هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

كويت جديدة
NEWKUWAIT

التقرير السنوي العاشر

للسنة المالية (2020-2021)

دولة الكويت

هيئة أسواق المال

هيئة أسواق المال

حضرة صاحب السمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

هيئة أسواق المال

سمو الشيخ

مشعل الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

هيئة أسواق المال

سمو الشيخ

صباح خالد الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء – دولة الكويت

حفظه الله

هيئة أسواق المال

فهرس المحتويات

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة	**17**
الباب الأول: هيئة أسواق المال ... الرؤية والرسالة والأهداف	**23**
التأسيس	24
الأهداف الأساسية	25
الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية	26
الهيكل التنظيمي للهيئة	27
الباب الثاني: أداء مجلس مفوضي الهيئة وأعمال أمانة السر	**29**
مجلس مفوضي الهيئة	31
اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي الهيئة	32
أمانة سر مجلس المفوضين	33
الباب الثالث: المجال الإستراتيجي	**35**
التخطيط الإستراتيجي	37
الخطة الإستراتيجية (2018-2022)	39
المشاريع الإستراتيجية	41
الباب الرابع: إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين	**47**
المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية	49
مجلس التأديب	50
لجنة الشكاوى والتظلمات	51
مكتب التدقيق الداخلي	52
مكتب الرقابة المالية	53
مكتب المستشارين	54
الباب الخامس: إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها	**55**
الفصل الأول: المجال التشريعي والقانوني	**57**
الجانب التشريعي واللائحي	57
الجانب القانوني والقضائي ومهام التحقيق	60

فهرس المحتويات

الفصل الثاني - المجال التنظيمي	**69**
تنظيم الأسواق	69
أنشطة التراخيص والتسجيل	72
أنظمة الاستثمار الجماعي	78
تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر	81
تمويل وحوكمة الشركات	83
الاندماج والاستحواذ	97
الفصل الثالث: المجال الرقابي	**99**
الرقابة المكتبية	99
الرقابة الميدانية	109
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	110
متابعة عمليات الأسواق	111
الإفصاح والشفافية	114
الفصل الرابع: المجال التوعوي والإعلامي والتعاون العربي والدولي	**120**
المجال التوعوي	120
مجال العلاقات العامة والإعلام	130
مجال التعاون العربي والدولي	131
الباب السادس: تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية	**135**
المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية	137
مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة	140
التنظيم والتحديث التقني	147
تطوير الأداء وإدارة المخاطر	150
حوكمة مؤسسية	152
الباب السابع: الرؤى والتطلعات المستقبلية	**153**
الباب الثامن: البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2020-2021	**159**
الباب التاسع: بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت لعام 2020	**185**

مجلس مفوضي الهيئة

هيئة أسواق المال

مجلس مفوضي الهيئة

السيد/ أ. د. أحمد عبد الرحمن محمد عبد الله الملحم

رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال - المدير التنفيذي

السيد/ عثمان إبراهيم عثمان العيسى

نائب رئيس مجلس المفوضين

السيد/ عبد المحسن حسن عبد الله المزيدي

عضو مجلس المفوضين

السيد/ عبد العزيز فهد عبد العزيز المرزوق

عضو مجلس المفوضين

السيد/ أحمد علي القاضي

عضو مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

هيئة أسواق المال

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

يسعدني نيابة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ومنتسبيها أن أقدم للمهتمين بالشأن الاقتصادي عموماً، والمعنيين بأنشطة الأوراق المالية بصورة خاصة، التقرير السنوي للهيئة للسنة المالية (2021/2020)، والذي أتى حافلاً بمهام منفذة وإنجازات متحققة رغم التحديات الاستثنائية التي واجهتها الهيئة خلال العام المنصرم بفعل تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) والإجراءات الاحترازية التي انتهجتها دولة الكويت إسوةً بباقي بلدان العالم بهدف تقليص الآثار المترتبة جراء الجائحة من خسائر بشرية واقتصادية، لاسيما أن الكويت كانت من أوائل الدول التي استشعرت خطر الجائحة واعتمدت إجراءاتٍ وقائية ناجعة للحد من انتشارها.

استثنائية ظروف السنة المالية الماضية، والاشتراطات الصحية الصادرة عن الجهات الرسمية، استلزمت من الهيئة وشركائها في منظومة أسواق المال، وكذلك سائر الجهات الرقابية المحلية لاسيما تلك التي تتصل مهامها بأنشطة الأوراق المالية، عملاً دؤوباً وتنسيقاً متواصلاً للجهود بهدف مواجهة الأزمة وإدارة مخاطرها واحتواء تداعياتها، فكان إصدار العديد من القرارات، واتخاذ الكثير من الإجراءات مع الأخذ بعين الإعتبار متطلبات المرونة المطلوبة والاستفادة من أحدث التقنيات المتاحة ووسائل التواصل لضمان مواصلة عملية التداول، واستمرارية أعمال منظومة السوق بما يضمن حقوق كافة الأطراف، حيث تم التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة لإجازة حضور المساهمين، ووكلائهم، وممثلي الجهات الرقابية المعنية، ومراقبي الحسابات، اجتماعات الجمعيات العامة العادية وغير العادية بواسطة النظام الإلكتروني، وكذلك إبداء الرأي والتصويت في الموضوعات المعروضة في الاجتماع من خلال النظام ذاته، كما شاركت الهيئة الشركة الكويتية للمقاصة جهودها لإعداد النظام الإلكتروني الخاص بعقد الجمعيات العامة للشركات عن بعد e AGM، والعمل جارٍ على تحديثه قريباً.

في الإطار ذاته، عملت الهيئة بالتعاون مع شركائها على دعم الجهات الخاضعة لإشرافها وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها، وذلك من خلال تمديد مواعيد العديد من المتطلبات النظامية واللائحية، فأجلت مواعيد انعقاد الجمعيات العامة للشركات المدرجة، ومواعيد الإفصاح عن البيانات المالية لفترات مالية محددة، إضافةً إلى منح الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم مرونة أكبر في عملية تقييم الأصول العقارية، وإتاحة إمكانية القيام باقتراض أسهم الشركات المدرجة ضمن ضوابط محددة لصانع السوق.

جائحة (كوفيد 19) وتداعياتها وإجراءاتها، وإن نجحت في فرض واقعٍ معين دفع الهيئة للعمل ببعض طاقتها التشغيلية لاكلها، كما استلزم تأجيلاً مرحلياً لبعض توجهاتها الإستراتيجية كتأجيل موعد تطبيق مشروعها للاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل لسنة ميلادية، وتمديد أجل إستراتيجيتها الراهنة لعامٍ إضافي، وكذلك تأجيل ترقية الكويت إلى سوقٍ ناشئة وفق مؤشرات MSCI لشهور عدة، إلا أنه لم يمنعها من المضي قدماً في السعي لتنفيذ مهامها التشريعية والتنظيمية والرقابية والإشرافية

والتوعوية، كما لم يقف عائقاً أمام تحقيق مستهدفاتها الإستراتيجية، بل وتحقيق إنجازات استثنائية أيضاً، وتكفي الإشارة في هذا الإطار إلى ترقية تصنيف الكويت إلى سوق ناشئة وفق مؤشرات MSCI لتستكمل تصنيفها وفق كافة مؤشرات وكالات التصنيف الدولية للأسواق الناشئة، خاصةً أن المنعكسات الإيجابية لحدثٍ كهذا لاتخفى على أحد، ولن تقتصر بطبيعة الحال على التداولات القياسية التي شهدتها البورصة يوم الحدث والتي ناهزت المليار دينار . كما أنها لن تتوقف عند حدود الفوائد المتوقعة للتوافق مع المعايير والمؤشرات الدولية والتي بدأنا تلمس بوادرها الإيجابية مع القفزة النوعية التي حققتها الهيئة في الامتثال لمبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) وبنسبة 92%، إضافةً إلى تحسنٍ مماثل في ترتيب الكويت وفق مؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. ولابد من التأكيد على أن ضمان تحقيق الإنجازات آنفة الذكر لن يتأتى دونما تبني إستراتيجية محكمة، وحوكمة مؤسسية متزنة، ترجمته الهيئة تبوءاً للمركز الأول على صعيد الالتزام بتحقيق متطلبات الحوكمة بين الجهات ذات الميزانية المستقلة المشمولة برقابة ديوان المحاسبة وبنسبة تامة 100%.

على الصعيد الإستراتيجي، قطعت الهيئة شوطاً مهماً في مسار إستراتيجيتها الراهنة بعد مضي ما نسبته 60% من أجلها الزمني وإنجاز ما يعادل 68% من مجمل أعمالها التطويرية ومشاريعها المدرجة حتى تاريخ التقرير، واستكمال ثمانية من مشاريعها، وسبعة وتسعين عملاً تطويرياً من أعمالها. هذا وتكمن أهمية الجانب الإستراتيجي في عمل الهيئة في اعتبارات تتعلق بمستهدفاتها التنموية بعيدة المدى على صعيد المساهمة في تحقيق رؤية الكويت 2035، وكذلك التوصل إلى البيئة الاستثمارية الجاذبة التي تشكل أساس التحول التنموي المطلوب، خاصة أن مشاريع عدة للهيئة تندرج في إطار الخطة الإنمائية الحكومية، كمشروع وضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية FinTech، وبرنامج تطوير منظومة سوق المال، وكذلك مشروعها لتأسيس كيان معرفي متخصص في قطاع أسواق المال (أكاديمية هيئة أسواق المال).

على صعيدٍ آخر، يمكن اعتبار السنة المالية المنصرمة سنة التأسيس للإدراجات النوعية بامتياز، وذلك لعديد الإعتبارات، تبدأ بما شهدته من تعديلات جذرية في قواعد الإدراج ضمن مشروع تطوير منظومة السوق، وتهيئة البيئة المواتية لاستقطاب الشركات ذات الغرض الخاص بهدف إصدار أدوات الدين من خلال الصكوك والسندات المدعومة بالموجودات وعمليات التوريق، إضافة إلى توفير الأطر التنظيمية والرقابية اللازمة لهذه الإدراجات، وتنتهي بما شهدته الآونة الأخيرة من إدراجاتٍ هي الأولى من نوعها، كإدراج شركة شمال الزور للطاقة والمياه كأول شركة تم إنشاؤها تحت مظلة قانون هيئة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وإدراج صندوق بيتك كابيتال ريت، وأخيراً إدراج شركة بورصة الكويت كأول بورصة خليجية مملوكة للقطاع الخاص تدرج أسهمها في ذاتها وفق مايعرف عالمياً بمصطلح Self -listed exchange.

"حماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية" حظي باهتمام مضاعف من الهيئة في ظل الجائحة، خاصة مع محاولات استغلال ظروف الجائحة لنشر دعواتٍ مضللة لممارسة سلوكيات مخالفة تمثل إضراراً بمصالحهم، حيث تم العمل على حماية حقوق المتعاملين في الشركات المشكوك بصحة بياناتها المالية، وحماية حقوق الأقليات من مساهمي الشركات من قرارات الجمعيات العامة التي قد تكون مجحفة بحقهم جراء موافقة الأغلبية من المجموعات المسيطرة على الانسحاب الاختياري من البورصة، إضافةً إلى وجود تقييم مستقل من خبير إذا كان تصرف الشركة يمثل 10% من رأسمال أصولها مع أطرافٍ ذات صلة، إضافةً إلى ماتم إحالته من مخالفات الشركات إلى مجلس التأديب، مع مواكبة الجهود آنفة الذكر بحملات توعوية واسعة النطاق.

ماسبق، يمثل بعضاً من أبرز الإنجازات المتحققة خلال السنة المالية الأخيرة، والتي أردت الإشارة إليها سريعاً على أن أترك فرصة متابعتها وسواها من مهام منفذة ورؤى مستقبلية بصورة أكثر تفصيلاً للتقرير الماثل بين أيديكم، مع التأكيد على

أن نزعتنا للارتقاء بكفاءة سوق المال المحلي لاتقف عند حدود ماتحقق بحالٍ من الأحوال، إذ ثمة طموحاتٍ مشروعة للارتقاء بتصنيف الكويت إلى مستويات الأسواق الناشئة المتطورة، وكذلك تحقيق توافقٍ تام مع معايير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو)، ولترجمة طموحاتنا ومستهدفاتنا تلك واقعاً، فإننا نعكف على الإعداد لإستراتيجية الهيئة القادمة التي تعقب إستراتيجيتها الحالية، والتي من المزمع أن تتضمن جملة من المشاريع والمبادرات بالغة الأهمية، بعضها يأتي استكمالاً للمشاريع الراهنة، إضافةً إلى مشاريع عدة مستحدثة من المنتظر أن يشكل وضعها موضع التطبيق إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في مسار أنشطة الأوراق المالية المحلية تساعد على تعزيز التوجهات التنموية الحكومية عموماً، وتلك المتصلة ببيئة أنشطة الأوراق المالية على وجه الخصوص. وأكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى مشاريع تطوير منهجية التخطيط الإستراتيجي، وتأهيل المنتجات المالية المستحدثة، وتأهيل كيانات البنى التحتية (CCP, CSD, SSF)، ووضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار الترخيص لتلك البنى بعد إعادة صياغة مفهوم وكالة المقاصة.

ولاتفوتني الإشارة إلى ماشهدته السنة المالية الماضية من حدث مؤلم تمثل في رحيل قائد الإنسانية سمو الأمير الراحل المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي شملت مآثره الخالدة نواحي حياتنا المختلفة: اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً وصحياً، كما شهدت الكويت في عهده نهضةً تنموية مشهودة لم تجعلها في مصاف الدول الحديثة فحسب، بل جعلت منها منارة للإنسانية جمعاء، ولايخفف من ألم فقدانه إلا التسليم بقضاء الله وقدره والاطمئنان إلى أن دفة قيادة كويتنا الحبيبة انتقلت من خير سلف لخير خلف، تغمد الله فقيد الإنسانية بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنانه.

وقبل ختام كلمتي الموجزة في مقدمة تقريرنا السنوي العاشر لا يفوتني أن أشيد بجهود الإخوة أعضاء مجالس المفوضين السابقين، وزملائي أعضاء مجلس مفوضي الهيئة الحالي، وكافة منتسبيها، وأن أتوجه بالشكر لجهود وتعاون شركائنا في منظومة أسواق المال، والتي كان لها كبير الأثر في نجاح الهيئة في التوصل إلى إنجازاتها المتحققة.

في الختام، لا يسعني إلا أن أعبر بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس مفوضي الهيئة وسائر منتسبيها عن الشكر والامتنان لقيادتنا الرشيدة، وأن أتقدم بأسمى آيات التقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو ولي عهده الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح على رعايتهم الدائمة لهيئة أسواق المال ودعمهم المتواصل لجهودها.

نسأل المولى عز وجل أن يسدد خطانا جميعاً لما فيه كل الخير والتقدم لوطننا العزيز.

والله ولي التوفيق،،،

أ. د أحمد عبد الرحمن الملحم

رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي

هيئة أسواق المال

الباب الأول

الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية، الأهداف الرئيسية

- التأسيس
- الأهداف الأساسية
- الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية
- الهيكل التنظيمي للهيئة

التأسيس

القانون 7 / 2010

- قانون إنشاء الهيئة
- صدر بتاريخ 21 فبراير 2010
- نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير2010

القانون 108 / 2014

- تعديل بعض أحكام القانون 2010/7
- صدر بتاريخ 23 يوليو 2014
- نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أغسطس 2014

القانون 22/ 2015

- تعديل بعض أحكام القانون 2010/7
- صدر بتاريخ 4 مايو 2015
- نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 مايو 2015

المادة 2 من القانون 7 / 2010

تنشأ هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة تسمى (هيئة أسواق المال).

المادة1-1 من الكتاب الثاني للائحة التنفيذية

تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويشرف عليها الوزير المختص.
ويكون للهيئة حق التقاضي وإبرام العقود وحق تملك الأموال العقارية والمنقولة وإجراء سائر التصرفات القانونية من أجل تحقيق أهدافها.

الأهداف الأساسية للهيئة

الرؤية

الريادة في تطوير أسواق مال جاذبة وداعمة للاقتصاد الوطني

الرسالة

تعزيز النظام الإشرافي والرقابي ليكون داعماً لأسواق مال جاذبة وتنافسية في دولة الكويت قائمة على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة وتواكب أفضل الممارسات الدولية

القيم المؤسسية

المسؤولية

التعهد بتحمل مسؤولية تطبيق القانون واللوائح المنظمة لعمل أسواق المال

العدل

العدالة والمساواة في تطبيق القوانين واللوائح على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة دون تحيز أو تمييز

النزاهة

الالتزام بالأمانة والاستقامة وأخلاقيات المهنة

الشفافية

تكفل الهيئة حق المجتمع في المعرفة وفق القانون والقواعد المنظمة لعمل الهيئة

التميز

الالتزام بالقيام بدورنا بدرجة عالية من الإتقان والحرفية

الكفاءة

الاستغلال الأمثل لموارد الهيئة المتاحة

الشراكة

العمل بروح الفريق والشراكة مع الجهات الرقابية الاخرى، ومع المرخص لهم من الهيئة

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

الهيكل التنظيمي للهيئة

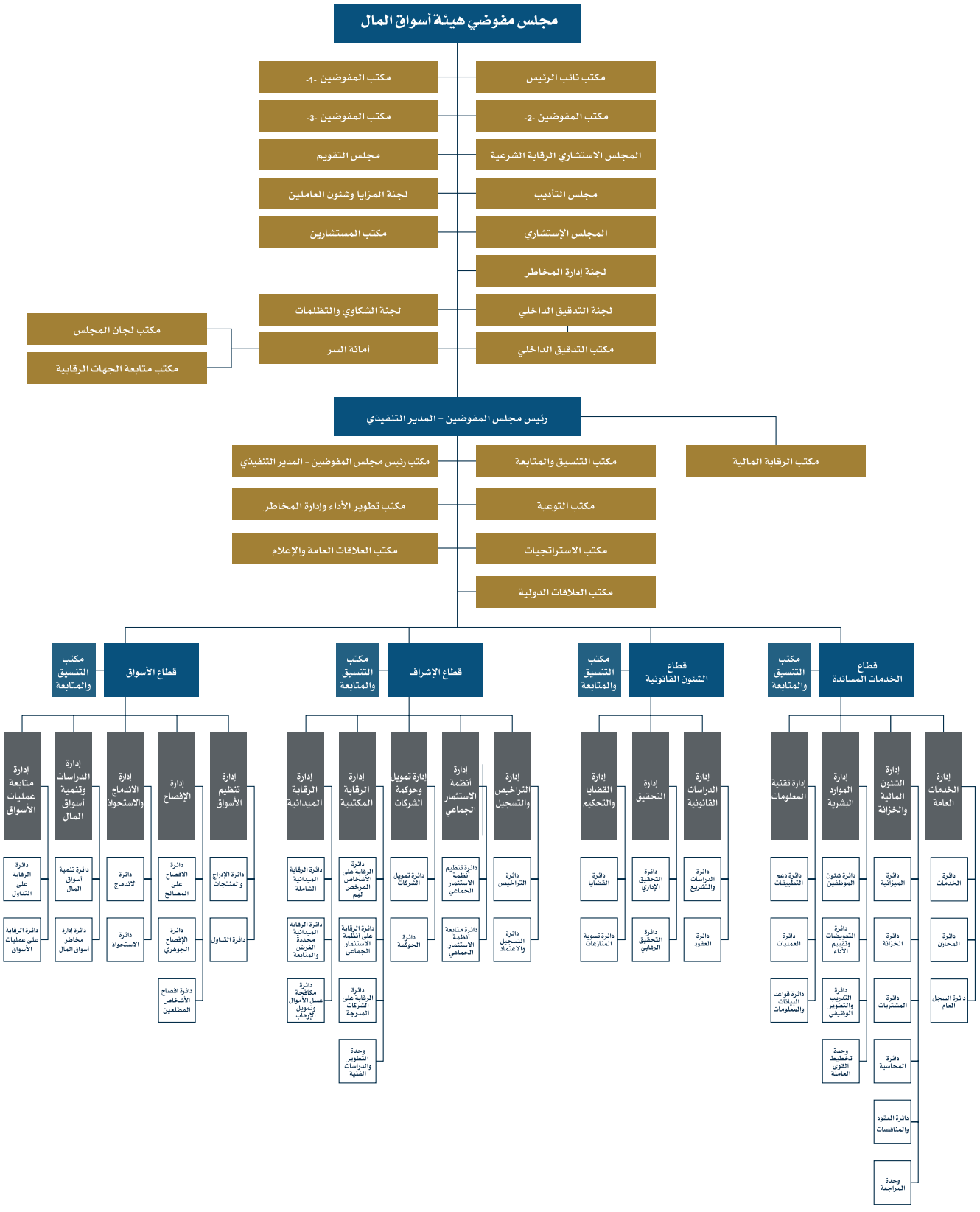

هيئة أسواق المال

الباب الثاني

أداء مجلس المفوضين وأعمال أمانة السر

- مجلس مفوضي الهيئة: تشكيله، اجتماعاته وقراراته
- اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي الهيئة
- أمانة سر مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال

مجلس مفوضي الهيئة: تشكيله، اجتماعاته وقراراته

تشكيل المجلس

يتولى مجلس مفوضي الهيئة المهام المسندة إليه وفق الاختصاصات الواردة في المادتين (4) و(5) من قانون إنشاء الهيئة وذلك سعياً لتحقيق الأهداف التي أنشئت الهيئة من أجلها، وقد كان تشكيل مجلس مفوضي الهيئة خلال السنة المالية موضوع التقرير، وفق الآتي:

السيد
أ. د. أحمد عبد الرحمن الملحم
رئيساً

السيد
عثمان إبراهيم العيسى
نائباً للرئيس

السيد
عبد العزيز فهد المرزوق
عضواً

السيد
عبد المحسن حسن المزيدي
عضواً

السيد
أحمد علي القاضي
عضواً

اجتماعات المجلس وقراراته

47 اجتماعاً
- 4 اجتماعاً تشاورياً
- 43 اجتماعاً عادياً

338 موضوعاً

308 قراراً
- قرارات تنظيمية (خارجية وداخلية)
- قرارات تشريعية
- قرارات متصلة بالإحالة إلى التحقيق والنيابة العامة ومجلس التأديب ولجنة الشكاوى والتظلمات والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية
- قرارات متصلة بجهات خارجية كمجلس الوزراء، ومجلس الأمة، وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد، وغيرها من جهات حكومية، وهيئات ومنظمات دولية

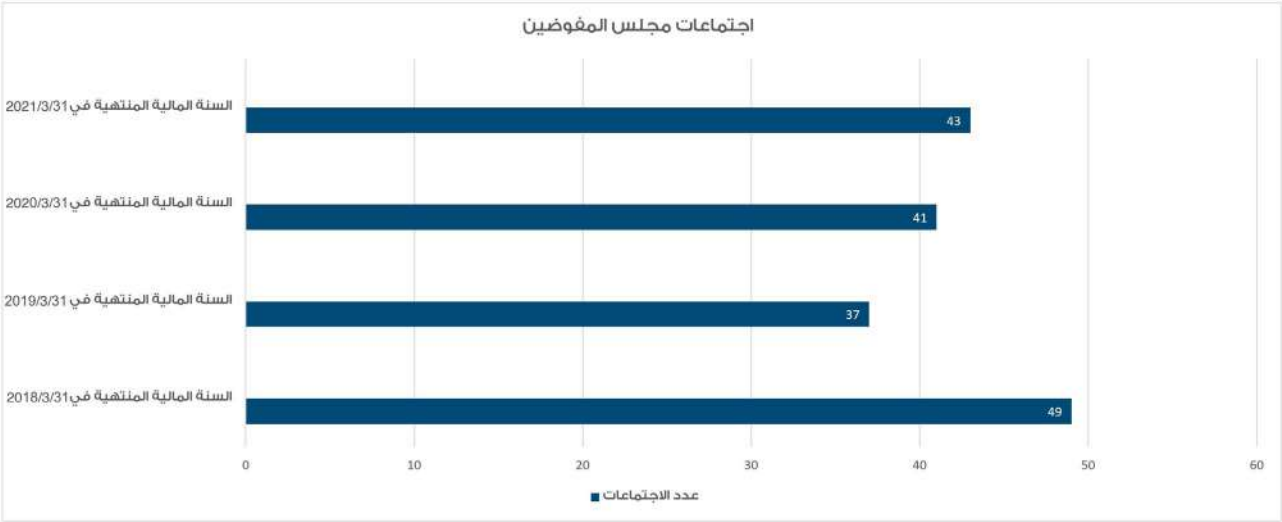

هذا، وتجدر الإشارة إلى مواصلة مجلس مفوضي الهيئة أعماله خلال فترة تعطيل الأعمال التزاماً بالتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية بالدولة بتعطيل جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة لأعمالها وذلك في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا، فعقد (5) اجتماعات خلال تلك الفترة أصدر فيها (21) قراراً، كما أصدر السيد رئيس مجلس مفوضي الهيئة (3) قرارات بناء على قرار المجلس بتفويضه البت في الأمور العاجلة التي لاتحتمل التأجيل.

اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي الهيئة

يبلغ عدد اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال (3) لجان دائمة، الجدول والشكل التاليان يعرضان لاجتماعات هذه اللجان خلال السنة المالية الأخيرة مقارنةً بسابقتيها:

السنة المالية	التدقيق الداخلي	المزايا وشؤون العاملين	إدارة المخاطر
(2021/2020)	7	9	3
(2020/2019)	8	15	1
(2019/2018)	9	14	2

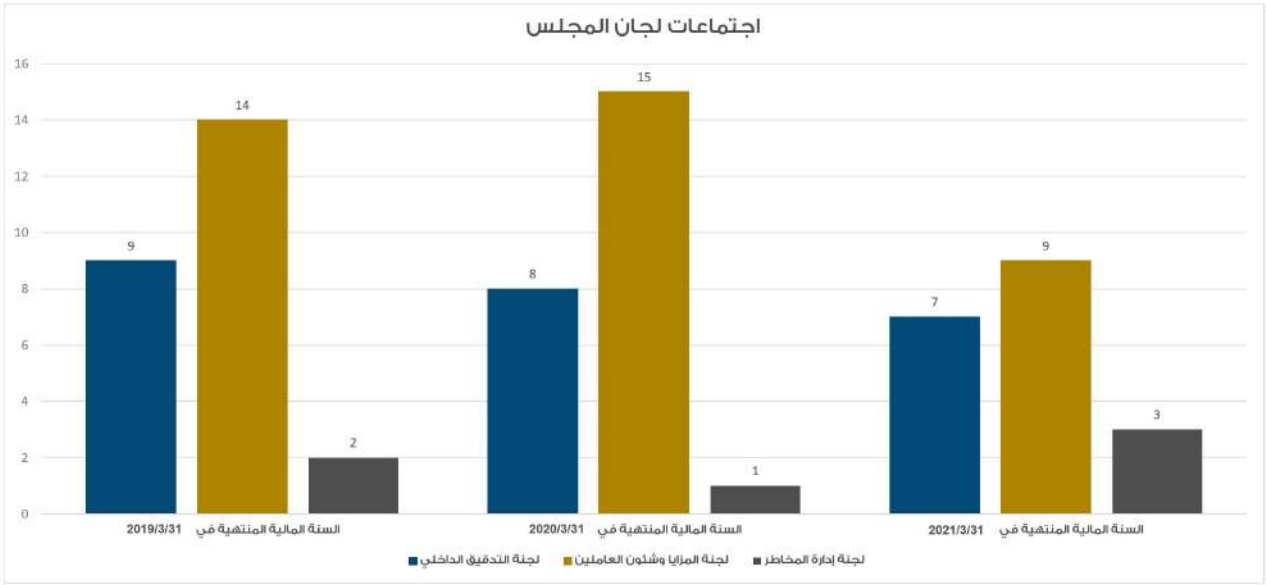

أمانة سر مجلس المفوضين

تتمثل المهام العامة لأمانة سر مجلس المفوضين في الإعداد والتنسيق لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه، وتسجيل وتوثيق وأرشفة المناقشات، وما يصدر من توصيات أو توجيهات أو تكليفات أو قرارات، وإبلاغ الجهات المعنية بما يلزم من ذلك، ومتابعة تنفيذه، وتتكون أمانة سر مجلس المفوضين من ثلاث وحدات إدارية على النحو التالي:

أمانة سر مجلس المفوضين

مكتب لجان المجلس

مكتب متابعة الجهات الرقابية

أمانة سر مجلس المفوضين

مكتب لجان المجلس

يتولى هذا المكتب مهام الإشراف المباشر على أعمال اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس المفوضين المتمثلة بكلٍ من مجلس التقويم ولجان للتدقيق الداخلي والمزايا وشؤون العاملين وإدارة المخاطر، كما يقوم بمتابعة قراراتها وتوصياتها.

مكتب متابعة الجهات الرقابية

يقوم هذا المكتب بمهام التنسيق بين الوحدات التنظيمية المعنية داخل الهيئة والجهات الرقابية في الدولة وقد تلقى المكتب خلال السنة المالية الأخيرة (82) طلباً من تلك الجهات قام بدراستها واستيفاء الردود بشأنها، منها (28) طلباً من ديوان المحاسبة و(54) طلباً آخر تراوحت طبيعتها بين أسئلة برلمانية وطلبات جهات رقابية أخرى.

هيئة أسواق المال

الباب الثالث

المجال الإستراتيجي

- التخطيط الإستراتيجي
- الخطة الإستراتيجية للهيئة (2018-2022)
- المشاريع الإستراتيجية

هيئة أسواق المال

التخطيط الإستراتيجي

- تفعيل اختصاصات إدارة المشاريع في الهيئة، والعمل على توفيق أوضاع المشاريع القائمة مع ضوابط لائحة الإدارة آنفة الذكر، واستكمال إجراءات إغلاق المشاريع المنتهية.
- إعداد الخطة التشغيلية للسنة المالية (2022/2021) وربطها مع دورة إعداد الميزانية السنوية، وإعداد قائمة المشاريع لتلك السنة المالية أيضاً.
- تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل مدراء المشاريع وتطوير مهارات التخطيط لدى موظفي الهيئة، وتعزيز ثقافة التخطيط الإستراتيجي لديهم.
- التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن المشاريع المقترح إدراجها ضمن خطة التنمية للسنة المالية (2021/2020) وهي:
  - مشروع وضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية FinTech.
  - برنامج تطوير منظومة سوق المال.
  - مشروع تأسيس كيان معرفي متخصص في قطاع أسواق المال.

إلا أن الإجراءات الحكومية الاحترازية لمواجهة فايروس كورونا حالت دون اعتماد الهيئة لبيانات تلك المشاريع، ومع الحاجة لتحديث خطط تلك المشاريع فقد تم التنسيق مع الأمانة العامة لتأجيل إدراجها ريثما تستكمل خططها تباعاً، وقد بوشرت إجراءات التنسيق بين الطرفين ليتم إدراج مشروع تأسيس كيان معرفي متخصص في قطاع أسواق المال في خطة التنمية (2021-2022) بعد استكمال متطلبات ذلك.

- تطوير منهجية التخطيط الإستراتيجي، وتوقيع عقد مع شركة أرنست ويونغ للاستشارات لهذه الغاية، وتشكيل لجنة توجيهية وفريق عمل للمشروع، كما تم تحليل ممارسات دورة التخطيط الإستراتيجي المعمول بها حالياً، وتشخيص الوضع الراهن، وإعداد الدراسات التفصيلية لمتطلبات إعداد إستراتيجية التحول الرقمي.
- تشكيل العديد من اللجان وفرق عمل ذات مهام تتصل بإستراتيجية الهيئة وتطوير الأعمال لديها:
  - اللجنة الفنية لوضع الأهداف والتقديرات المطلوبة لإنشاء أو المساهمة في إنشاء مؤسسة تعليمية أو تدريبية في مجال أسواق الأوراق المالية.
  - اللجنة التوجيهية للتنسيق مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو).
  - فريق متابعة تنفيذ متطلبات هيئة أسواق المال في الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
  - فريق تطبيق مبادرة الترخيص البيني (Passporting) لصناديق الاستثمار والخدمات التابعة لها بين دول مجلس التعاون لتمثيل الهيئة في فريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
  - فريق عمل دراسة واستيفاء متطلبات البنية التشريعية والتنظيمية التحتية اللازمة لتطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة وفق أفضل الممارسات الدولية.
  - لجنة تطوير منظومة سوق المال والفريق التنفيذي لبرنامج تطوير منظومة سوق المال.
  - اللجنة التوجيهية لبرنامج التحول الرقمي للهيئة وفريق إعداد استراتيجية هذا التحول الرقمي.
  - اللجنة التوجيهية للتقنيات المالية.

- تقديم إفادة الهيئة بشأن برنامج عمل الحكومة، والتي تضمنت ما يلي:
  - اقتراح إضافة محور "رفع ترتيب دولة الكويت في مؤشرات التنافسية العالمية وخلق بيئة استثمارية جاذبة" كواحدٍ من محاور الأولويات الحكومية، وذلك استناداً لما تحقق على صعيد الارتقاء بتصنيف دولة الكويت وفق مؤشرات التنافس ية وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وكذلك التجربة النموذجية لخصخصة سوق الكويت للأوراق المالية، وتطوير البنى التحتية والتشريعية والتنظيمية لمنظومة أسواق المال، واستقطاب رأس المال الأجنبي بما يساهم في تحقيق إحدى غايات رؤية الكويت 2035 في التحول إلى مركز مالي إقليمي جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي.
  - اقتراح أن تشمل أولوية "إقرار قانون الدين العام لإضافة أداة مالية لتحقيق السيولة" خلق سوق ثانوية نشطة لأدوات الدين العام، وإشراك القطاع الخاص في عملية الطرح الأولي، لتكون أولوية شاملة بالنسبة للدين العام.
  - التأكيد على أهمية (التحول الرقمي) على صعيد تطوير مفهوم العمل الحكومي وتيسير تقديم الخدمات، وتقليص النفقات التشغيلية التي قد يتكبدها القطاع العام، مع الإشارة إلى صعوبة إدراج خدمات الهيئة حالياً ضمن التطبيق الإلكتروني الموحد سهل – (Kuwait App) كون خدماته تخص الأفراد بشكل أساسي.
  - اقتراح النظر في إمكانية توفير بيئة ملائمة لتعزيز أرباح الجهات الحكومية المستثمرة في سوق المال عن طريق رفع مستويات الشفافية وإدراج الشركات الحكومية والنفطية ذات القيمة المضافة ودون التعرض أو المساس بالثروات الطبيعية أو السيادية.
  - التأكيد على اشتمال القانون رقم 7 لسنة 2010 للتنظيم التشريعي والإجرائي لعمليات إصدار وتسويق أدوات الدين كالسندات والصكوك من قبل الحكومة والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، وشركات المساهمة العامة والتي تمتلك فيها الجهات الحكومية حصصاً.
  - اقتراح أن تشمل أولوية "تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، توفير سوق ثانوي لتمويل وإدراج هذه المشاريع وتسهيل تخارج ودخول المساهمين منها وإليها، واقتراح أن تشمل الأولويات التشريعية مشروع قانون للتمويل الجماعي أيضاً.

الخطة الإستراتيجية للهيئة (2018-2022)

لابد من الإشارة بدايةً إلى أن تداعيات فايروس كورونا المستجد انعكست تأخيراً في أعمال الخطة الإستراتيجية للهيئة (2019/2018 – 2022/2021)، الأمر الذي اقتضى تمديد أجلها لسنة مالية إضافية لتنتهي في (2023/2022).

ومع انتهاء الربع الرابع من السنة المالية (2021/2020)، ينقضي من الخطة الاستراتيجية ثلاث سنوات، أي ما نسبته 60% منها، حيث تم إنجاز ما يعادل 68% من مجمل الأعمال التطويرية والمشاريع المدرجة حتى تاريخ التقرير، واكتمال 8 مشاريع من أصل 18 مشروعاً، و97 عملاً تطويرياً من أصل 138.

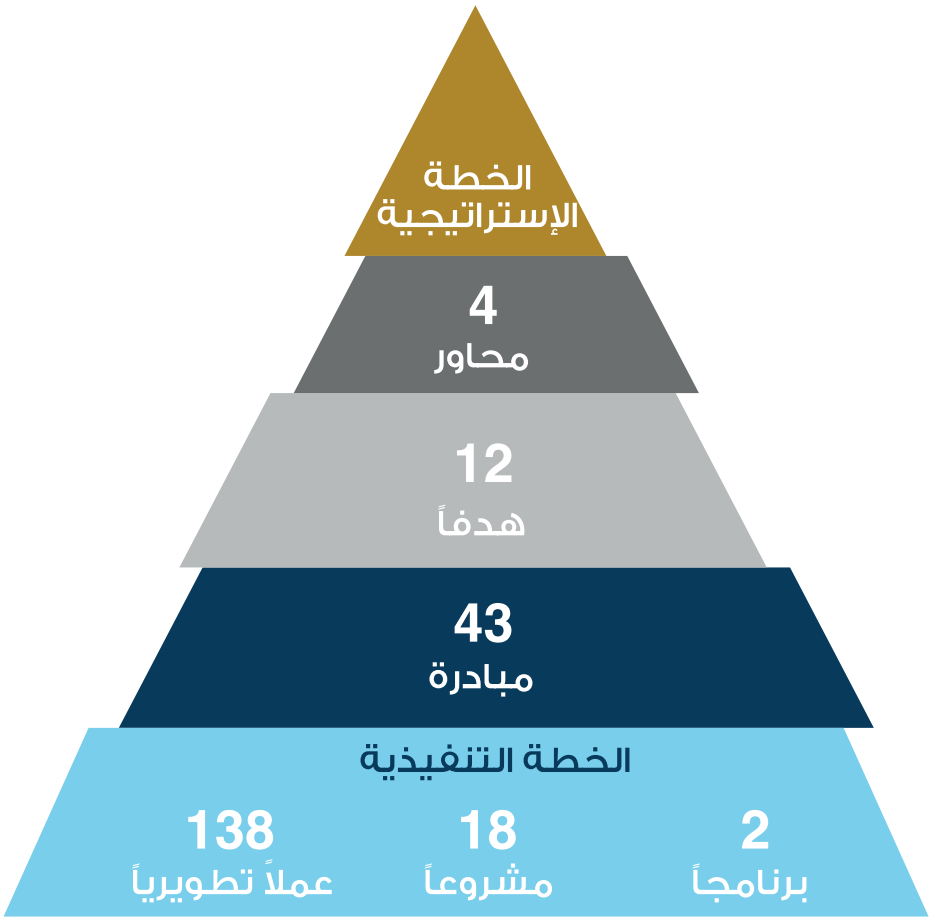

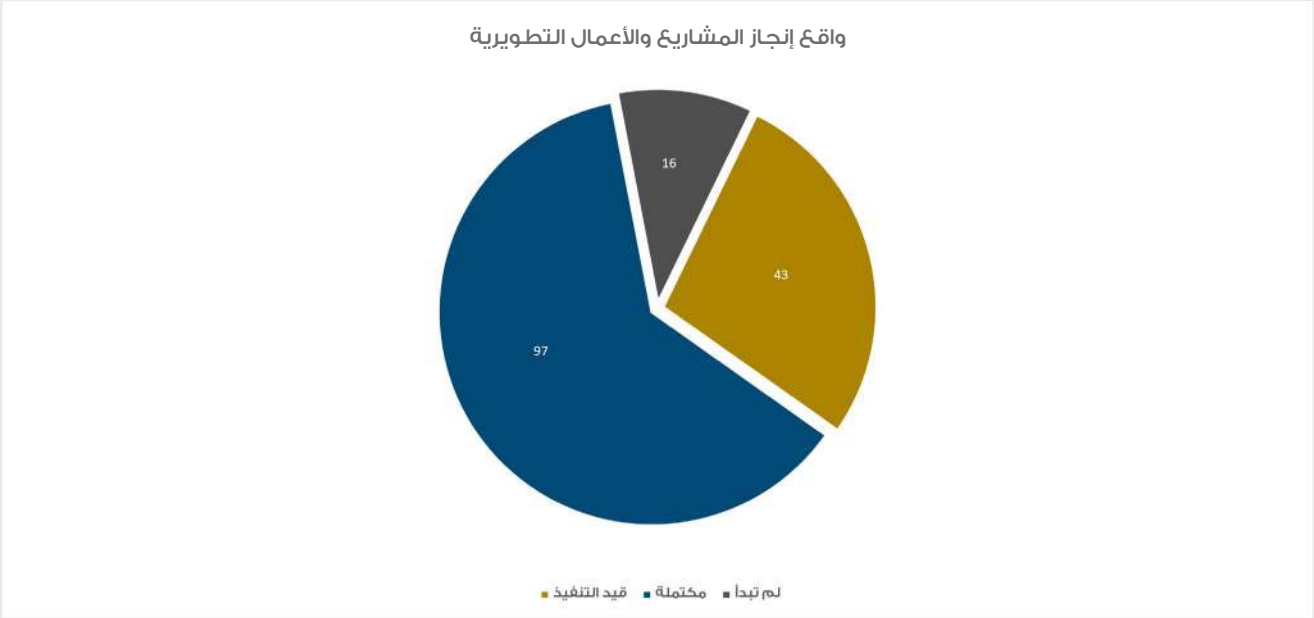
واقع إنجاز المشاريع والأعمال التطويرية
16
43
97
لم تبدأ
مكتملة
قيد التنفيذ

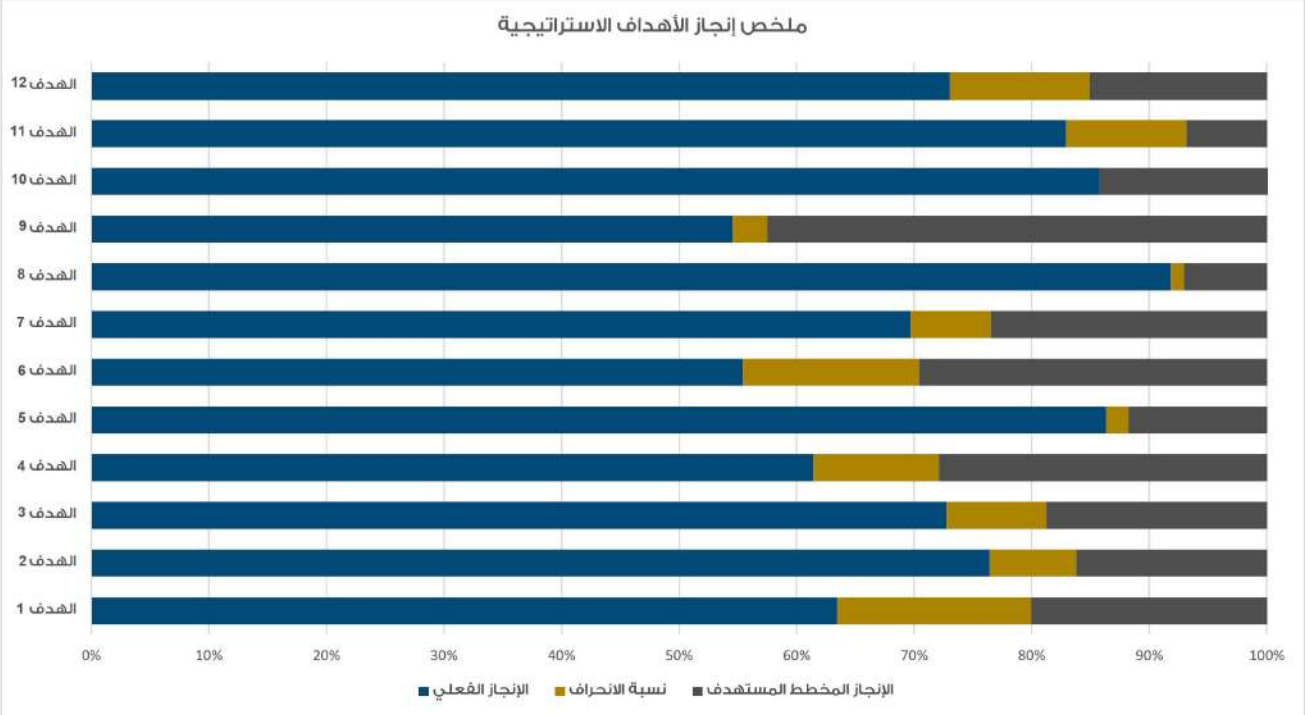
ملخص إنجاز الأهداف الاستراتيجية
الهدف 12
الهدف 11
الهدف 10
الهدف 9
الهدف 8
الهدف 7
الهدف 6
الهدف 5
الهدف 4
الهدف 3
الهدف 2
الهدف 1
0%
10%
20%
30%
40%
50%
60%
70%
80%
90%
100%
الإنجاز المخطط المستهدف
نسبة الانحراف
الإنجاز الفعلي

المشاريع الإستراتيجية

تتوزع مشاريع الهيئة الإستراتيجية خلال السنة المالية بين نوعين رئيسيين: مشاريع منتهية خلال تلك السنة ومشاريع أخرى لايزال العمل جارٍ بها.

قم بمسح الباركود

- المشاريع المنتهية: نكتفي باستعراض هذه المشاريع دون تناول تفاصيلها وهو ما تم في تقارير سابقة، وهي:
  - مشروع مجلة هيئة أسواق المال.
  - مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI.
  - مشروع طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
  - مشروع توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وتطبيق نظام ما بعد التداول.
  - مشروع نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL.
- مشاريع قيد الإنجاز: نوجز واقع هذه المشاريع في الجدول التالي قبل أن نعرض لها بشيءٍ من التفصيل:

م	المشروع	البرنامج	خطة التنمية	موعد الإنجاز النهائي المخطط
1	تطوير منهجية التخطيط الإستراتيجي لهيئة أسواق المال			مايو 2023
2	تأسيس كيان معرفي متخصص في قطاع أسواق المال		خطة التنمية	مارس 2024
3	إنشاء المقر الدائم لهيئة أسواق المال			مارس 2024
4	نظام إدارة الموارد المؤسسية (ERP)	التحول الرقمي		فبراير 2023
5	تطوير وميكنة خدمات الهيئة الخارجية	التحول الرقمي		يونيو 2022
6	تطوير عمليات القطاع القانوني	التحول الرقمي		يوليو 2022
7	مشروع تطوير نظام الإفصاحات الإلكتروني iFSAH 2.0			ديسمبر 2022
8	تأهيل المنتجات المالية المستحدثة	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	مارس 2022
9	تأهيل كيانات البنى التحتية (CCP, CSD, SSF)	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	مارس 2022
10	تأهيل مقدمي خدمات الأوراق المالية	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	مارس 2022
11	تنفيذ الحسابات الفرعية وتطوير أنظمة الرقابة	تطوير منظومة سوق المال	خطة التنمية	مارس 2022
12	وضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار الترخيص لكل من (CCP, CSD, SSF)			مارس 2021

مشروع تطوير منهجية التخطيط الإستراتيجي

يستهدف المشروع التوصل إلى إصدار دليل منهجية التخطيط الإستراتيجي متضمناً جميع المتطلبات اللازمة، وتحقيق التكامل بين الخطة الإستراتيجية المؤسسية والخطة الإستراتيجية الرقمية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع تلك المنهجية موضع التطبيق بمشاركة أصحاب العلاقة، كما يهدف المشروع الى تمكين فريق إعداد إستراتيجية التحول الرقمي في الهيئة من خلال إعداد الدراسات الفنية اللازمة.

تبلغ نسبة إنجاز المشروع نحو 57%، وتتضمن الأعمال المنفذة التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية المتخصصة، وتشكيل اللجنة التوجيهية وفريق إدارة المشروع، وفيما يتعلق بنطاق المشروع فقد تم الانتهاء من دراسة وتحليل وثائق وممارسات دورة التخطيط الإستراتيجي المعمول بها حالياً، وجاري العمل على إعداد دليل منهجية التخطيط الإستراتيجي المؤسسية والرقمية وفق أفضل الممارسات، ومن جانب آخر فقد تم الانتهاء من إعداد دراسة متطلبات التحول الرقمي.

مشروع تأسيس كيان معرفي متخصص في قطاع أسواق المال

يستهدف المشروع التوصل إلى تأسيس كيان معرفي متخصص بتدريب وتأهيل وتعليم العاملين في قطاع أسواق المال وزيادة الوعي العام بالجوانب المتعلقة بأسواق المال، وذلك من خلال برامج تدريبية قصيرة تتناول مختلف القضايا ذات الصلة بأسواق المال، وبرامج المراجعة للحصول على الشهادات التأهيلية والمهنية لتلبية متطلبات المناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم، بالإضافة إلى الشهادات المهنية الأخرى والبرامج التوعوية لمختلف فئات المجتمع والمعنيين والمهتمين بأنشطة الأوراق المالية، وكذلك إنشاء مكتبة افتراضية، ومركز معتمد للاختبارات التأهيلية.

نسبة إنجاز المشروع 2%، وقد تم تشكيل اللجنة التوجيهية للمشروع وفريق تنفيذه إضافةً إلى إطلاق أعمال التنفيذ، وتم اعتماد خطة المشروع في النظام الآلي لإعداد ومتابعة خطة التنمية. وقد تم إصدار قرار إنشاء أكاديمية هيئة أسواق المال كما تم نشره بالجريدة الرسمية مما اكسبها الشخصية الاعتبارية.

مشروع إنشاء المقر الدائم للهيئة

يستهدف المشروع التوصل إلى إنشاء مقرٍ للهيئة يساعد في خلق بيئة عمل مناسبة وإتاحة مساحة كافية لاحتواء احتياجات القوى العاملة مستقبلاً وأية خدمات أخرى تحتاجها الهيئة، إضافة إلى ترسيخ الهوية المؤسسية للهيئة بصفتها إحدى المؤسسات الرائدة في البلاد، وإضافة معلم حضاري في دولة الكويت إلى جانب المعالم المميزة للمؤسسات الوطنية الرائدة.

نسبة إنجاز المشروع تقارب 30%، وقد تم إعادة تشكيل اللجنة التوجيهية للمشروع، كما تم الانتهاء من إنجاز المراحل الأربعة الأولى من خطة العمل التي تضمنت استلام التصميم المبدئي، والتصميم التخطيطي بعد مراجعتها وتطويرها، وجميع المخططات التنفيذية، ومستندات المناقصة، لتتبقى مراحل خمسة أخرى للمشروع تتضمن الأعمال الإنشائية والتأثيث.

نظام تخطيط الموارد المؤسسية ERP

يستهدف المشروع التوصل إلى تبني نظام متكامل لإدارة الموارد المؤسسية، بما في ذلك ميكنة 80 اجراء لقطاع الخدمات المساندة، والتوصل إلى تحقيق التكامل بين جميع العمليات المترابطة بين إداراته، وتأهيل موظفيه بآليات التعامل مع النظام.

تبلغ نسبة إنجاز المشروع 52.7%، حيث تم إنجاز أول مخرجين رئيسيين للمشروع وهما: مستند السياسات والإجراءات المطورة وتصميم هيكلية المؤسسات لإدارتي الموارد البشرية والشؤون المالية والخزانة، وتتم وقت إعداد التقرير إجراءات تحديث كراسة المواصفات الفنية للنظام.

تطوير وميكنة خدمات الهيئة الخارجية

يستهدف المشروع تسهيل عملية الحصول على خدمات الهيئة ، ورفع كفاءة اجراءات العمل من خلال تقليص الدورات المستندية وإنجازها كاملة من خلال النظام، وتحسين تجربة التواصل مع الجهات المستفيدة، ورفع جودة التعامل مع بيانات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، بتوفير قاعدة بيانات مركزية داخلية، وإصدار التقارير، والربط مع منصات أخرى مثل بوابة الهيئة الداخلية وموقع الهيئة الرسمي، ويتضمن المشروع إنشاء منصة إلكترونية للنماذج والتقارير، واعتماد برنامج الدعم الافتراضي ChatBot، إضافة إلى أعمال الربط مع الشركة الكويتية للمقاصة لتقارير تداول الشركات، والأفراد، والمحافظ الاستثمارية .

تبلغ نسبة إنجاز المشروع 49% حيث تم إطلاق أعمال هذا المشروع كأنشطة (غير مصنفة كمشاريع) منذ 2015، ثم تمت إعادة تصنيفه بعد دمج جميع أنشطته في مشروع واحد، ويدار حالياً ضمن نطاق برنامج التحول الرقمي. وقد تم إنجاز ميكنة 30 نموذجاً لخدمات الهيئة، كما تم توفير خدمة الدفع الالكتروني كي نت لـ 11 نموذجاً من نماذج الخدمات المقدمة. كما يجري العمل على الربط الإلكتروني مع الشركة الكويتية للمقاصة والتحضير لإعدادات برنامج الدعم الافتراضي وقت إعداد التقرير.

مشروع تطوير عمليات القطاع القانوني

يستهدف المشروع رفع كفاءة أداء عمليات القطاع القانوني من خلال ميكنة عدد من إجراءاته، وتوفير أرشيف تاريخي لكل أنشطة رصد المخالفات منذ بدء إنشاء الهيئة، والعمل على تقليل الوقت والجهد المستخدم لرصد المخالفات بتقليل خطوات الرصد، وتوفير إمكانية اجراء التحقيق عن بعد حتى لا تتعطل عمليات التحقيق لأي سبب، إضافة إلى توحيد آلية التعامل مع اللائحة التنفيذية بإنشاء فهرس مركزي، والتوصل إلى أداة لإجراء التحقيق عن بعد وحفظ تسجيل التحقيق، وكذلك تطوير نظام سجل المخالفات إلى إصدار 2.0.

نسبة إنجاز المشروع تبلغ 45.8%، حيث تم إطلاق أعمال هذا المشروع كأنشطة (غير مصنفة كمشاريع) قبل أن تتم إعادة تصنيفه بعد دمج جميع أنشطته في مشروع واحد، ويدار حالياً ضمن نطاق برنامج التحول الرقمي على أن يستكمل إدراجه في قائمة مشاريع الميزانية السنوية فور اعتماد ميثاقه، كما تم إطلاق أول مخرجاته (أداة التحقيق عن بعد) وثانيها (نظام سجل المخالفات إصدار 2.0).

مشروع تطوير نظام الإفصاحات الالكتروني iFSAH 2.0

يستهدف المشروع رفع كفاءة أداء العمليات داخل الهيئة من خلال ميكنة عدد من إجراءات العمل الخاصة بمهام التفتيش والإفصاح وتمويل وحوكمة الشركات، ورفع جودة البيانات وكفاءة العمل المشترك مع بورصة الكويت من خلال تيسير عملية تبادل المعلومات، وتحسين قدرة الهيئة على اتخاذ القرارات الفعالة.

تبلغ نسبة الإنجاز العامة للمشروع 18.6%، حيث تم العمل كمشروع بعد مراجعة نطاقه المقترح، كما تم إعداد الميثاق واعتماده من قبل اللجنة المعنية وإدراجه ضمن سجل المشاريع، وتم الانتهاء أيضاً من مرحلة إعداد المتطلبات لتطوير نظام الإفصاح الإلكتروني السابق iFSAH 1.0.

مشروع تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم

يستهدف المشروع المحافظة على مستويات مناسبة من رأس المال تتسق مع حجم المخاطر المرتبطة بأنشطة الشركة، وقياس ملاءة الشركة وقدرتها على تسديد التزاماتها ومواجهة أية خسائر قد تحدث في المستقبل وتجاوزها، إضافة إلى استمرارها في تقديم الخدمات.

نسبة إنجاز المشروع 100% حيث تم التوصل إلى المخرج الرئيسي المتمثل بتعليمات وقواعد ونماذج وبرامج العمل الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، كما تم أيضاً تم إنجاز المرحلة الأخيرة والخاصة بعقد الورش التوعوية الخاصة بالتعليمات للجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. وقد تم استحداث الكتاب (17) للائحة التنفيذية لقانون إنشاء هيئة أسواق المال لتنظيم أحكام تعليمات معيار كفاية رأس المال.

مشروع تأهيل المنتجات المالية المستحدثة

يستهدف المشروع تهيئة البيئة التشغيلية والتشريعية لطرح المنتجات الاستثمارية المستحدثة من خلال تحديث الأنظمة التقنية والتأكد من جاهزية الكوادر البشرية، وتنويع قاعدة المستثمرين من خلال جذب مستثمرين أجانب ومؤسسيين، وتحقيق التوافق مع أفضل المعايير والممارسات العالمية مثل مبادئ البنى التحتية الصادرة عن لجنة المدفوعات والتسوية المشتركة بين منظمة هيئات أسواق المال العالمية والبنك الدولي، كما يستهدف أخيراً زيادة عدد المنتجات المالية المتداولة.

لم تبدأ أعمال المشروع بعد، وتقتصر الأعمال المنفذة على إعداد ميثاق المشروع واعتماده من قبل اللجنة التوجيهية وتحديد مديره المعني بالتنفيذ، إلا أنه وبسبب بعض المتغيرات فإن الخطة الزمنية للمشروع قيد المراجعة.

مشروع تأهيل كيانات البنى التحتية (CCP, CSD, SSF)

يهدف المشروع إلى تطوير البنية التحتية لسوق المال من خلال استحداث كيانات بنى تحتية والارتقاء بعمل الكيانات الحالية، وتهيئة البيئة التشغيلية والتشريعية لطرح المنتجات الاستثمارية المستحدثة، والتأكد من جاهزية الكوادر البشرية، بما يساعد على الحد من المخاطر النمطية، وتنويع قاعدة المستثمرين، إضافة إلى تحقيق التوافق مع أفضل المعايير والممارسات العالمية، وزيادة عدد المنتجات المالية المتداولة.

مشروع تأهيل مقدمي خدمات الأوراق المالية (أعضاء البورصة وأعضاء المقاصة)

يستهدف هذا المشروع تطوير البنية التحتية لسوق المال من خلال استحداث كيانات بنى تحتية، والارتقاء بكفاءة الكيانات الحالية. وتهيئة البيئة التشغيلية والتشريعية لطرح المنتجات الاستثمارية المستحدثة من خلال تحديث الأنظمة التقنية، والتأكد من جاهزية الكوادر البشرية، والحد من المخاطر النمطية وتنويع قاعدة المستثمرين من خلال جذب مستثمرين أجانب ومؤسسيين، والتوافق مع أفضل المعايير والممارسات العالمية مثل مبادئ البنى التحتية الصادرة عن لجنة المدفوعات والتسوية المشتركة بين منظمة هيئات أسواق المال العالمية والبنك الدولي، وزيادة عدد المنتجات المالية المتداولة.

تنفيذ الحسابات الفرعية وتطوير أنظمة الرقابة

يستهدف المشروع تعزيز الدور الرقابي للهيئة وتهيئة البيئة التشغيلية والتشريعية لطرح المنتجات الاستثمارية المستحدثة من خلال تحديث الأنظمة التقنية، والتأكد من جاهزية الكوادر البشرية، والتوافق مع المعايير العالمية، وزيادة عدد المنتجات المالية المتداولة.

مشروع وضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار الترخيص لكل من (CCP, SSF, CSD) وذلك بعد إعادة صياغة مفهوم وكالة المقاصة.

يهدف المشروع إلى وضع هيكل البنية التحتية لنظام ما بعد التداول، ووضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار الترخيص لكل من (CCP, CSD, SSF) وذلك بعد إعادة صياغة مفهوم وكالة المقاصة، وتقديم خدمات استشارية عن طريق الاستعانة بخبراء دراسة المشتقات المالية.

هذا ، وقد تم الانتهاء من العقدين الاستشاريين المبرمين لهذه الغاية، كما تم إصدار ضوابط ومتطلبات الترخيص التي تخول الهيئة إصدار التراخيص كل من أنشطة وكالة مقاصة لتقديم الخدمات التالية: الوسيط المركزي، وتسوية وتقاص، و إيداع الأوراق المالية، وذلك وفقا للقرار رقم 69 لسنة 2018.

كما تم الانتهاء من دراسة المشتقات المالية وتم نقل المراحل القادمة في هذا المشروع لنطاق برنامج تطوير منظومة سوق المال والمشاريع التابعة له، وذلك بناء على تقرير 2019/1 لتوفيق الأوضاع.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة إنجاز المشروع تبلغ 25% بعد تنفيذ العديد من أعماله، كاعتماد الإستراتيجية الخمسية الخاصة به، وتوحيد فترة التسوية (T+3) وترقية الأنظمة الآلية، والتأسيس لإنشاء كياناتٍ منفصلة لأنشطة مابعد التداول من خلال فصل أنشطة الإيداع المركزي عن التقاص والتسوية، كما تم اعتماد نموذج العمل للوسيط المركزي مع جميع الأطراف ذات الصلة لاسيما شركات الوساطة المالية وأمناء الحفظ والبنوك المحلية، إضافةً إلى فتح حساب لدى البنك المركزي.

أما باقي أعمال المشروع فجاري العمل بها وقت إعداد التقرير السنوي، كالتنسيق مع بنوك التسوية «المحتملين»، واعتماد دليل القواعد، والبدء بالاختبارات الفنية بعد تأهيل الأطراف ذات الصلة، والانتهاء من تعديلات الأنظمة الآلية بما يتناسب ومتطلبات الوسيط المركزي خاصة تلك المتعلقة بإدارة المخاطر، واستكمال استيفاء متطلبات نماذج الترخيص لكلٍ من: الوسيط المركزي والتسوية والتقاص والإيداع المركزي للأوراق المالية، وكذلك استكمال انتقال التراخيص للكيانات الجديدة التابعة للشركة الأم، والانتهاء من ترخيص الكيانات الجديدة وأخيراً ربط المنتجات الجديدة بمفهوم الوسيط المركزي.

الباب الرابع

إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين

- المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية
- مجلس التأديب
- لجنة الشكاوى والتظلمات
- مكتب التدقيق الداخلي
- مكتب الرقابة المالية
- مكتب المستشارين

هيئة أسواق المال

المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية

تشكيل المجلس خلال السنة المالية (2020-2021) ، كان وفق التالي:

السيد
أ.د. يوسف حسن الشراح
رئيساً

السيد
أحمد حسين محمد
عضواً

السيد
د. جراح نايف الفضلي
عضواً

السيد
د.مشاري محمد الفريح
عضواً

السيد
عبد الله محمد العفاسي
عضواً

المهام المنفذة خلال السنة المالية 2020-2021:

اجتماعاً	مقترحات لتطوير أسواق المال	إفادات شرعية	أبحاث ودراسات	المجموع
28	7	3	5	43

مجلس التأديب

تشكيل المجلس خلال السنة المالية (2020-2021)، كان وفق التالي:

السيد المستشار
عادل يوسف الكندري
رئيساً

السيد
ماجد بدر جمال الدين
عضواً

السيد
يوسف صالح العثمان
عضواً

السيد
نوري جمعة علي السالم
عضواً احتياط

المهام المنفذة خلال السنة المالية 2020-2021:

مخالفة 75
(مخالفات محالة من الهيئة).

شكاوى 3
(شكاوى مقدمة من أشخاص طبيعية أو معنوية يتم إحالتها من لجنة الشكاوى والتظلمات، ومن ثم من هذه اللجنة إلى المجلس).

التماسات 0
(التماسات الهيئة إلى مجلس التأديب على قرارات لجنة نظر المخالفات بالبورصة).

تظلماً 1
(تظلمات من قرارات البورصة ولجنة النظر في المخالفات فيها).

إجتماعاً 46

المجموع 125

أنواع قرارات مجلس التأديب خلال السنة المالية 2020-2021:

الجزاءات 49

الحفظ 16

وقف مؤقت 1

قرار تكميلي 1

قرار تفسيري 0

المجموع 67

إجمالي مبالغ الغرامات المالية التي تم توقيعها من قبل المجلس على بعض المخالفين خلال السنة المالية 2020-2021

391112 د.ك

(ثلاثمائة وواحد وتسعون ألفاً ومائة وإثني عشر ديناراً كويتياً فقط)

لجنة الشكاوى والتظلمات

تشكيل المجلس خلال السنة المالية (2020-2021) ، كان وفق التالي:

السيد
خلف سليمان الجاسم
رئيساً

السيد
رضوان عبد الله جمال
عضواً

السيد
وسمي خالد الوسمي
نائباً للرئيس

السيد
د. حسين جمعة بوعركي
عضواً

السيد
علي عثمان الغنام
عضواً

السيد
يوسف سلطان الماجد
عضواً

أبرز مهام اللجنة خلال السنة المالية الأخيرة وما عالجته من شكاوى وتظلمات نوجزها في الجدول التالي:

السنة المالية 2020-2021	
الشكاوي	
تم البت فيها	34
قيد البحث	4
المجموع	38
التظلمات	
تم البت فيها	1
قيد البحث	2
المجموع	3

42
عدد اجتماعات اللجنة

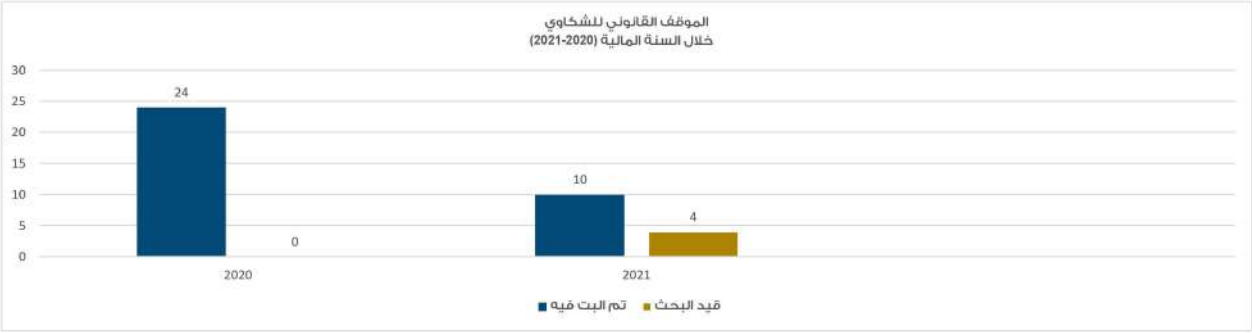

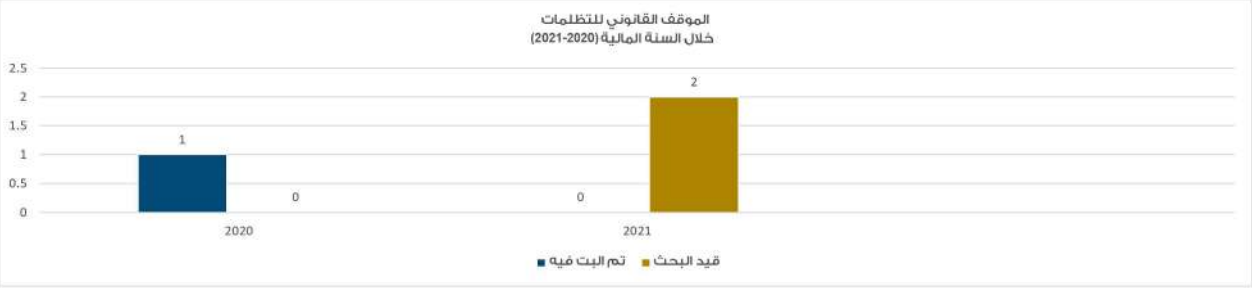

مكتب التدقيق الداخلي

عمل المكتب خلال السنة المالية (2021/2020) على تنفيذ المهام التالية:

- تنفيذ كامل خطة التدقيق السنوية المعتمدة من لجنة التدقيق الداخلي وإصدار التقارير النهائية بشأنها على الرغم من الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19.
- مراجعة المعلومات المالية المرحلية والسنوية للهيئة والتقارير التابعة لها.
- القيام بعمليات المتابعة الدورية لتقارير التدقيق الداخلي.
- المشاركة بصفة مراقب على عملية الجرد السنوي للسنة المالية (2021/2020).
- حضور النقاش الخاص بالحساب الختامي للهيئة عن السنتين الماليتين (2019/2018، 2020/2019) مع لجنة الميزانيات والحساب الختامي لدى مجلس الأمة الكويتي.
- مراجعة وإبداء الرأي بشأن قضايا ومسائل داخلية في الهيئة تدخل ضمن مهام واختصاصات المكتب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
  - عقد تدقيق ومراجعة المعلومات المالية للهيئة للسنوات المالية 2021-2024.
  - منهجية التدقيق الداخلي في الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة.

مكتب الرقابة المالية

إضافة إلى مراجعة مسودة تقرير البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2020/03/31، والمشاركة في (31) اجتماعاً للجان، والرد على الملاحظات ذات الصلة بمهام الرقابة المالية في تقرير ديوان المحاسبة، ثمة مهام أخرى تم تنفيذها على صعيد الرقابة المالية، توجزها الجداول والرسوم التالية:

نوع الإجراء	السنة المالية (2020/2019)	السنة المالية (2021/2020)
سندات الصرف	1397	791
سندات توجيه الإيرادات	1131	1225
سندات تسويات القيد المحاسبي	256	256
الودائع	29	20
أوامر الشراء	431	94
العقود	110	73
المجموع	3354	2459
الإجراءات التصويبية	128	67
حضور اجتماعات لجان	53	31
الامتناع	0	0
مهام أخرى	8	9

أما الإجراءات التصويبية الخاصة بالملاحظات الـ (67) فقد توزعت وفق الجدول التالي:

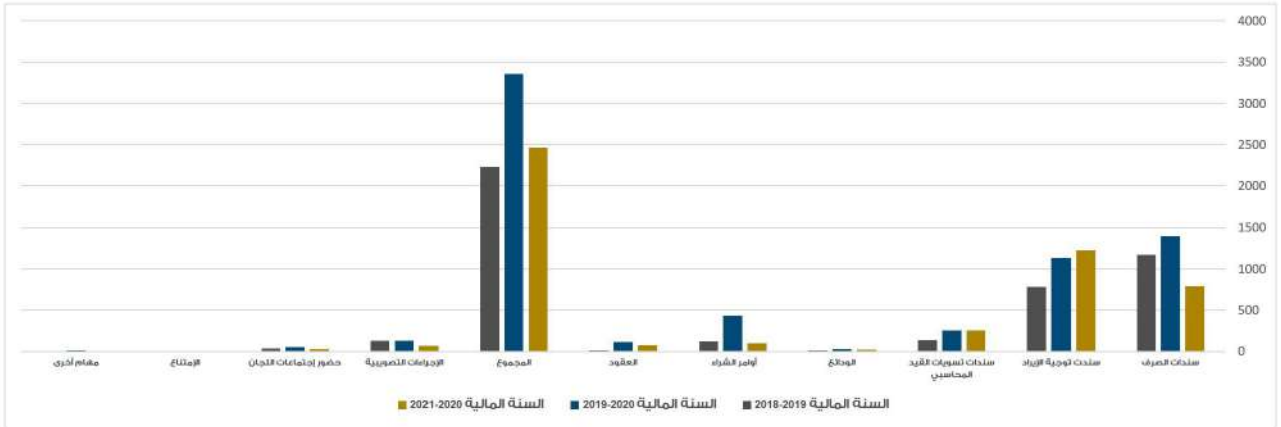

مكتب المستشارين

الجدول التالي يعرض لطبيعة المهام التي يتم العمل عليها في هذا الجانب من عمل الهيئة، وما تم تنفيذه منها خلال السنة المالية الأخيرة (2021/2020):

طبيعة المهمة	ما تم إنجازه	ملاحظات
التنسيق مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو)	بعد مراجعة نتائج التقييم الذاتي عن مدى مطابقة القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات في الهيئة مع مبادئ الأيسكو والعمل مع الوحدات التنظيمية المختصة لتطبيق هذه المبادئ، تم رفع نسبة المطابقة مع مبادئ تلك المنظمة الدولية من 83% إلى 92%.	تم تشكيل اللجنة التوجيهية في 7 نوفمبر 2019
مشروع تحسين بيئة الأعمال الخاص بمؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية	بعد اصدار تقرير مجموعة البنك الدولي لسنة 2020، تم تحسين مؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية من الترتيب 72 إلى الترتيب 51. ويتم العمل على تنفيذ توصيات مجموعة البنك الدولي لتحسين بيئة الأعمال مع استكمال جهود التنسيق مع كل من وزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل بهذا الشأن.	تم تشكيل فريق العمل في 12 ديسمبر 2019
تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن تحديد أطر التنسيق بين الهيئة وبنك الكويت المركزي	المشاركة في تنفيذ مذكرة التفاهم بين البنك المركزي والهيئة.	تم توقيع مذكرة التفاهم في 17 يناير 2018 تم تشكيل فريق العمل في 11 يوليو 2018
تنفيذ برنامج تطوير منظومة سوق المال	المشاركة مع الفريق التنفيذي لبرنامج تطوير منظومة سوق المال.	تم تشكيل الفريق في 10 نوفمبر 2019

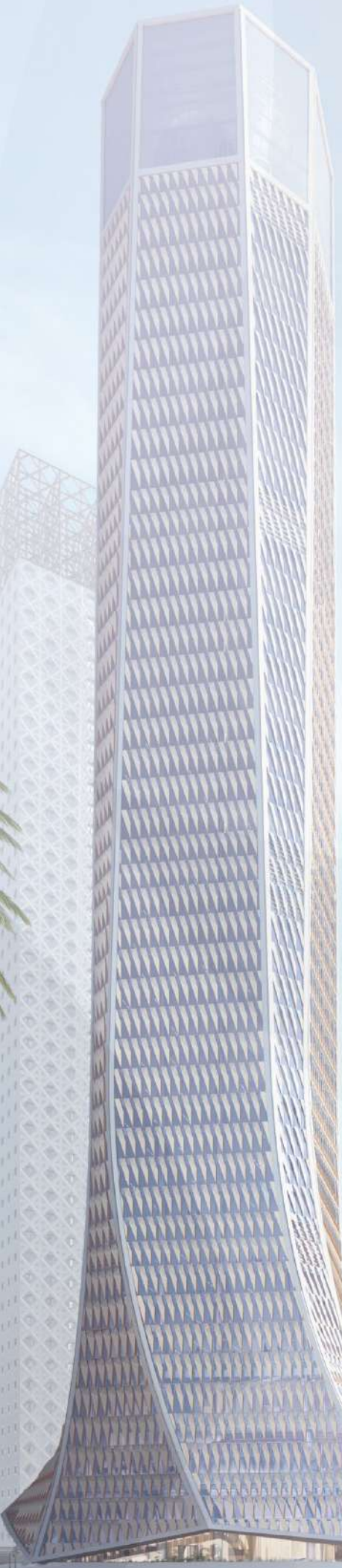

الباب الخامس

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

الفصل الأول: المجال التشريعي والقانوني

- الجانب التشريعي واللائحي
- الجانب القانوني والقضائي ومهام التحقيق

الفصل الثاني: المجال التنظيمي

- تنظيم الأسواق
- التراخيص والتسجيل
- أنظمة الاستثمار الجماعي
- تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر
- تمويل وحوكمة الشركات
- الاندماج والاستحواذ

الفصل الثالث: المجال الرقابي

- الرقابة المكتبية
- الرقابة الميدانية
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- الإجراءات الرقابية المتعلقة بمتابعة عمليات الأسواق

الفصل الرابع: المجال التوعوي والإعلامي والتعاون العربي والدولي

- المجال التوعوي
- مجال العلاقات العامة والإعلام
- مجال التعاون العربي والدولي

هيئة أسواق المال

الفصل الأول: المجال التشريعي والقانوني

الجانب التشريعي واللائحي

إضافةً إلى مجموعة القرارات ذات الصلة بالجوانب التنظيمية المختلفة والبالغ عددها (127) قراراً أصدرتها الهيئة تباعاً خلال السنة المالية (2021/2020)، فقد قامت الهيئة أيضاً بإصدار العديد من القرارات والتعاميم ذات الصلة بمهامها المتعلقة بأنشطة الأوراق المالية من كافة جوانبها التشريعية والتنظيمية والرقابية، نوجز أبرزها بالجداول الآتية:

م	رقم القرار	تاريخه	موضوعه
1	31	2020/4/22	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 (الكتب: الخامس، العاشر، الحادي عشر، الخامس عشر).
2	34	2020/5/11	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 (الكتاب التاسع).
3	37	2020/6/14	تمديد وتأجيل مواعيد مراحل تطبيق برنامج المؤهلات المهنية للوظائف واجبة التسجيل.
4	41	2020/6/22	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 (الكتابين: الثالث والرابع)، وتعديل أحكام قواعد بورصة الكويت.
5	47	2020/6/30	تمديد فترة السماح للشركة الكويتية للمقاصة بالالتزام بالمادة (2-2-3) من الفصل الثاني للكتاب الرابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.
6	54	2020/7/13	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 (الكتاب الأول)
7	58	2020/7/23	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 (الكتابين: الخامس، الثاني عشر، والملحق رقم "1" بشأن تقييم الأصول العقارية من الكتاب الحادي عشر)
8	68	2020/8/13	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما (إضافة الملحق رقم ١٩ للكتاب الحادي عشر).
9	69	2020/8/16	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 (الكتب: الأول، الحادي عشر، الثالث عشر، وإضافة الفصل الخامس للكتاب الثالث عشر، وتعديل الملحق رقم "1" للكتاب الثالث عشر أيضاً)
10	70	2020/8/16	تعديل وإضافة رسم إلى جدول الرسوم الصادر بالقرار رقم (9) لسنة 2016.
11	72	2020/8/18	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما (إضافة الملحق رقم "20" للكتاب الحادي عشر)

م	رقم القرار	تاريخه	موضوعه
12	76	2020/8/23	تجديد الموافقة المبدئية على تأسيس شركة مساهمة كويتية مقفلة تمارس أنشطة أوراق مالية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
13	91	2020/9/24	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما (الكتاب الحادي عشر)
14	110	2020/10/28	تجديد الموافقة المبدئية على تأسيس شركة مساهمة كويتية مقفلة تمارس أنشطة أوراق مالية.
15	125	2020/12/14	المتطلبات الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (تعديل الكتاب السادس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010).
16	132	2020/12/27	تمديد فترة السماح للشركة الكويتية للمقاصة بالالتزام بالمادة (2-2-3) من الفصل الثاني للكتاب الرابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.
17	5	2021/1/20	إنشاء أكاديمية أسواق المال – الكويت
18	11	2021/2/8	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما (الكتاب التاسع)
19	15	2021/2/14	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية الخاصة بحماية المتعاملين في الشركات المشكوك بصحة بياناتها المالية.
20	16	2021/2/14	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن حماية حقوق الأقلية لدى انسحاب الشركات المدرجة من البورصة.
21	23	2021/3/7	تعديل بعض الأحكام المتعلقة بالأشخاص المسجلين في أنشطة الأوراق المالية (الكتب: الأول والخامس) وكذلك (الملاحق: رقم 3، رقم 3 من الملحق رقم 5، رقم 8–أ من الملحق رقم 6، رقم 10، رقم 14، رقم 15، رقم 16) من الكتاب الخامس.
22	28	2021/3/21	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما (الكتاب التاسع)
23	29	2021/3/21	الأحكام المنظمة لتقديم البلاغات والشكاوى عن الجرائم والمخالفات.
24	37	2021/3/31	البيانات المالية السنوية المدققة للفترة المالية المنتهية في 2020/12/31.

م	رقم التعميم	تاريخه	موضوعه
1	2	2020/4/12	بشأن سياسات وإجراءات خطط الطوارئ ومتابعة استمرارية الاعمال للأشخاص المرخص لهم والمرتبطة أعمالهم بنشاط التداول في البورصة.
2	3	2020/4/12	بشأن عقد الجمعيات العامة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 بواسطة النظام الإلكتروني.
3	4	2020/5/5	بشأن انعقاد جمعيات حملة وحدات صناديق الاستثمار إلكترونياً.
4	5	2020/5/14	بشأن تأجيل موعد عقد الجمعيات العامة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 بواسطة النظام الإلكتروني.
5	6	2020/5/31	بشأن تأجيل موعد عقد الجمعيات العامة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 بواسطة النظام الإلكتروني.
6	7	2020/7/7	بشان الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فايروس كورونا المستجد على البيانات المالية (تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة في البورصة).
7	8	2020/7/12	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لا تطبق أو تطبق بشكلٍ غير كافٍ توصيات مجموعة العمل المالي.
8	9	2020/8/19	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم من هيئة أسواق المال بشأن الإشعار الصادر عن إدارة خدمات الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) بخصوص النسخة رقم 2.0 الخاصة بمتطلبات نموذج تقرير الفاتكا FATACA XML Schema.
9	10	2020/8/23	تعميم إلى كافة مراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة بشأن إلزامهم بالتقرير عن التزام الشركات المدرجة في البورصة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة.
10	11	2020/11/5	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لا تطبق أو تطبق بشكلٍ غير كافٍ توصيات مجموعة العمل المالي.
11	12	2020/12/3	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن كتاب وزارة التجارة والصناعة الوارد إلى هيئة أسواق المال بخصوص شركة فيرست تريدرز العقارية.
12	13	2020/12/31	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن التقرير السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
13	1	2021/1/4	تعميم إلى كافة مراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة بشأن تقرير مراقب الحسابات حول النتائج الفعلية للالتزام الشخص المرخص له بضوابط تعليمات كفاية رأس المال.
14	2	2021/1/10	تعميم إلى كافة مدراء المحافظ الاستثمارية بشأن التفويض في تداول الأوراق المالية من خلال المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية.
15	3	2021/2/23	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم ومقدمي طلبات الترخيص لدى الهيئة بشأن سياسات وإجراءات تعليمات كفاية رأس المال.
16	4	2021/3/10	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم من هيئة أسواق المال بشأن الالتزام بمتطلبات التقرير والإبلاغ وفقاً لاتفاقية FATCA واتفاقية CRS.
17	5	2021/3/22	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لا تطبق أو تطبق بشكلٍ غير كافٍ توصيات مجموعة العمل المالي.

الجانب القانوني والقضائي ومهام التحقيق

المجال القانوني

بلغ إجمالي عدد الموضوعات التي تم إبداء الرأي القانوني بشأنها خلال السنة الماليـــة الأخيـــرة (990) رأيـاً، يعرضهـا الجدول التالي:

الموضوع	عدد المذكرات التي تم الرد عليها
بيان الرأي القانوني بشأن قضايا خاصة بعمل وحدات تنظيمية وفرق عمل ولجان داخل الهيئة	555
استفسارات وسائل التواصل	36
مراجعة عقود واتفاقيات بين الهيئة وجهات أخرى.	92
مراجعة مواد ورش عمل ومحاضرات	1
مراجعة تعليمات أو قرار ات أو تعميمات أو نشرات توعوية صادرة عن الهيئة	189
مراجعة قوانين من جهات أخرى عرضت على الهيئة لمراجعتها	6
تظلمات	31
تعديلات اللائحة التنفيذية	23
دراسات وأبحاث	9
المبادئ القانونية المستخلصة من تطبيق أحكام قانون هيئة أسواق بمجال عمل دائرتي العقود والدراسات والتشريع	48
الإجمالي العام لآراء إدارة الدراسات القانونية	**990**

أما الأرقام التراكمية لإجمالي المهام القانونية المنفذة منذ عام 2011 وحتى نهاية السنة المالية الأخيرة فقد بلغت (9470) مهمة.

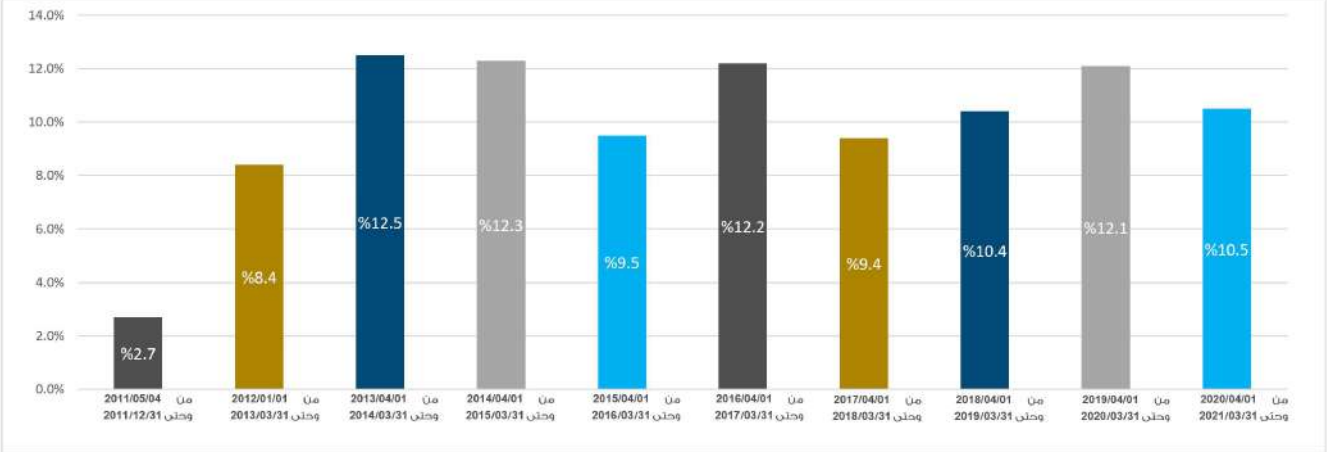

الإعلانات

م	إعلانات	العدد خلال السنة المالية (2021/2020)
1	استدعاء للتحقيق	196
2	للنيابة العامة	12
3	إعلانات تنفيذ قرارات مجلس التأديب	109
4	اللجان	8
5	إعلانات بنتيجة التحقيق	4
6	إعلانات خارجية دول مجلس التعاون	2
الإجمالي		331

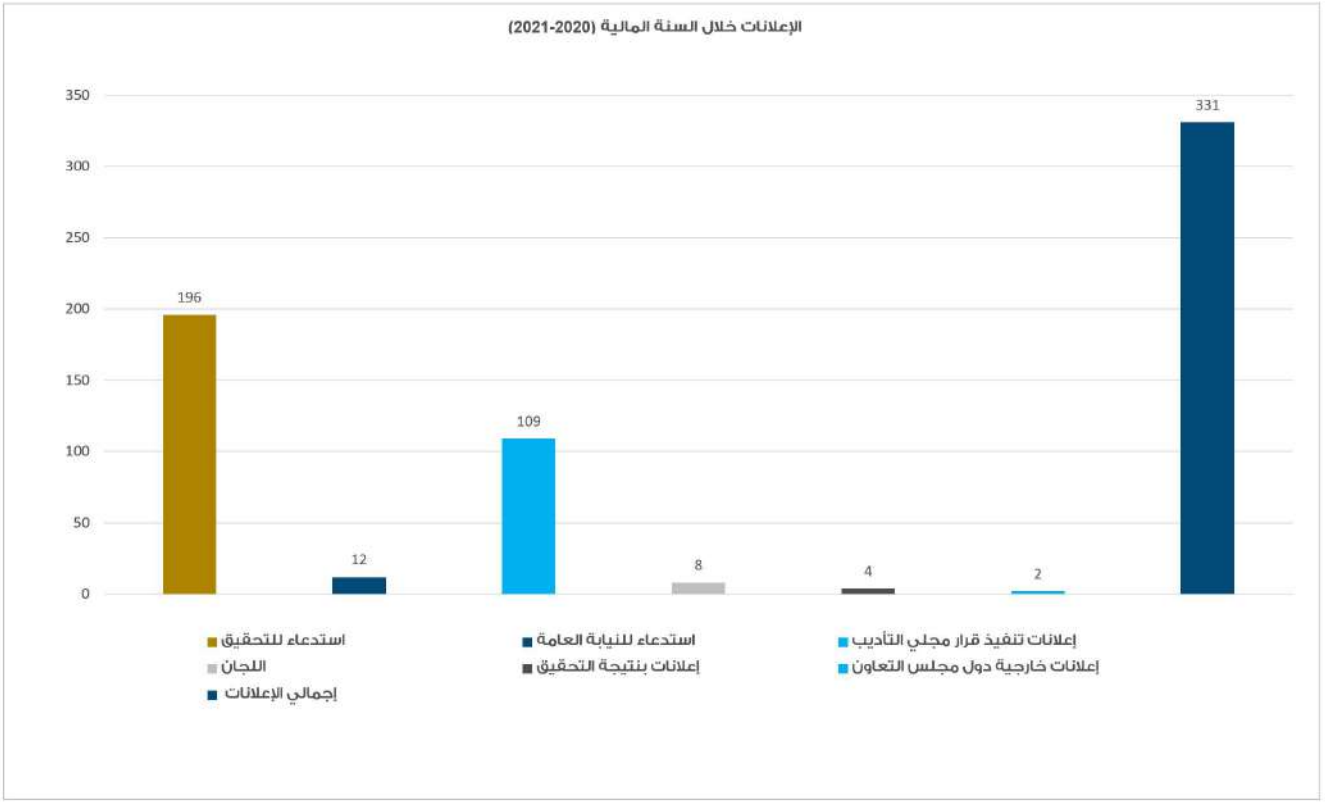

مهام القضايا والتحكيم

بلغ عدد القضايا المسجلة خلال السنة المالية الماضية (100) قضية، كما بلغ العدد التراكمي للقضايا المسجلة لدى الهيئة (1179) قضية ، منها (791) قضية متداولة و(388) قضية محفوظة، الجداول والرسوم التالية تعرض لواقع الأحكام بمختلف أنواعها خلال السنة المالية (2021/2020).

100
قضية

110
إجمالي الأحكام النهائية

1179
إجمالي العدد التراكمي للقضايا المسجلة لدى الهيئة

الأحكام النهائية الموضوعية	
ضد الهيئة	لصالح الهيئة
5.5	56.5
%8.87	%91.13
62	

الأحكام الابتدائية الموضوعية	
ضد الهيئة	لصالح الهيئة
7.5	33.5
%18.29	%81.71
41	

الأحكام النهائية

48

إجمالي

الأحكام الأخرى (مواجهة)

62

إجمالي

الأحكام الموضوعية

110

إجمالي

الأحكام النهائية

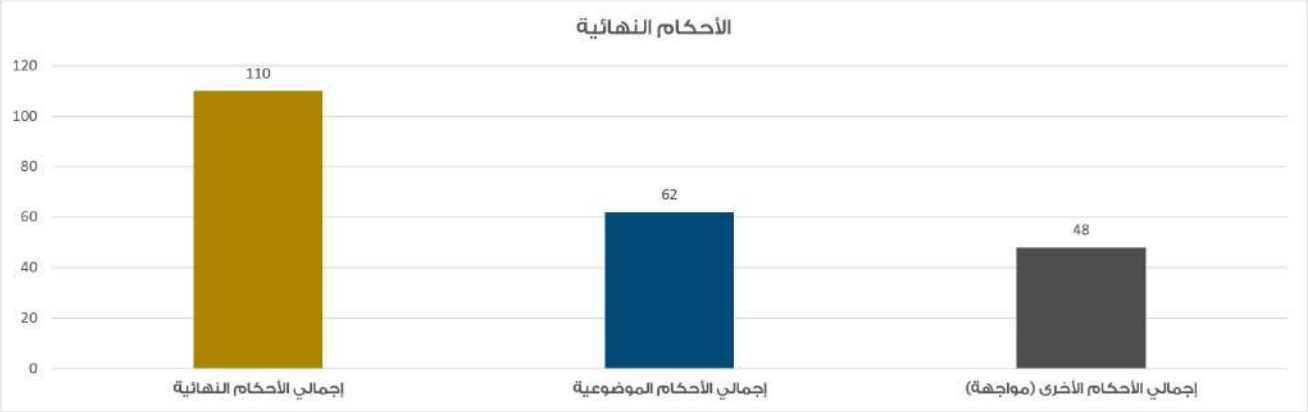

أحكام أول درجة

47
إجمالي
الأحكام الأخرى (مواجهة)

41
إجمالي
الأحكام الموضوعية

88
إجمالي
أحكام أول درجة

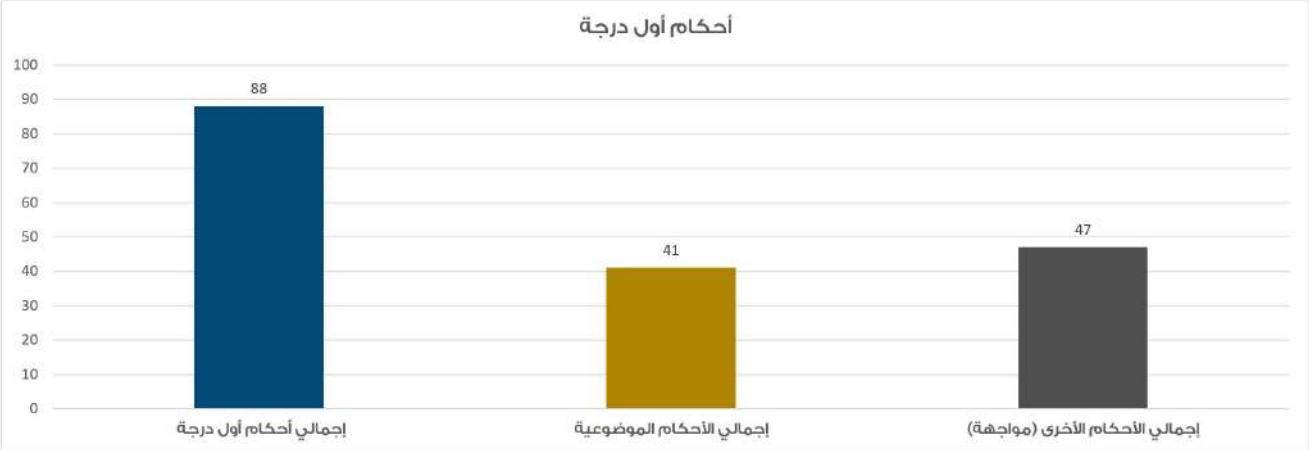

أما الاحصائيات المتعلقة بتسوية المنازعات خلال السنة المالية الأخيرة، فيعرضها الجدول التالي:

م	الملفات	منفذة	قيد التنفيذ	الإجمالي
1	قرارات مجلس التأديب	54	14	68
2	تنفيذ مدني	2	2	4
3	تنفيذ جنائي	1	4	5
4	أوامر صلح	0	0	0
اجمالي عدد الملفات		**57**	**20**	**77**

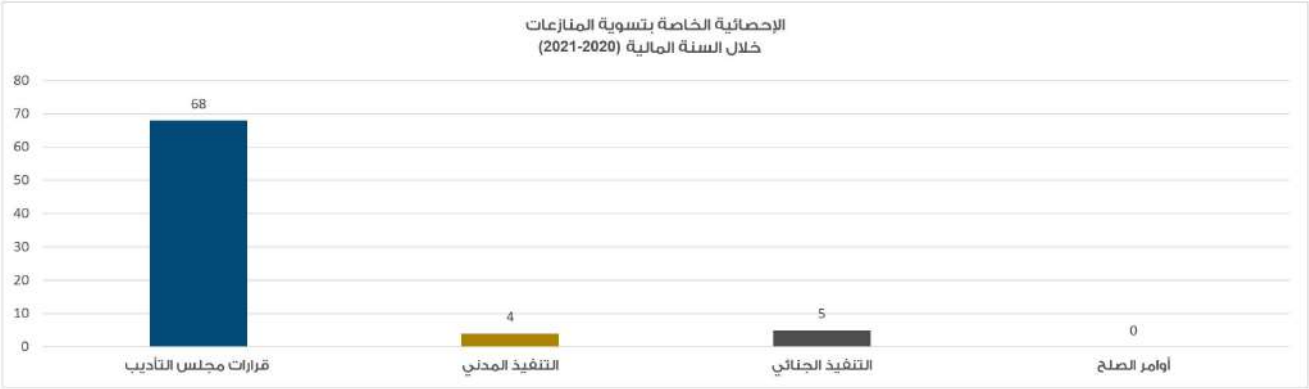

مهام التحقيق

شهدت السنة المالية (2020/2021) القيام بمهام التحقيق في (150) مخالفة تم التعامل معها وفق الشكل التالي:

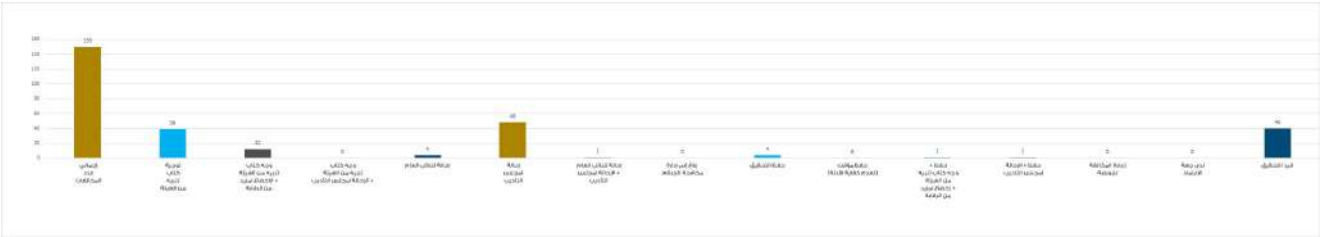

أما الجدول والرسم البياني التاليان فيقدمان بياناً بعدد المخالفات وآلية معالجتها للسنة المالية (2021/2020) مقارنةً مع سابقتها:

البيان	السنة المالية 2020/2019	النسبة %	السنة المالية 2021/2020	النسبة %	نسبة التغيير	مؤشر التغيير ❖❖
توجيه تنبيه من الهيئة	28	%14.4	39	%26.0	%11.6	↑
توجيه كتاب تنبيه من الهيئة + إخضاع لمزيد من الرقابة	6	%3.1	12	%8.0	%4.9	↑
حفظ + توجيه كتاب تنبيه من الهيئة + إخضاع لمزيد من الرقابة	0	%0.0	1	%0.7	%0.7	↑
توجيه كتاب تنبيه من الهيئة + الإحالة لمجلس التاديب	0	%0.0	0	%0.0	%0.0	-
إحالة للنائب العام	10	%5.2	4	%2.7	%2.5-	↓
بلاغ إلى إدارة مكافحة الجرائم	1	%0.5	0	%0.0	%0.5-	↓
إحالة لمجلس التاديب	94	%48.5	48	%32.0	%16.5-	↓
إحالة للنائب العام + الإحالة لمجلس التاديب	3	%1.5	1	%0.7	%0.9-	↓
حفظ التحقيق	5	%2.6	4	%2.7	%0.1	↑
حفظ مؤقت (لعدم كفاية الأدلة)	1	%0.5	0	%0.0	%0.5-	↓
حفظ + الإحالة لمجلس التاديب	0	%0.0	1	%0.7	%0.7	↑
إعادة المخالفة للبورصة	1	%0.5	0	%0.0	%0.5-	↓
لدى جهة الاعتماد	0	%0.0	0	%0.0	%0.0	-
قيد التحقيق ❖	46	%23.7	40	%26.7	%3.0	↑
إجمالي عدد المخالفات	**194**		**150**			

◄ ❖ هذا العدد نتيجة للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

◄ ❖❖ انخفاض نسبة ومؤشر التغيير كتب بالأخضر رغم أرقامه السلبية نظرا لدلالاته الإيجابية والعكس صحيح.

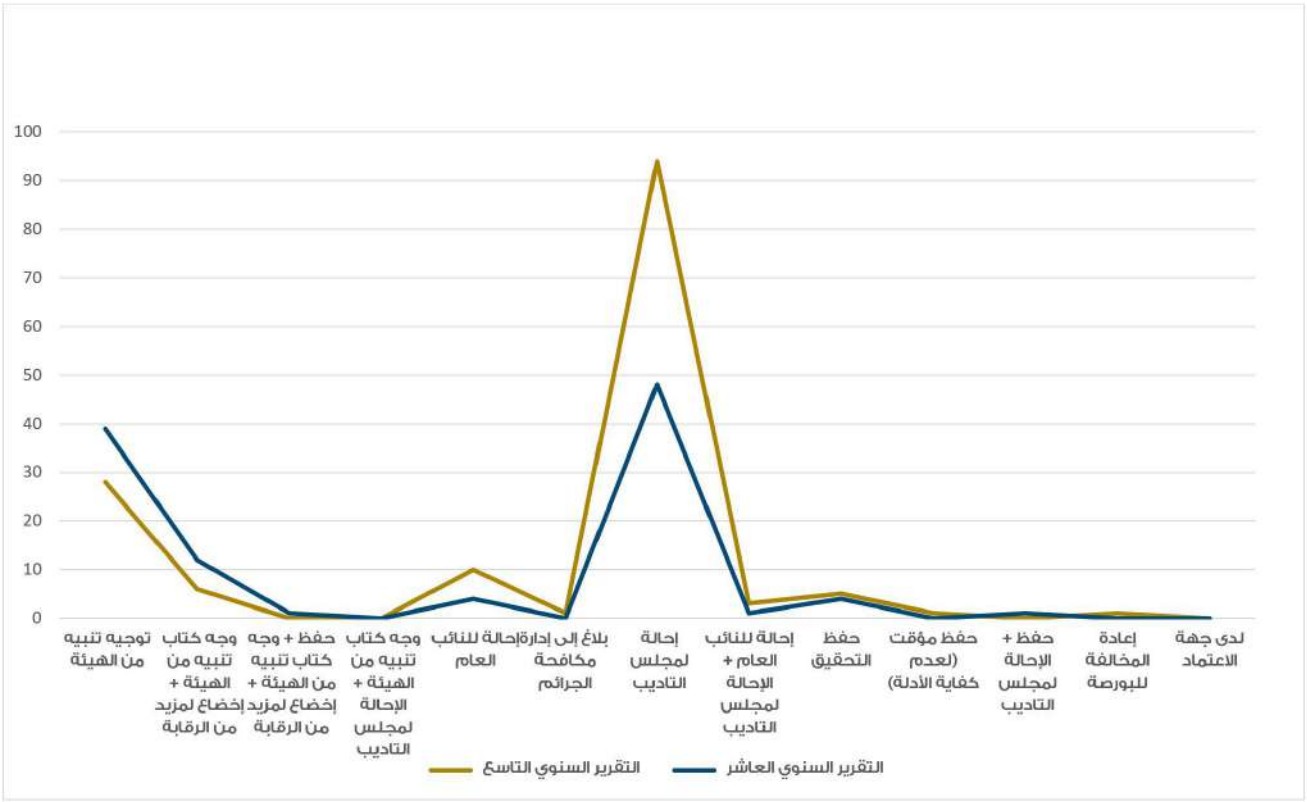

هذا، وقد بلغ عدد البلاغات المقدمة من الهيئة للنائب العام (عدم تنفيذ قرارات الهيئة) (17) بلاغاً خلال السنة المالية (2021/2020) مقابل (7) بلاغات في السنة المالية السابقة لها، أما الجدول التالي فيعرض للبلاغات المقدمة للهيئة خلال السنة المالية الأخيرة مقارنةً مع سابقتها:

البلاغات المقدمة للهيئة	السنة المالية (2020/2019)	السنة المالية (2021/2020)
حفظ التحقيق	2	5
قيد التحقيق	1	4
الإجمالي	**3**	**9**

الفصل الثاني: المجال التنظيمي

تنظيم الأسواق

الإدراج

موافقة على الإدراج في بورصة الكويت للأوراق المالية لكلٍ من:

- وحدات صندوق بيتك كابيتال ريت كصندوق عقاري مدر للدخل (المتداول).
- أسهم شركة شمال الزور للطاقة والمياه.
- أسهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
- أسهم شركة لاند المتحدة العقارية.
- شركة جاسم للنقليات والمناولة (موافقة مبدئية).

موافقة على الإدراج في بورصات خارجية لكل من:

- أسهم شركة البريق القابضة في سوق دبي المالي.
- دراسة طلب بيت التمويل الكويتي بشأن إدراج لورقة مالية مدرجة في البورصة في بورصات غير كويتية (بورصة البحرين).

موافقة على الانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية لكلٍ من:

- شركة أبيار للتطوير العقاري.
- شركة أموال الدولية للاستثمار.
- شركة مجموعة الراي الإعلامية.
- شركة الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية.

عدم الموافقة على الانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية لكلٍ من:

- الشركة السورية القابضة.
- شركة الاثمار القابضة.
- رفض التظلم المقدم إلى الهيئة على قرار الجمعية العامة العادية للشركة السورية القابضة بالانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية.

إلغاء إدراج أسهم الشركات التالية من بورصة الكويت للأوراق المالية:

ما لم تقم كل منها باتخاذ التدابير اللازمة لاستيفاء أسباب الإيقاف لإعادة أسهمها للتداول خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار مجلس المفوضين بشأنها، وهي:

- الشركة الكويتية للكيبل التلفزيوني.

- شركة تمكين القابضة.
- شركة مجموعة عربي القابضة.
- شركة إيفكت العقارية (تحت التصفية).
- شركة دانة الصفاة الغذائية (تحت التصفية).
- الموافقة على إلغاء إدراج أسهم شركة الإثمار القابضة من بورصة الكويت للأوراق المالية.
- عدم إلغاء إدراج أسهم شركة ياكو الطبية من بورصة الكويت وإعادة أسهمها للتداول فور انتهاء فترة الإيقاف المقررة من قبل البورصة.

إيقاف أسهم الشركات التالية عن التدول في بورصة الكويت ريثما تستكمل إجراءات محددة:

- شركة صكوك القابضة وذلك إلى حين قيامها بتزويد مراقب الحسابات الخارجي بالبيانات اللازمة.
- شركة المدينة للتمويل والاستثمار وذلك إلى حين استكمال جهة رقابية أخرى أعمالها في شبهات جنائية محالة إليها من الهيئة، وكذلك إلى حين قيام مجلس التأديب بالفصل في المخالفات الواردة ضمن تقرير التفتيش الميداني محدد الغرض الذي تم إجراؤه على الشركة.

التداول

اعتماد تعديلات، وتوصيات، ومراجعة ودراسة مقترحات عدة واعتماد بعضها:

- تعديلات صانع السوق والسماح له باستخدام واقتراض أسهم الخزينة للشركات المدرجة.
- مقترحات (قواعد الإقراض والاقتراض بشأن اضافة وسيط الاقتراض، قواعد المقاصة لنقل ملكية من وإلى الحساب المجمع لنفس الشخص، قواعد البورصة بشأن إضافة أحكام الإقراض غير المركزي، تعديل رسوم الشركة الكويتية للمقاصة، قواعد المقاصة بشأن مبدأ صافي الالتزامات، تعديل قواعد البورصة لتقديم منتجات التداول بالهامش وتتداول حقوق الأقلية).
- توصيات لجنة تطوير منظومة سوق المال الخاصة بمبادرات شركة البورصة:

المبادرة	التوصية
التداول بالهامش	الموافقة لمدراء المحافظ الاستثمارية فقط في الوقت الحالي على ان يتم التطبيق الشامل والمتكامل من خلال الوسطاء متزامنا مع تطبيق نموذج الوسيط المؤهل.
تعديل الوحدات السعرية وفواصل التداول	تأجيل النظر في تعديل الوحدات السعرية إلى حين آخر. ومخاطبة البورصة لإعداد استطلاع الرأي بالتنسيق مع الهيئة
تداول حقوق الأولوية سوق السندات والصكوك صناديق المؤشرات (ETF)	الموافقة من حيث المبدأ على أن يتم مخاطبة البورصة لتزويد الهيئة بالدراسة الفنية والتفصيلية المشتركة مع المقاصة
وسيط إقراض واقتراض	مخاطبة البورصة بتقديم تصور للجانب الفني والقانوني والمستندات الكافية من قبل البورصة، وذلك ليتسنى للهيئة البت في هذه المبادرة.

- فرض قواعد مؤقتة لفاصل تداول الأسهم من أجل تقليل حدة التقلبات في البورصة والناتجة من جائحة فايروس كورونا.
- التعديلات المتعلقة بقواعد البورصة والمقاصة بشأن كلٍ من (حساب التخصيص وصافي الالتزامات لتجميع وتنفيذ أوامر التداول لحسابات عملاء أمناء الحفظ فقط، اضافة حالة التبرع للجهات الخيرية إلى حالات نقل ملكية الأوراق المالية دون موافقة البورصة، الاكتتابات العامة، تنظيم تعامل صانع السوق مع أسهم الخزينة).

- اعتماد الموافقة على طلب السماح لشركات الاستثمار بتقابل أوامر البيع والشراء لذات الحساب للأوراق المالية المدرجة لدى البورصة.
- الموافقة على طلب السماح بالتقابل المقدم من الشركات الاستثمارية والموضحة في الجدول التالي:

الشركة	تاريخ الموافقة
بنك أميركا ميرلينش Bank of America Merrill Lynch	2020/1/6
شركة مورغان ستانلي Morgan Stanley & Co.	2020/3/1
جي بي مورغان سيكيوريتيز J.P. Morgan Securities plc	2020/3/17
شركة جولدمان ساكس Goldan sachs Co.	2020/3/19
بنك إتش إس بي سي HSBC Bank	2020/8/13
مجلس بي أس بي للاستثمار PSP Investments Board	2021/4/1

أنشطة التراخيص والتسجيل

الأشخاص المرخص لهم

بلغ إجمالي الأشخاص المرخص لهم في نهاية السنة المالية (2021/2020) 78 شخصاً كما بلغ اجمالي أنشطة الأوراق المالية المرخص بها 237 نشاطاً تتوزع وفقاً للجدول والرسم البياني التاليين:

نشاط الأوراق المالية	عداد أنشطة الأوراق المالية المرخص لها	النسبة من إجمالي أنشطة الأوراق المالية
بورصة أوراق مالية	1	%0.42
وكالة مقاصة	1	%0.42
مدير محفظة الاستثمار	47	%19.83
مدير نظام استثمار جماعي	36	%15.19
مستشار استثمار	45	%18.99
وكيل اكتتاب	32	%13.5
أمين حفظ	19	%8.02
صانع السوق	5	%2.11
وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية	10	%4.22
وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية	23	%9.7
مراقب استثمار	15	%6.33
تقويم الأصول	3	%1.27
المجموع	237	%100

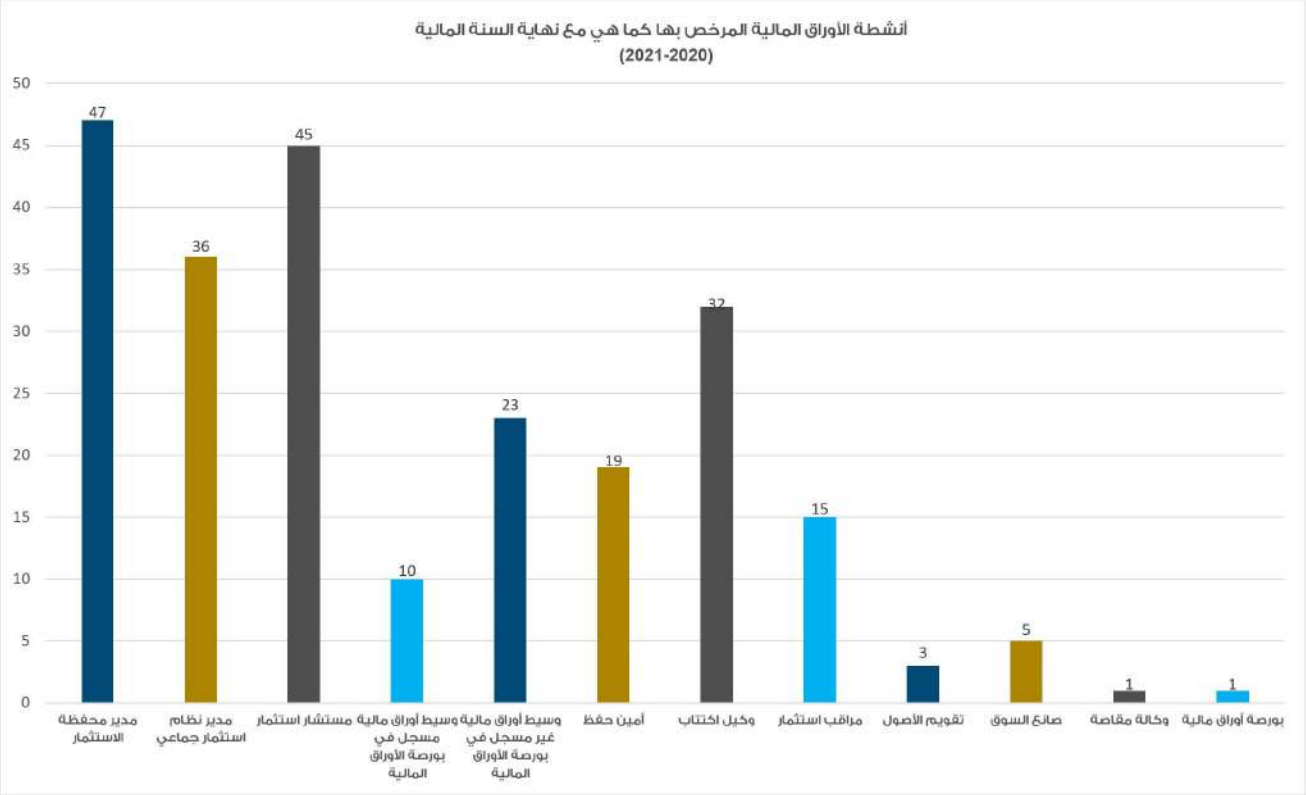
أنشطة الأوراق المالية المرخص بها كما هي مع نهاية السنة المالية
(2021-2020)
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
47
36
45
10
23
19
32
15
3
5
1
1
مدير محفظة الاستثمار
مدير نظام استثمار جماعي
مستشار استثمار
وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية
وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية
أمين حفظ
وكيل اكتتاب
مراقب استثمار
تقويم الأصول
صانع السوق
وكالة مقاصة
بورصة أوراق مالية

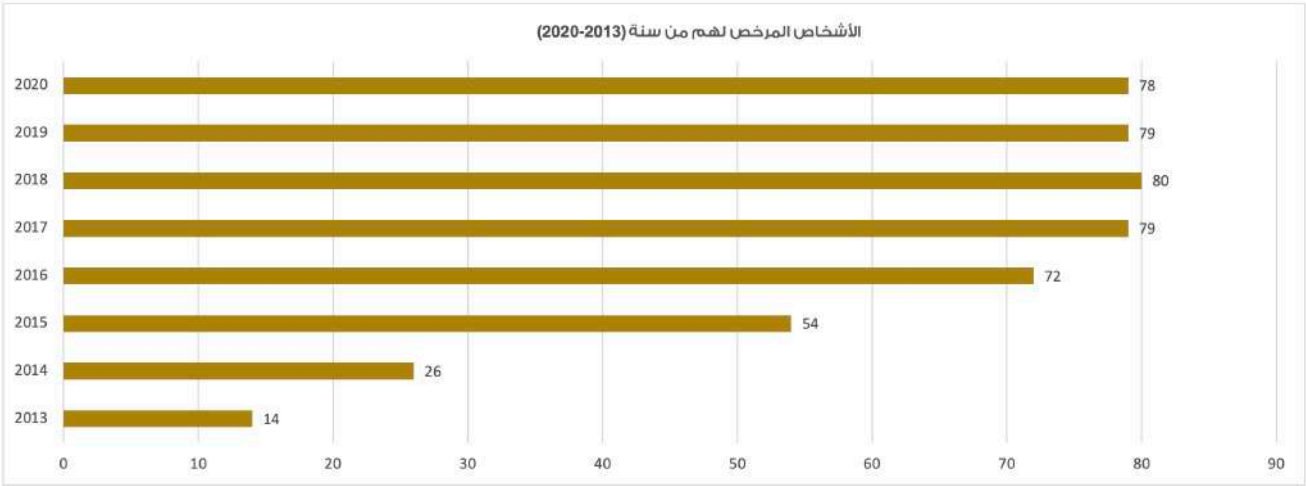
الأشخاص المرخص لهم من سنة (2013-2020)
2020
2019
2018
2017
2016
2015
2014
2013
78
79
80
79
72
54
26
14
0
10
20
30
40
50
60
70
80
90

الإصدارات التنظيمية

شهدت السنة المالية (2021/2020) إصدار (127) قراراً ذا صلة بأنشطة التراخيص، يوضحها الجدول والرسم التاليان:

نوع القرار	العدد الصادر
القرارات المرتبطة بترخيص الأشخاص المرخص لهم	
تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية	33
ترخيص أنشطة أوراق مالية	3
إلغاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (كلي)	1
إلغاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (جزئي)	1
وقف ترخيص أنشطة أوراق مالية	1
انتهاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (كلي)	0
انتهاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (جزئي)	2
موافقة مبدئية لترخيص أنشطة أوراق مالية	14
القرارات المرتبطة بأنظمة الاستثمار الجماعي	
تجديد نظام استثمار جماعي	22
ترخيص تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت	11
ترخيص تأسيس نظام استثمار جماعي	3
موافقة لتأسيس صندوق بهدف استكمال رأس المال	1
إلغاء قرار تأسيس نظام استثمار جماعي لعدم استكمال رأس المال	1
إلغاء ترخيص نظام استثمار جماعي (إلغاء قيد لانتهاء التصفية)	2
إلغاء ترخيص نظام استثمار جماعي (تصفية)	3
القرارات المرتبطة بمراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة	
قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى الهيئة.	2
إلغاء قيد مراقب حسابات من السجل الخاص لدى الهيئة.	2
إيقاف قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى الهيئة.	1
تجديد قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى الهيئة.	5
القرارات المرتبطة بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلين لدى الهيئة	
طلب تسجيل مكتب تدقيق شرعي خارجي في السجل الخاص لدى الهيئة.	1
طلب تجديد تسجيل مكتب تدقيق شرعي خارجي في السجل الخاص لدى الهيئة.	5
قرارات أخرى	
قرارات أخرى ذات طبيعة خاصة (القرارات: 37 لسنة 2020, 45 لسنة 2020, 46 لسنة 2020، 47 لسنة 2020, 132 لسنة 2020, 23 لسنة 2021).	6
إعلانات وتعاميم	5
آليات عمل	1

المناصب والوظائف واجبة التسجيل

تم في هذا الإطار البت بـ 1436 طلب ترشح وتسجيل وإلغاء لكل من المناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم موضحة في الجدول التالي:

السنة المالية	الموافقة على الترشح	التسجيل	الإلغاء	تجديد	المجموع
2021-2020	315	353	389	379	1436

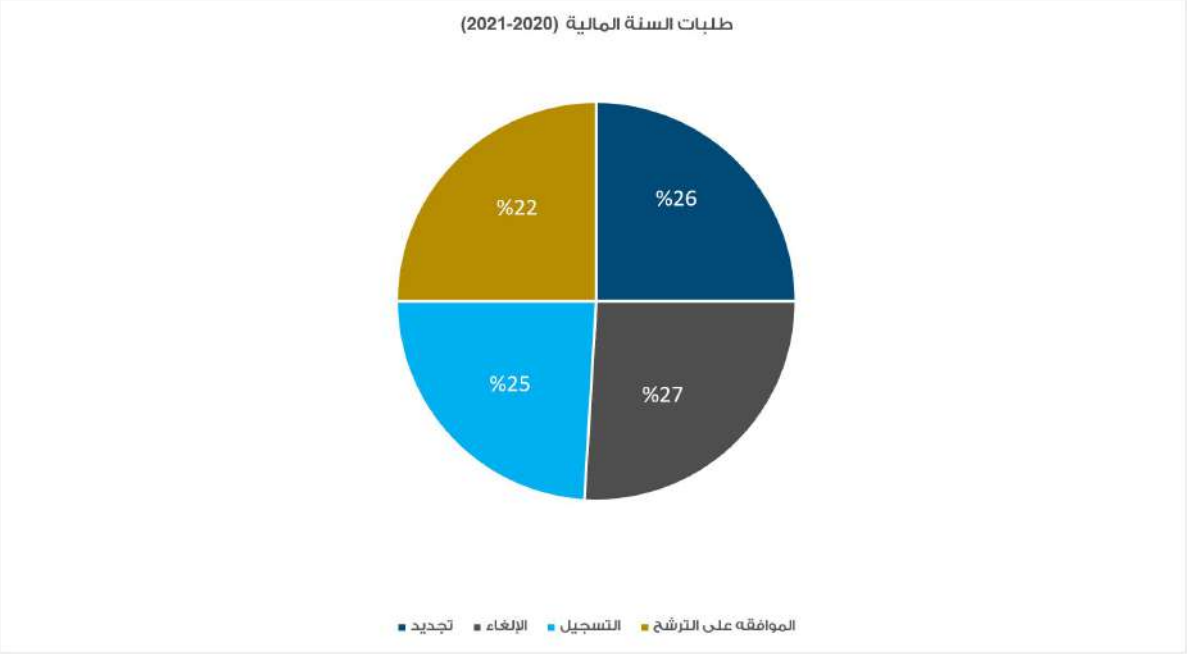

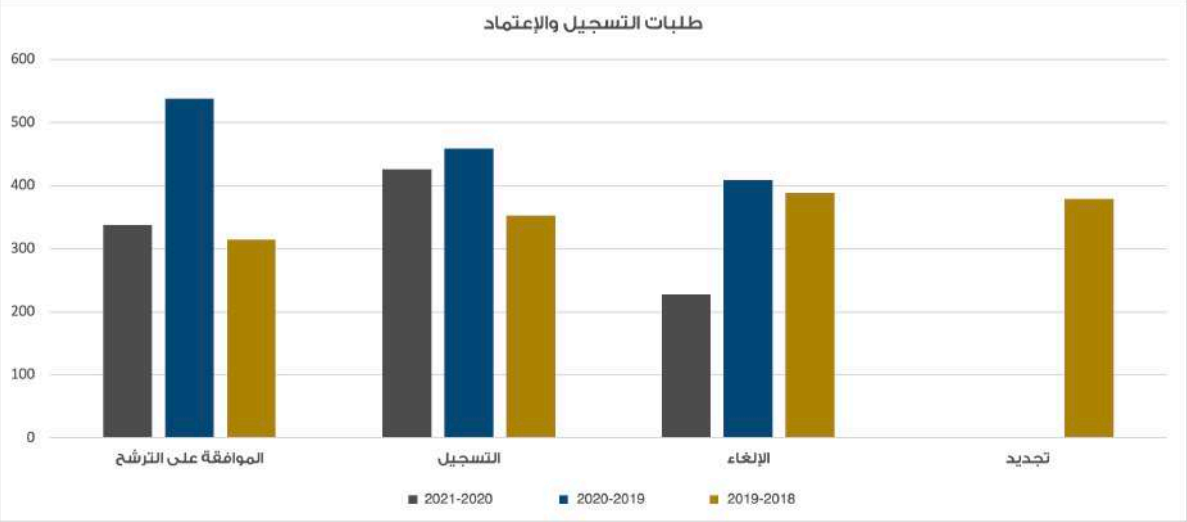

مراجعة التقارير السنوية لمراقبي الحسابات

تمت مراجعة التقارير السنوية المقدمة من قبل مراقبي الحسابات المقيدين في السجل الخاص لدى الهيئة والبالغ عددها 41 تقريراً.

خدمات التراخيص والتسجيل المنفذة عبر بوابة الهيئة الإلكترونية

أنشطة الأوراق المالية

م	نوع الخدمة	عدد الطلبات المنجزة
1	طلب ترخيص أنشطة أوراق مالية	4
2	طلب ترخيص بعد الموافقة المبدئية	2
3	طلب تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية	33
4	طلب إلغاء ترخيص أنشطة أوراق مالية	1
5	طلب التوقف المؤقت عن ممارسة النشاط	0
6	تحديث السياسات والإجراءات	32
	المجموع	72

الأشخاص المسجلون

م	نوع الخدمة	عدد الطلبات المنجزة
1	طلب الترشيح لمنصب عضو مجلس الإدارة وفق قواعد الكفاءة والنزاهة	141
2	طلب الترشيح للوظائف واجبة التسجيل وفق قواعد الكفاءة والنزاهة	232
3	تسجيل مناصب أعضاء مجلس الإدارة	183
4	تسجيل الوظائف واجبة التسجيل	208
5	إلغاء تسجيل مناصب أعضاء مجلس الإدارة	94
6	إلغاء تسجيل الوظائف واجبة التسجيل	179
7	طلب تسجيل مناصب أعضاء مجلس إدارة بناء على موافقة البنك المركزي	28
8	طلب تجديد قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى الهيئة.	5
9	طلب تقديم التقرير السنوي لمراقب الحسابات المسجل لدى الهيئة.	41
10	طلب استيفاء متطلبات برنامج المؤهلات المهنية للوظائف واجبة التسجيل	287
11	طلب تجديد تسجيل الوظائف واجبة التسجيل لدى الشخص المرخص له	379
12	طلب تجديد تسجيل مكتب تدقيق شرعي خارجي في السجل الخاص لدى الهيئة	5
13	طلب تسجيل مكتب تدقيق شرعي خارجي في السجل الخاص لدى الهيئة	1
	المجموع	1783

مهام ذات صلة بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو)

- إخطار دول المنظمة بشأن الممارسات التي تقوم بها احدى شركات الوساطة المحلية والجهود التي اتخذتها الهيئة في هذا الشأن.
- إعداد دراسة وتقرير أوليين بشأن رصد ممارسات أعضاء المنظمة الدولية ذات الصلة بترخيص الشخص الطبيعي لمزاولة نشاط مستشار استثمار.
- رفع مقترحات مستوحاة من التجارب المستخلصة لممارسات الدول الأعضاء في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) خلال جائحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19).
- رفع التوصيات المستخلصة من تقرير الأيسكو لاستشراف المخاطر لسنة 2021 والآثار المحتملة للمخاطر على أسواق الأوراق المالية والمتصلة بالأزمة الصحية والاقتصادية الناتجة عن جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19).

أنظمة الاستثمار الجماعي

بيانات أنظمة الاستثمار الجماعي

نوع النظام	العدد	رأس المال بتاريخ 2021/03/31	صافي قيمة الأصول بتاريخ 2021/03/31
أوراق مالية	35	850,704,402	957,939,721
عقاري	5	143,315,494	144,257,889
أسواق النقد	8	862,085,076	939,518,441
أدوات الدين	5	42,704,360	48,041,335
ملكية خاصة	3	23,215,236	20,575,308
صندوق قابض	2	22,756,074	26,203,767
صندوق عقاري مدر للدخل (متداول)	1	23,600,000	25,800,539
أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية	2	6,500,000	6,544,829
المجموع	**61**	**1,974,880,643**	**2,168,881,828**

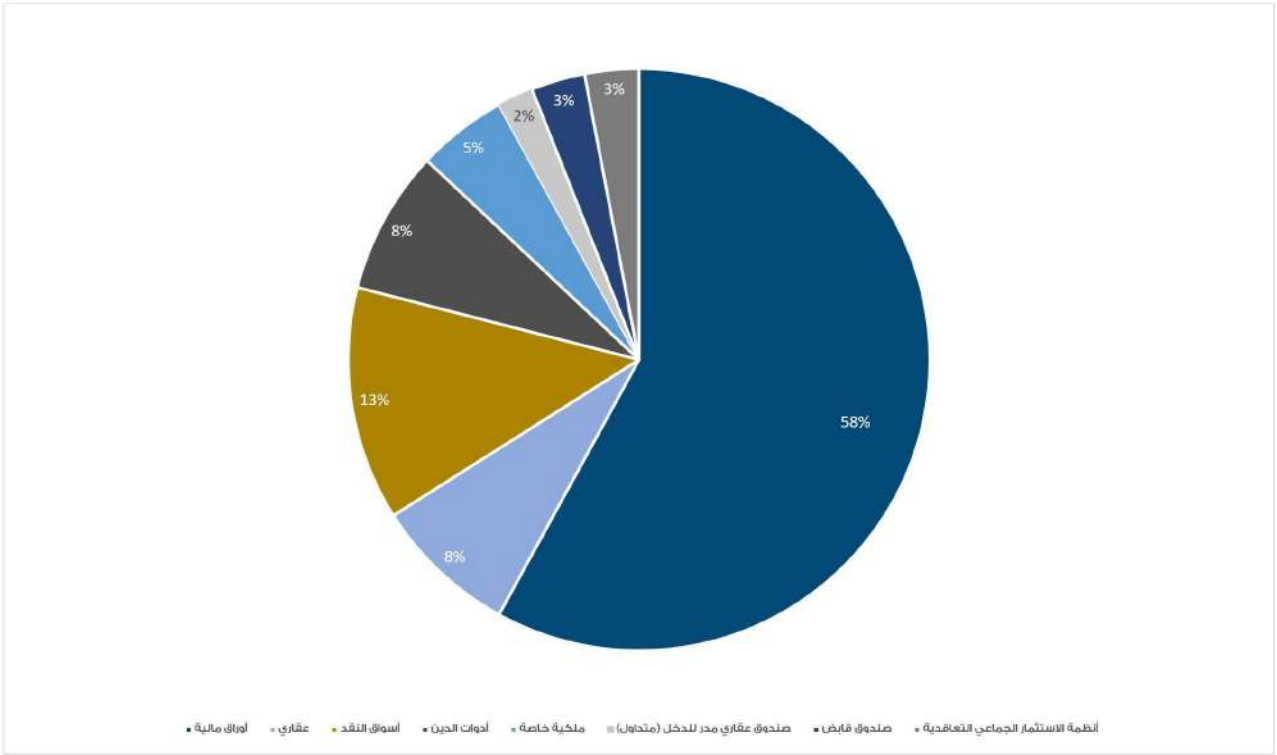

طلبات خاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي

الجدول التالي يعرض طبيعة الطلبات ذات الصلة بأنظمة الاستثمار الجماعي التي تلقتها الهيئة خلال السنة المالية (2021/2020)، كما يوجز ماتم بشأنها:

م	طبيعة الطلبات	طلبات موافق عليها	طلبات قيد الدراسة	الاجمالي
1	تأسيس صناديق استثمار محلية	1	1	2
2	تجديد تراخيص صناديق محلية	22	-	22
3	إلغاء قيد الصناديق المحلية من سجل الهيئة	2	-	2
4	متابعة أعمال تصفية الصناديق المحلية	3	-	3
5	عزل وتعيين مصفي صناديق استثمارية محلية	1	-	1
6	تسويق وحدات أنظمة استثمار جماعي مؤسسة خارج دولة الكويت	11	5	16
الإجمالي		**40**	**6**	**46**

مهام أخرى ذات صلة

- دراسة والموافقة على (34) طلباً لتعديل الأنظمة الأساسية للصناديق المحلية أو عقود أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية المحلية.
- متابعة وحضور عدد (119) جمعية لحملة وحدات الصناديق المحلية واعتماد قراراتها.
- دراسة وإصدار (13) مهلة لرفع رأس مال الصناديق عن 5,000,000 د.ك.

إحصائيات تراكمية

تشير الأرقام الإجمالية الخاصة ببعض أنظمة الاستثمار الجماعي ومهامها منذ بدئها وحتى نهاية السنة المالية موضوع التقرير إلى الآتي:

تأسيس صناديق داخل دولة الكويت		
نوع الصندوق	عدد الصناديق	
	اكتتاب عام	اكتتاب خاص
الاستثمار في الأوراق المالية	7	3
أسواق النقد	9	-
الملكية الخاصة	-	3
عقاري	3	6
أدوات الدين	3	2
قابض	3	-
عقاري مدر للدخل (متداول)	1	-
الإجمالي	**26**	**14**
	40	

الطلبات الأخرى	
نوع الطلب	العدد
تأسيس نظام استثمار جماعي تعاقدي داخل دولة الكويت	4
إلغاء قيد الصناديق المحلية من سجل الهيئة	43
تعيين مدير بديل للصناديق المحلية	9
تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت	80
عزل وتعيين مصفي للصناديق المحلية	5
تعديل الأنظمة الأساسية للصناديق الاستثمارية أو عقود أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية المحلية ابتداء من السنة المالية (2017/2016)	228
طلبات تجديد ترخيص الصناديق المحلية ابتداء من السنة المالية (2017/2016)	99
متابعة وحضور جمعيات حملة وحدات الصناديق واعتماد قرارات الجمعية ابتداء من السنة المالية (2017/2016)	614

تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر

أبرز المهام المنفذة خلال السنة المالية (2021/2020)

طبيعة المهمة المنفذة	م	موضوع الدراسة أو التقرير
إعداد دراسات	1	التدابير المتخذة من الهيئة بشأن جلسة تداول 2020/06/10 وما شابها من آثار عكسية بالغة على جمهور المتعاملين.
	2	الإجراءات الاحترازية لأسواق المال العالمية لمواجهة فايروس كورونا المستجد.
	3	الإجراءات التي قامت بها بعض الهيئات الرقابية الأعضاء في منظمة الأيسكو لمواجهة فايروس كورونا المستجد.
	4	دور هيئات أسواق المال في الاقتصاد الكلي
	5	طلب سيطرة فعلية على الشخص المرخص له المقدم من شركة رأسمال القابضة
	6	مقترح تحديث الالتزامات المستمرة للسوق الأول المقدم من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية
	7	المبالغ المالية المتوقع تدفقها في بورصة الكويت بعد انضمام الشركات الكويتية السبعة ضمن المؤشرات الرئيسية MSCI للأسواق الناشئة
	8	التقرير المعد من قبل منظمة الأيوسكو تحت عنوان "Risk Outlook 2021"
	9	مقترحات تعديل رسوم الشركة الكويتية للمقاصة
	10	دراسة المقترح المقدم من قبل أعضاء مجلس الأمة لتعديل أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتقديم أهم التوصيات بشأنه.
إعداد تقارير	1	تقارير دورية أسبوعية وربع سنوية حول أداء بورصة الكويت للأوراق المالية
	2	تقرير ربع سنوي لأحدث التطورات التي شهدتها أسواق المال وذلك لتضمينه في النشرة الإخبارية للجنة الـ (AMERC) المنبثقة من المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).
	3	تقريرين شهرياً حول نظام الضمان المالي المدار من قبل الشركة الكويتية للمقاصة وملخص التداولات في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.
	4	تقرير مقارنة لأفضل الممارسات فيما يتعلق بإدراج السندات والصكوك وتفعيل أسواقها الثانوية
	5	تقرير خاص بموضوع تصنيف كفاءة الشركات المرخص لها من قبل الهيئة بمزاولة أنشطة الأوراق المالية وفقاً لأخر بيانات صادرة عن العام 2019.
	6	تحديث التقرير الخاص بموضوع مؤشرات الرصد المبكر (Early Warning Indicators) وفقاً لأخر بيانات صادرة عن العام 2019، تهدف هذه الدراسة إلى تتبع حركة أهم المتغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة على نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت.
	7	تقرير ربع سنوي حول "المؤشرات المرتبطة بالأخطار النمطية"

الإحصائيات التراكمية للسنوات (2015/2021):

التقرير الدوري	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020	الإجمالي
تقارير أسبوعية	25	50	50	50	❖47	38	260
تقارير شهرية	0	0	18	24	❖23	25	90
تقارير ربع سنوية	0	0	2	4	8	12	26
تقارير نصف سنوية	0	0	0	1	0	0	1
تقارير سنوية	0	0	3	5	1	2	11

❖ تم تعديل إجمالي التقارير الأسبوعية والشهرية نظراً لعدم توافر البيانات سابقاً بشكل كامل بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد والتي تم معها.

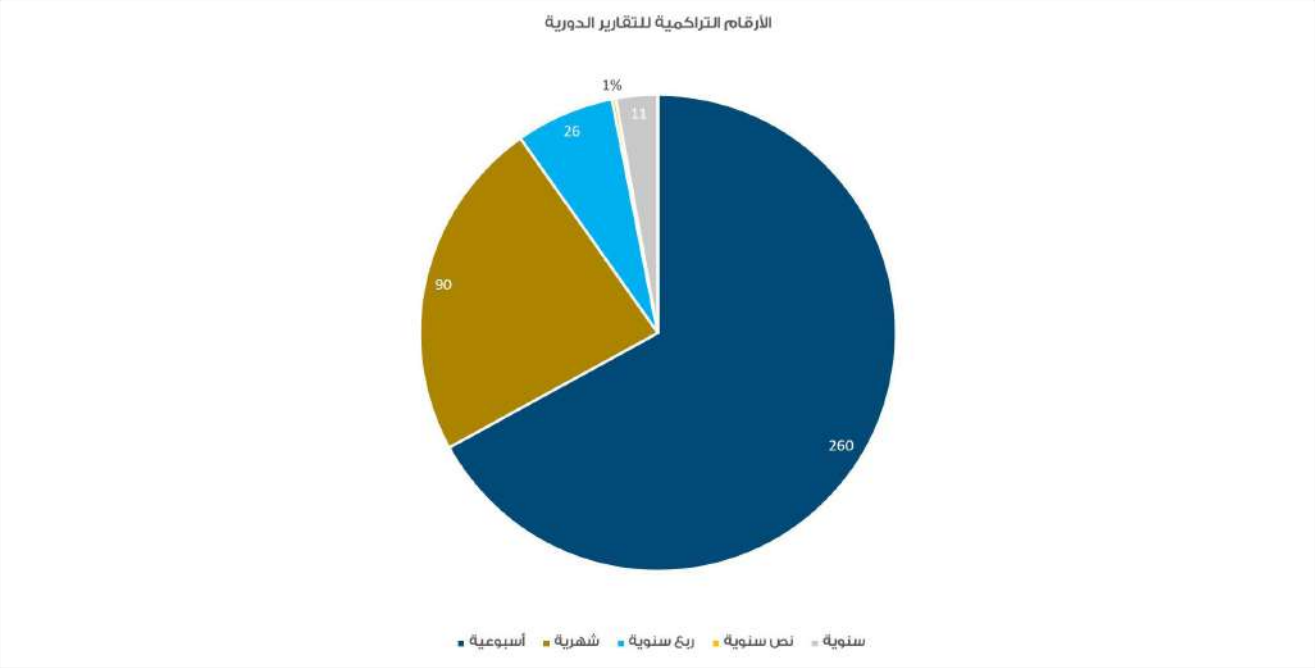

تمويل الشركات

زيادة رأس المال:

21
شركة مدرجة وغير مرخصة

4
شركات مدرجة ومرخصة

الشركات المدرجة وغير المرخصة التي أعطيت موافقة على زيادة رأس مالها:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
1	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	10,029,196.800	11,032,116.400	%10	أسهم منحة
2	الشركة التجارية العقارية	178,708,713.700	184,069,975.100	%3	أسهم منحة
3	الشركة الأهلية للتأمين	20,000,000.000	21,000,000.000	%5	أسهم منحة
4	الشركة الوطنية الدولية القابضة	21,687,750.000	22,772,137.500	%5	أسهم منحة
5	شركة مجموعة الخصوصية القابضة	15,000,000	16,500,000	%10	أسهم منحة
6	الشركة الكويتية للمنتزهات	19,646,550	21,021,809	%7	أسهم منحة
7	الشركة الوطنية العقارية	149,756,761.200	157,244,599.200	%5	أسهم منحة
8	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	16,340,577.300	17,157,606.100	%5	أسهم منحة
9	شركة وربة للتأمين	17,278,874.000	17,710,845.800	%2.5	أسهم منحة
10	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	176,293,055.800	202,737,014.100	%15	أسهم منحة
11	شركة العيد للأغذية	10,045,588.000	12,045,705.600	%20	أسهم منحة

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
12	شركة دلقان العقارية	5,502,750.000	6,053,025.000	%10	أسهم منحة
13	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	16,450,000.000	38,250,000.000	%132.5	نقدية
14	مجموعة الخليج للتامين	18,703,913.000	20,123,913.000	%7.6	نقدية
15	شركة مراكز التجارة العقارية	14,000,000.000	15,000,000.000	%7.14	تحويل دين الى أسهم
16	شركة إعادة التأمين الكويتية	20,400,336.000	22,032,362.800	%5	أسهم منحة
17	شركة المباني	110,509,396.200	117,139,959.900	%10	أسهم منحة
18	الشركة الأهلية للتامين	21,000,000.000	22,050,000.000	%6	أسهم منحة
19	البنك الأهلي المتحد	216,586,775.700	238,245,453.200	%5	أسهم منحة
20	شركة العيد للأغذية	12,054,705.600	14,465,646.700	%5	أسهم منحة
21	البنك الاهلي الكويتي	161,916,623.400	170,012,454.500	%10	أسهم منحة

◀ الشركات المدرجة والمرخصة التي أعطيت الموافقة على زيادة رأس مالها:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
1	بنك بوبيان	302,828,343.300	317,969,760.400	%5	أسهم منحة
2	بنك الكويت الوطني	685,018,518.100	719,269,444.000	%5	أسهم منحة
3	بيت التمويل الكويتي	767,413,812.200	844,155,193.400	%10	أسهم منحة
4	بنك برقان	262,500,000.000	275,625,000.000	%5	أسهم منحة

الاحصائيات التراكمية:

الموافقات التراكمية لزيادة رأس المال وفقاً للسنة المالية							
2021/2020	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013
25	18	28	25	39	34	44	38

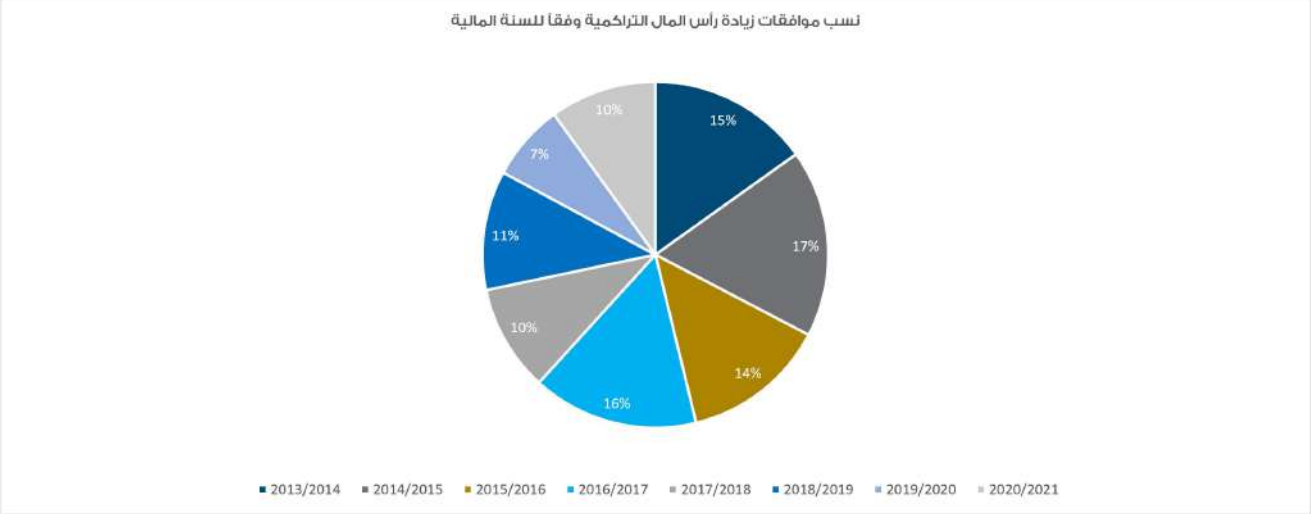

تخفيض رأس المال:

◀ الشركات المدرجة وغير المرخصة التي أعطيت موافقة على تخفيض رأس مالها:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة التخفيض في رأس المال (%)
1	شركة المعدات القابضة	13,640,000	8,000,000	%41
2	شركة المجموعة التعليمية القابضة	24,530,302.700	15,000,000.000	%39
3	شركة المزايا القابضة	68,827,895.600	62,955,981.600	%9

◀ الشركات المدرجة والمرخصة التي أعطيت موافقة على تخفيض رأس مالها:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة التخفيض في رأس المال (%)
1	الشركة الأولى للاستثمار	65,107,055	44,597,874	%32
2	شركة أصول للاستثمار	15,710,049.900	14,887,791.800	%5
3	شركة الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي	26,381,499.100	22,000,000.100	%17

◀ الشركات غير المدرجة والمرخصة التي أعطيت موافقة على تخفيض رأس مالها

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة التخفيض في رأس المال (%)
1	شركة مجموعة الأوراق المالية	21,600,000	20,000,000	%7

◀ الاحصائيات التراكمية:

الموافقات التراكمية لتخفيض رأس المال وفقاً للسنة المالية							
2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
6	13	11	13	6	8	8	8

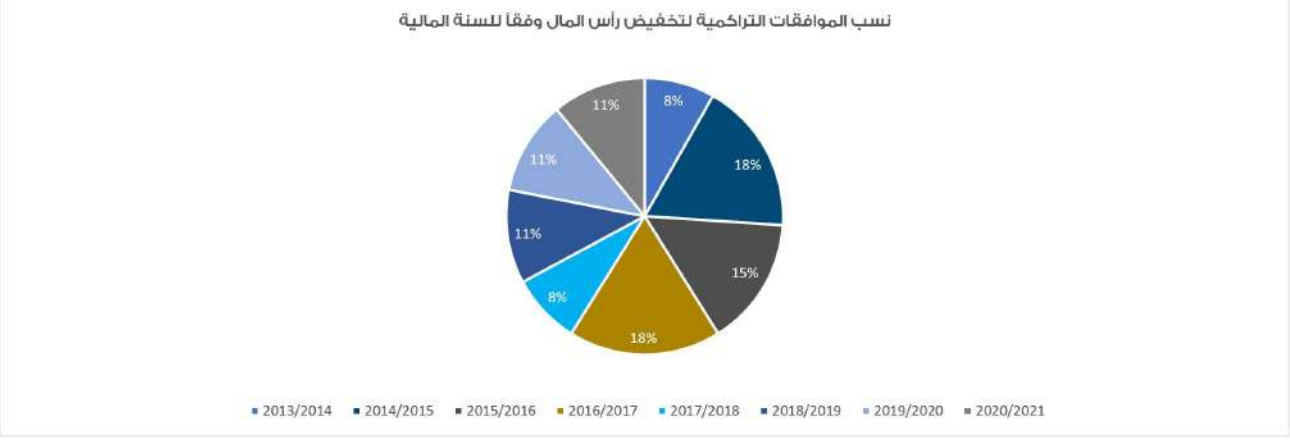

◀ إعادة هيكلة رأس المال:

منحت الهيئة الموافقة لشركتين اثنتين لإعادة هيكلة رأس مالهما، وفق التالي:

◀ الشركات المدرجة وغير المرخصة التي أعطيت موافقة على هيكلة رأس مالها:

م	اسم الشركة	تاريخ الموافقة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)
1	شركة الديرة القابضة	2020/11/26	19,737,880	9,207,056

◀ الشركات المدرجة والمرخصة التي أعطيت موافقة على هيكلة رأس مالها:

م	اسم الشركة	تاريخ الموافقة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)
2	شركة نور للإستثمار المالي	2021/3/4	41,316,276.100	41,316,276.100

◀ ملاحظة: تم تخفيض رأس مال الشركة عن طريق إلغاء جزء من رصيد أسهم الخزينة لديها، ثم تمت زيادة رأس مالها عن طريق زيادة عينية بقيمة تعادل تماماً مقدار التخفيض السابق، الأمر الذي لم يرتب تغييراً في رأس مال الشركة قبل التعديل وبعده.

◀ الاحصائيات التراكمية:

الموافقات التراكمية لإعادة هيكلة رأس المال وفقاً للسنة المالية							
2021/2020	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013
2	1	2	1	1	1	3	2

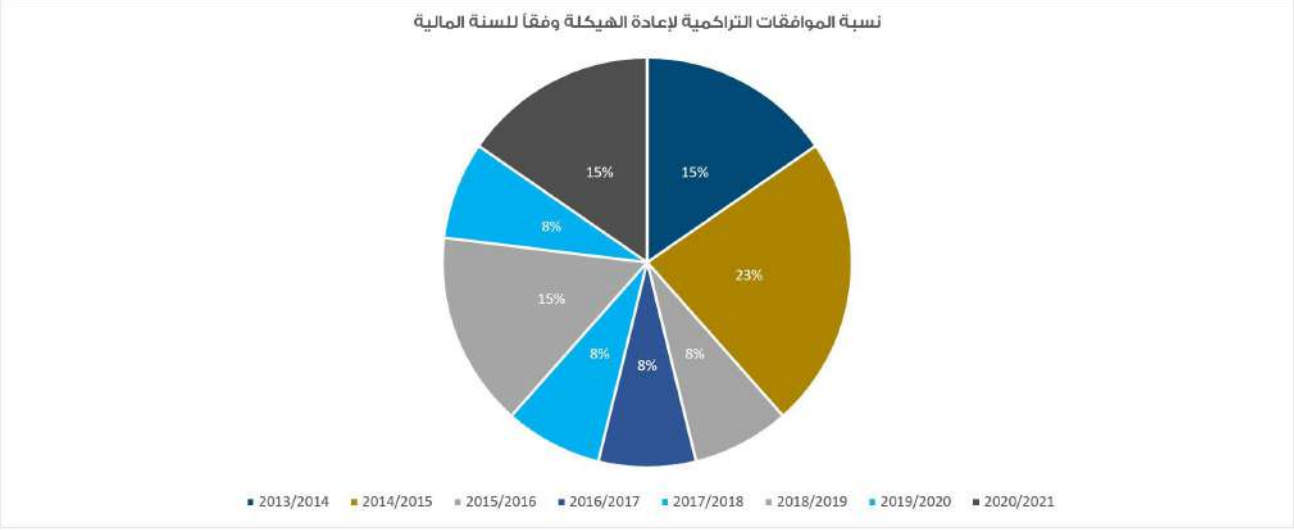

نشرات الاكتتاب:

الشركات المدرجة والمرخصة التي أعطيت موافقة على نشرة الاكتتاب:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	بنك وربة	نشرة الاكتتاب الخاص لإصدار صكوك بقيمة لا تتجاوز 150 مليون دينار كويتي، ضمن برنامج إصدار الصكوك المحدد بسقف 2 مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات
2	بنك الكويت الوطني	نشرة الاكتتاب الخاص لإصدار سندات بقيمة لا تتجاوز 150 مليون دينار كويتي
3	المركز المالي الكويتي	نشرة الإصدار للاكتتاب الخاص لسندات دين
4	بنك برقان	نشرة اكتتاب خاص لإصدار سندات بقيمة لا تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي لبنك برقان
5	بنك الكويت الوطني	نشرة اكتتاب خاص لإصدار غير مباشر لسندات دائمة صادرة عن بنك الكويت الوطني بقيمة لا تتجاوز ا مليار دولار أمريكي
6	بوبيان تير ا صكوك ليمتد	طلب اعتماد نشرة اكتتاب خاص لإصدار صكوك لبنك بوبيان

الشركات المدرجة وغير المرخصة التي أعطيت موافقة على نشرة الاكتتاب:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	بنك الكويت الدولي	نشرة الاكتتاب الخاص لإصدار صكوك
2	كي أي بي صكوك ليمتد	طلب اعتماد نشرة اكتتاب خاص لإصدار صكوك لبنك الكويت الدولي
3	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	نشرة الاكتتاب العام لزيادة رأس مال شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية
4	مجموعة الخليج للتامين	نشرة اكتتاب عام في أسهم زيادة رأس مال شركة مجموعة الخليج للتأمين

الاحصائيات التراكمية:

الموافقات التراكمية لنشرات الاكتتاب وفقاً للسنة المالية							
2021/2020	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013
12	13	17	13	12	6	10	8

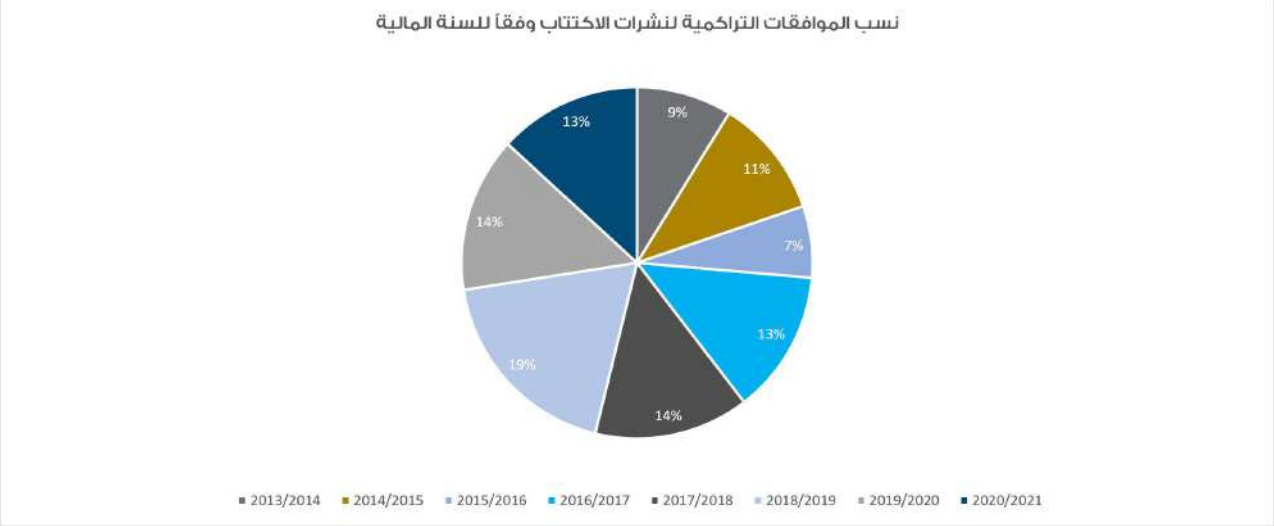

◀ (شراء / بيع) أسهم الخزينة:

منحت الهيئة خلال السنة المالية (2021/2020) (125) موافقة لطلبات الشركات الخاصة بالموافقة على (شراء / بيع) أسهم الخزينة، والتي عادة ما تمتد مدة صلاحيتها لستة أشهر من تاريخ منح الموافقة ونسبة الشراء أو البيع لا تتجاوز 10% من رأس مال الشركة

م	اسم الشركة	التاريخ
1	شركة مشاريع الكويت القابضة	2020/4/7
2	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	2020/4/12
3	الشركة الأهلية للتأمين	2020/4/12
4	شركة الأرجان العالمية العقارية	2020/4/15
5	شركة أسمنت الكويت	2020/4/15
6	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	2020/4/15
7	شركة كامكو للاستثمار	2020/4/15
8	شركة نور للاستثمار المالي	2020/4/15
9	شركة الاستثمارات الوطنية	2020/4/20
10	شركة التمدين الاستثمارية	2020/4/20
11	شركة عقارات الكويت	2020/4/20
12	الشركة التجارية العقارية	2020/4/20
13	شركة الصناعات الوطنية	2020/4/27
14	شركة هيومن سوفت القابضة	2020/4/27
15	شركة مجموعة أسس القابضة	2020/4/27
16	شركة عقار للاستثمارات العقارية	2020/5/4
17	شركة الصالحية العقارية	2020/5/4
18	شركة نقل وتجارة المواشي	2020/5/4
19	شركة التمدين العقارية	2020/5/11
20	الشركة الكويتية للمنتزهات	2020/5/11
21	شركة إعادة التأمين الكويتية	2020/5/11
22	شركة السينما الكويتية الوطنية	2020/5/11
23	شركة مشاعر القابضة	2020/5/12
24	شركة مراكز التجارة العقارية	2020/5/20
25	شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	2020/6/6
26	شركة أعيان العقارية	2020/6/7
27	الشركة العربية العقارية	2020/6/8
28	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	2020/6/8
29	شركة المباني	2020/6/14

م	اسم الشركة	التاريخ
30	شركة مجموعة الخليج للتامين	2020/6/15
31	الشركة الوطنية الدولية القابضة	2020/6/15
32	شركة بيان للاستثمار	2020/6/22
33	شركة الشعيبة الصناعية	2020/6/28
34	شركة السينما الكويتية الوطنية	2020/7/5
35	شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة	2020/7/8
36	الشركة الوطنية العقارية القابضة	2020/7/9
37	الشركة الوطنية للخدمات البترولية	2020/7/16
38	شركة كي جي ال لوجستيك	2020/7/19
39	شركة ميزان القابضة	2020/7/20
40	شركة أصول للاستثمار	2020/7/21
41	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	2020/7/22
42	شركة مبرد القابضة	2020/7/26
43	شركة بوبيان للبتروكيماويات	2020/7/28
44	شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	2020/7/28
45	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2020/7/28
46	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	2020/7/29
47	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	2020/8/4
48	شركة أسيكو للصناعات	2020/8/6
49	شركة إنجازات للتنمية العقارية	2020/8/9
50	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	2020/8/9
51	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	2020/8/19
52	شركة المزايا القابضة	2020/8/24
53	شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	2020/8/27
54	شركة التسهيلات التجارية	2020/9/7
55	شركة المركز المالي الكويتي	2020/9/7
56	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2020/9/7
57	شركة حياة للاتصالات	2020/9/10
58	شركة التخصيص القابضة	2020/9/13
59	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	2020/9/14
60	شركة المجموعة التعليمية القابضة	2020/9/16
61	الشركة المتكاملة القابضة	2020/9/17
62	شركة العقارات المتحدة	2020/9/20

م	اسم الشركة	التاريخ
63	شركة التمدين الاستثمارية	2020/9/23
64	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	2020/10/4
65	الشركة الاهلية للتامين	2020/10/7
66	شركة مشاريع الكويت القابضة	2020/10/8
67	الشركة الوطنية للتنظيف	2020/10/11
68	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	2020/10/13
69	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	2020/10/13
70	الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود	2020/10/14
71	شركة الأرجان العالمية العقارية	2020/10/14
72	شركة مجموعة أسس القابضة	2020/10/14
73	شركة كامكو للاستثمار	2020/10/18
74	شركة سنام العقارية	2020/10/19
75	شركة عقارات الكويت	2020/10/19
76	شركة الاستثمارات الوطنية	2020/10/19
77	شركة نور للاستثمار المالي	2020/10/19
78	شركة أسمنت الكويت	2020/10/19
79	الشركة التجارية العقارية	2020/10/20
80	شركة الصالحية العقارية	2020/10/26
81	شركة عقار للاستثمارات العقارية	2020/10/27
82	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	2020/10/28
83	شركة مشاعر القابضة	2020/11/1
84	شركة التمدين العقارية	2020/11/1
85	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	2020/11/2
86	شركة السينما الكويتية الوطنية	2020/11/2
87	شركة الصناعات الوطنية	2020/11/4
88	شركة إعادة التأمين الكويتية	2020/11/5
89	شركة هيومن سوفت القابضة	2020/11/5
90	شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي	2020/11/11
91	شركة مجموعة كوت الغذائية	2020/11/22
92	شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	2020/11/26
93	الشركة الكويتية للمنتزهات	2020/11/29
94	شركة أعيان العقارية	2020/11/30
95	شركة مجموعة الخليج للتامين	2020/12/3

م	اسم الشركة	التاريخ
96	شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	2020/12/8
97	شركة المباني	2020/12/8
98	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	2020/12/8
99	الشركة العربية العقارية	2020/12/10
100	شركة بيان للاستثمار	2020/12/10
101	شركة المنار للتمويل والاجارة	2020/12/28
102	شركة الشعيبة الصناعية	2021/1/14
103	شركة كي جي ال لوجستيك	2021/1/14
104	شركة ميزان القابضة	2021/1/14
105	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	2021/1/17
106	شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة	2021/1/18
107	شركة أصول للاستثمار	2021/1/19
108	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	2021/1/20
109	شركة أسيكو للصناعات	2021/1/21
110	شركة بوبيان للبتروكيماويات	2021/1/21
111	شركة مبرد القابضة	2021/1/24
112	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2021/1/26
113	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	2021/2/2
114	شركة انجازات للتنمية العقارية	2021/2/2
115	شركة وربة للتأمين	2021/2/14
116	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	2021/2/17
117	الشركة الوطنية الدولية القابضة	2021/2/18
118	شركة المزايا القابضة	2021/2/21
119	شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	2021/2/24
120	شركة التمدين الاستثمارية	2021/2/24
121	المركز المالي الكويتي	2021/3/2
122	شركة التسهيلات التجارية	2021/3/9
123	شركة العقارات المتحدة	2021/3/9
124	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2021/3/15
125	شركة المجموعة التعليمية القابضة	2021/3/23

◀ الاحصائيات التراكمية:

الموافقات التراكمية لأسهم الخزينة وفقاً للسنة المالية							
2021/2020	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013
125	128	127	112	111	111	105	87

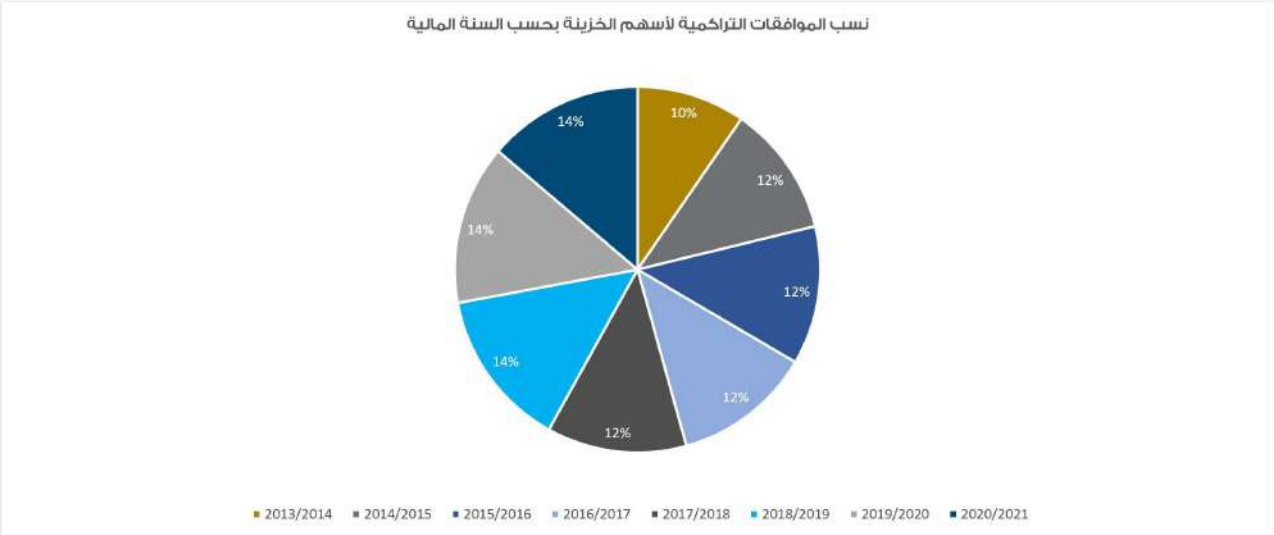

◀ الموافقات الخاصة بإصدار أدوات الدين:

م	الجهة المصدرة (أو الملتزمة)	نوع الورقة المالية	قيمة الإصدار
1	وربة صكوك ليمتد	صكوك	150,000,000 دينار كويتي
2	بنك الكويت الدولي	صكوك	750,000,000 دولار أمريكي
3	شركة المركز المالي الكويتي	إصدار سندات	35,000,000 دينار كويتي
4	بنك الكويت الوطني	سندات دين	150,000,000 دينار كويتي
5	كي أي بي صكوك ليمتد	صكوك	300,000,000 دولار أمريكي
6	أن بي كي تير 2 ليمتد	سندات مساندة	300,000,000 دولار أمريكي
7	بنك برقان	سندات دين	500,000,000 دولار أمريكي
8	شركة بوبيان لصكوك الشريحة الأولى المحدودة	صكوك	500,000,000 دولار أمريكي
9	أن بي كي تير ا ليمتد	سندات دائمة	1,000,000,000 دولار أمريكي

تبلغ القيمة الاجمالية التراكمية لموافقات الهيئة الخاصة بإصدار أدوات الدين وحدها (دون الموافقات الخاصة على تسويق أدوات الدين داخل الكويت) منذ تأسيس الهيئة ولنهاية السنة المالية (2021-2020)

7,428,387,000 د.ك

سبعة مليارات وأربعمائة وثمانية وعشرين مليوناً وثلاثمائة وسبعة وثمانين ألف دينار كويتي

الاحصائيات التراكمية:

الموافقات التراكمية لإصدار أدوات الدين وفقاً للسنة المالية							
2021/2020	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013
9	10	5	5	8	8	5	1

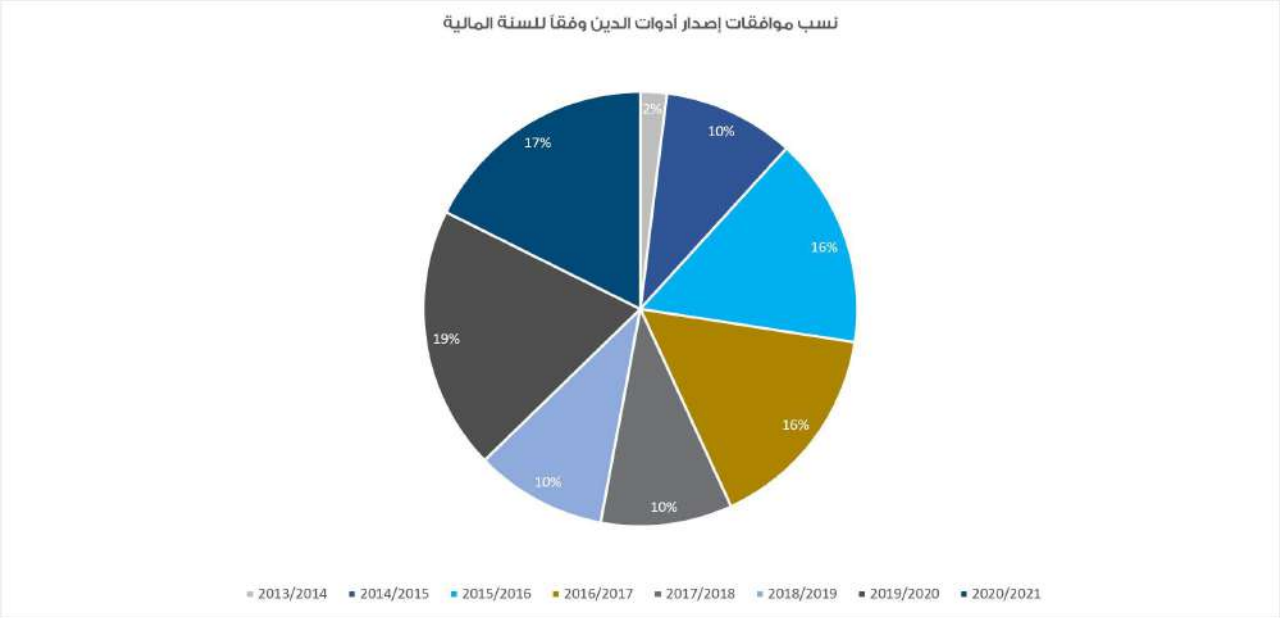

حوكمة الشركات

دراسة وإعادة النظر في موضوعات ومقترحاتٍ عدة

- التعليمات الخاصة بآلية وضوابط ترشيح وانتخاب الأعضاء المستقلين لمواكبة آخر التطورات الإقليمية والعالمية في هذا الإطار، حيث تم إجراء دراسة مقارنة مع الجهات الإقليمية والعالمية والتوصيات بشأنها كما تم استطلاع رأي الجهات المحلية بشأن التعديلات المقترحة .
- هيكل تقرير المكافآت حيث تمت دراسة الكتب الواردة من الجهات المعنية بهذا الخصوص، كما تم عقد اجتماعين عن بعد مع ممثلي هذه الجهات، وإجراء دراسة مقارنة مع الجهات الإقليمية مع استخلاص التوصيات النهائية بشأن التعديلات المقترحة.
- دراسة المقترح الخاص بموضوع الحوكمة الشرعية للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية .

تقارير الحوكمة

- استلام تقرير الحوكمة المطلوب من الشركات الخاضعة للكتاب الخامس عشر للسنة الخامسة واستكمال متطلباته عن طريق النظام المعتمد لدى الهيئة إلكترونياً (eGovernance) وعبر بوابتها الإلكترونية ابتداء من 2020/6/30 ودراسة هذه التقارير والتعامل معها وتحليل نتائجها.
- استلام تقارير الحوكمة التي يتم تلاوتها من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة في الجمعية العامة، عن طريق النظام المعتمد لدى الهيئة إلكترونياً وعبر بوابتها الإلكترونية تمهيدا لدراستها وتحليل نتائجها.

أنشطة توعوية وتدريبية

- نشر موضوعات تتصل بقضايا الحوكمة عبر مجلة هيئة أسواق المال الالكترونية تناولت واقع الحوكمة لدى الهيئة ودورها في أزمة كورونا، والانعكاسات الإيجابية للالتزام بقواعد الحوكمة لدى الجهات المعنية بها لاسيما في وقت الأزمات.
- إعداد ورقة بشأن تعريف التصويت التراكمي وأهميته.
- مشاركة منتسبي الهيئة المعنيين بالحوكمة ببرامج تدريبية عدة استهدفت تنمية مهاراتهم وقدراتهم.

المشاركة في اجتماعات عدة ذات صلة بالحوكمة

- اجتماعات لجنة الاخلاقيات والحوكمة – الأيوفي.
- الاجتماع المرئي (webinar) "الشفافية والافصاح في كوفيد 19" تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبالتعاون مع معهد حوكمة – دبي والجامعة الامريكية في بيروت.
- الاجتماع المرئي (MENA-OECD Working Group on Corporate Governance Annual Meeting) الذي عقدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) .

المشاركة في أعمال مشتركة تتصل بقضايا الحوكمة

- مشروع تحسين بيئة الأعمال الخاص بمؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية.
- إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

الاندماج والاستحواذ

عمليات الاندماج والاستحواذ المنفذة خلال السنة المالية (2021/2020)

عمليات الإندماج والاستحواذ خلال السنة المالية 2021/2020	إجمالي قيمة الصفقات (د.ك.)
عملية الاستحواذ الإلزامي المقدمة من شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم على جميع أسهم شركة أركان الكويت العقارية	2,134,466.8
عملية الاستحواذ الإلزامي المقدمة من السيد/ سالم عبدالله الحوسني على جميع أسهم الشركة الكويتية السورية القابضة	95,199.7
الموافقة على مشروع عقد الاندماج بطريق الضم بين كل من شركة نور للاستثمار المالي وشركة نور للاتصالات	-
الإجمالي	**2,229,666.50**

الاحصائيات التراكمية:

العدد	سنة التنفيذ	العملية	إجمالي قيمة الصفقات (د.ك.)	الإجمالي (د.ك.)
4	2012	عمليات استحواذ إلزامي	719,024,999	719,024,999
3	2013	عمليات استحواذ إلزامي	584,643.44	584,643.44
3	2014	عمليات استحواذ إلزامي	7,274,269	8,687,749
1		عملية استحواذ اختياري	1,413,480	
1	2015	عملية استحواذ إلزامي	18,379,827	153,644,582.7
1		عملية استحواذ اختياري	128,860,518	
1		عملية اندماج بطريق الضم	6,404,237.70	
3	2016	عملية استحواذ إلزامي	285,725,816	293,131,072
1		عملية اندماج بطريق الضم	7,315,000	
1		عملية استحواذ منافس	90,256	
2	2017	عملية استحواذ إلزامي	19,387,059	19,387,059
1	2018	عملية استحواذ إلزامي	5,550,746.996	45,141,582.50
2		عملية استحواذ اختياري	10,524,999.80	
1		عملية اندماج بطريق الضم	29,065,835.7	

العدد	سنة التنفيذ	العملية	إجمالي قيمة الصفقات (د.ك.)	الإجمالي (د.ك.)
2	2019	عملية اندماج بطريق الضم	20,984,431	20,984,431
2	2020	عملية استحواذ إلزامي	2,134,466.8	2,134,466.8
1	2021❖	عملية استحواذ إلزامي	95,199.7	95,199.7
			الإجمالي (د.ك.)	1,262,815,785

❖ حتى 31 مارس 2021.

رسوم بيانية توجز عمليات الاندماج والاستحواذ المنفذة منذ عام 2012

الفصل الثالث: المجال الرقابي

الرقابة المكتبية

دراسة البيانات المالية

م	نوع الجهة	عدد الجهات التي تمت دراسة بياناتها	نوع البيانات المالية التي تمت دراستها	عدد البيانات التي تمت دراستها
1	شركات مرخص لها (شركات مدرجة وغير مدرجة وشركات وساطة)	69	بيانات مالية سنوية ومرحلية	136
2	شركات مدرجة غير مرخص لها	130	بيانات مالية سنوية ومرحلية	261
3	أنظمة استثمار جماعي قائمة	52	بيانات مالية سنوية	64
4	أنظمة استثمار جماعي تحت التصفية	33	بيانات مالية سنوية	33
5	شركات وساطة مسجلة في السوق	10	تقارير معيار السيولة	120
الإجمالي		**294**	-	**614**

رصد الملاحظات والمخالفات ومعالجتها

نوع الإجراء	الجهة المعنية بالملاحظة أو المخالفة			
	شركات مدرجة غير مرخصة	أشخاص مرخص لهم	أنظمة استثمار جماعي	المجموع
إحالة إلى الوحدة التنظيمية المختصة داخل الهيئة	66	22	8	96
إرسال كتاب تنبيه أو توجيه للجهة	59	45	1	105
مخاطبة جهات رقابية أخرى	1	3	0	4
الإجمالي	**126**	**70**	**9**	**205**

إعداد البيانات الإحصائية للجهات الخاضعة لرقابة الهيئة

البيانات الإحصائية للشركات المدرجة بتاريخ 31 ديسمبر 2020:

	الموجودات (بالألف د.ك.)					
	الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		إجمالي الشركات المدرجة	
	2020/12/31	2019/12/31	2020/12/31	2019/12/31	2020/12/31	2019/12/31
اتصالات	6,159,887	6,032,116	403,295	427,322	6,563,182	6,459,438
النفط والغاز	599,539	581,010	96,985	108,113	696,524	689,123
تأمين	1,798,730	1,748,604	26,236	26,388	1,824,966	1,774,992
تكنولوجيا	13,752	14,119	0	0	13,752	14,119
خدمات استهلاكية	1,120,002	1,177,392	94,211	95,768	1,214,213	1,273,160
خدمات مالية	12,720,384	12,696,559	2,212,993	2,099,082	14,933,377	14,795,641
خدمات مالية – أشخاص مرخص لهم	2,157,259	2,156,737	776,812	985,910	2,934,070	3,142,647
رعاية صحية	394,125	338,770	34,880	37,783	429,005	376,553
سلع استهلاكية	320,719	319,333	5,297	5,297	326,016	324,630
صناعية	5,202,273	5,136,576	1,529,719	1,656,531	6,731,992	6,793,106
عقار	4,599,219	4,717,542	1,335,815	1,401,320	5,935,034	6,118,862
منافع	516,640	0	0	0	516,640	0
مواد أساسية	1,332,104	1,343,000	0	0	1,332,104	1,343,000
إجمالي الموجودات	**36,934,632**	**36,261,758**	**6,516,244**	**6,843,514**	**43,450,876**	**43,105,272**

	المطلوبات (بالألف د.ك.)					
	الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		إجمالي الشركات المدرجة	
	2020/12/31	2019/12/31	2020/12/31	2019/12/31	2020/12/31	2019/12/31
اتصالات	3,562,332	3,666,074	157,442	182,798	3,719,774	3,848,872
النفط والغاز	392,783	377,755	27,528	27,199	420,311	404,954
تأمين	1,301,767	1,258,647	6,347	5,581	1,308,113	1,264,227
تكنولوجيا	1,701	1,397	0	0	1,701	1,397
خدمات استهلاكية	787,945	803,322	14,784	26,391	802,729	829,713
خدمات مالية	10,824,413	10,539,830	1,360,971	1,507,685	12,185,384	12,047,516
خدمات مالية – أشخاص مرخص لهم	691,003	711,872	238,116	352,060	929,118	1,063,932
رعاية صحية	288,682	242,547	32,823	35,786	321,504	278,333
سلع استهلاكية	161,777	165,562	3,179	3,179	164,955	168,740
صناعية	2,500,198	2,413,645	1,140,691	1,238,180	3,640,889	3,651,825
عقار	2,353,958	2,334,296	641,233	616,758	2,995,192	2,951,054
منافع	476,116	0	0	0	476,116	0
مواد أساسية	467,780	381,147	0	0	467,780	381,147
إجمالي المطلوبات	**23,810,454**	**22,896,094**	**3,623,113**	**3,995,616**	**27,433,567**	**26,891,710**

	حقوق المساهمين (بالألف د.ك.)					
	الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		إجمالي الشركات المدرجة	
	2020/12/31	2019/12/31	2020/12/31	2019/12/31	2020/12/31	2019/12/31
اتصالات	2,597,555	2,366,042	245,853	244,524	2,843,408	2,610,566
النفط والغاز	206,756	203,255	69,457	80,914	276,213	284,169
تأمين	496,963	489,958	19,889	20,807	516,852	510,765
تكنولوجيا	12,051	12,722	0	0	12,051	12,722
خدمات استهلاكية	332,057	374,069	79,428	69,377	411,484	443,447
خدمات مالية	1,895,972	2,156,729	852,022	591,397	2,747,994	2,748,125
خدمات مالية – أشخاص مرخص لهم	1,466,256	1,444,864	538,696	633,850	2,004,952	2,078,715
رعاية صحية	105,443	96,223	2,058	1,997	107,500	98,220
سلع استهلاكية	158,943	153,771	2,118	2,118	161,061	155,890
صناعية	2,702,075	2,722,931	389,028	418,351	3,091,103	3,141,282
عقار	2,245,260	2,383,246	694,582	784,562	2,939,842	3,167,808
منافع	40,524	0	0	0	40,524	0
مواد أساسية	864,324	961,853	0	0	864,324	961,853
إجمالي حقوق المساهمين	**13,124,178**	**13,365,664**	**2,893,130**	**2,847,898**	**16,017,309**	**16,213,562**

ملاحظات:

- الشركات الإسلامية هي الشركات التي تمارس أنشطتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- في حال عدم قيام شركات بالإفصاح عن بياناتها المالية كما في 31 ديسمبر 2020، تم الاستناد على آخر بيانات مالية متوفرة.
- البيانات أعلاه هي لكافة الشركات المدرجة في بورصة الكويت ماعدا البنوك، وهي بيانات خاصة بالفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وقد تم الاعتماد عليها لعدم توافر بيانات 31 مارس 2021 نظراً لعدم انتهاء فترة تقديم التقارير ذات الصلة حين إعداد التقرير السنوي، وتتوزع هذه البيانات حسب القطاعات وفق الجدول التالي:

القطاع	شركات تقليدية	شركات إسلامية	الإجمالي
اتصالات	3	2	5
النفط والغاز	3	3	6
تأمين	6	2	8
تكنولوجيا	1	0	1
خدمات استهلاكية	11	2	13
خدمات مالية	13	10	23
خدمات مالية – أشخاص مرخص لهم	17	9	26
رعاية صحية	2	1	3
سلع استهلاكية	2	1	3
صناعية	23	5	28
عقار	22	17	39
منافع	1	0	1
مواد أساسية	4	0	4
الإجمالي	**108**	**52**	**160**

كما يوضح الرسم البياني أدناه نسبة إجمالي موجودات كل قطاع إلى إجمالي موجودات الشركات المدرجة – عدا البنوك:

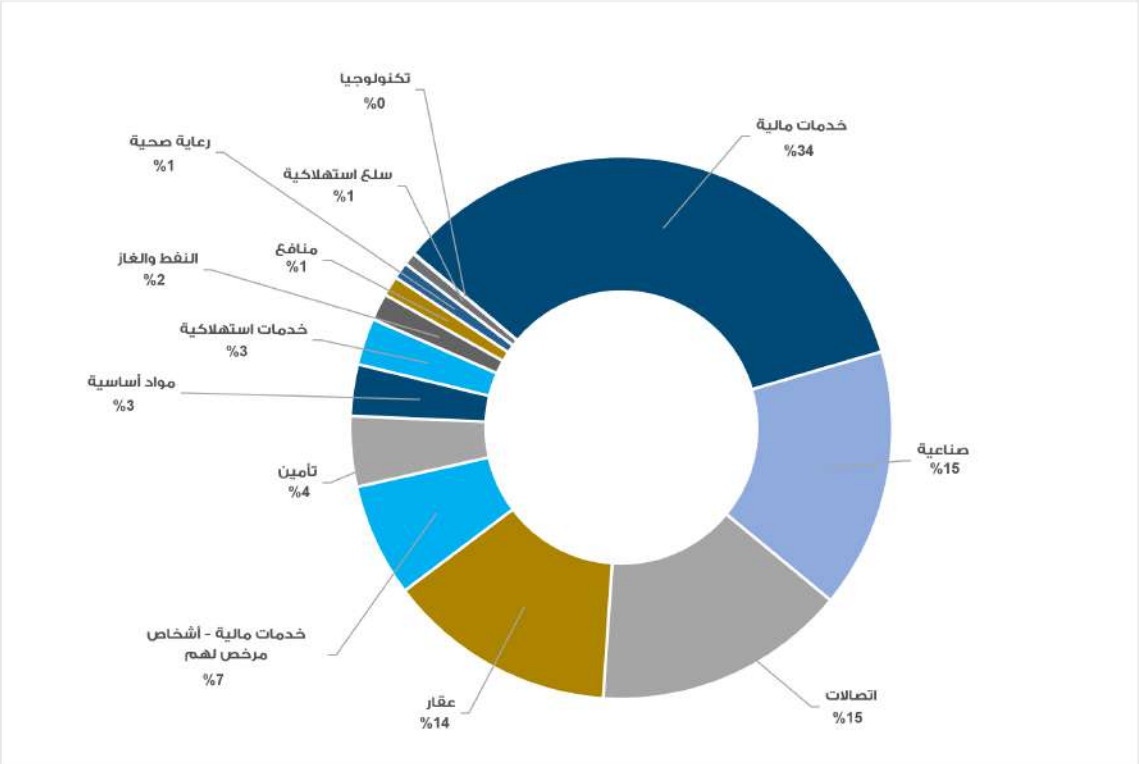

أما الرسم البياني التالي فيظهر نسبة موجودات الشركات بناء على طبيعة نشاطها (تقليدي / إسلامي):

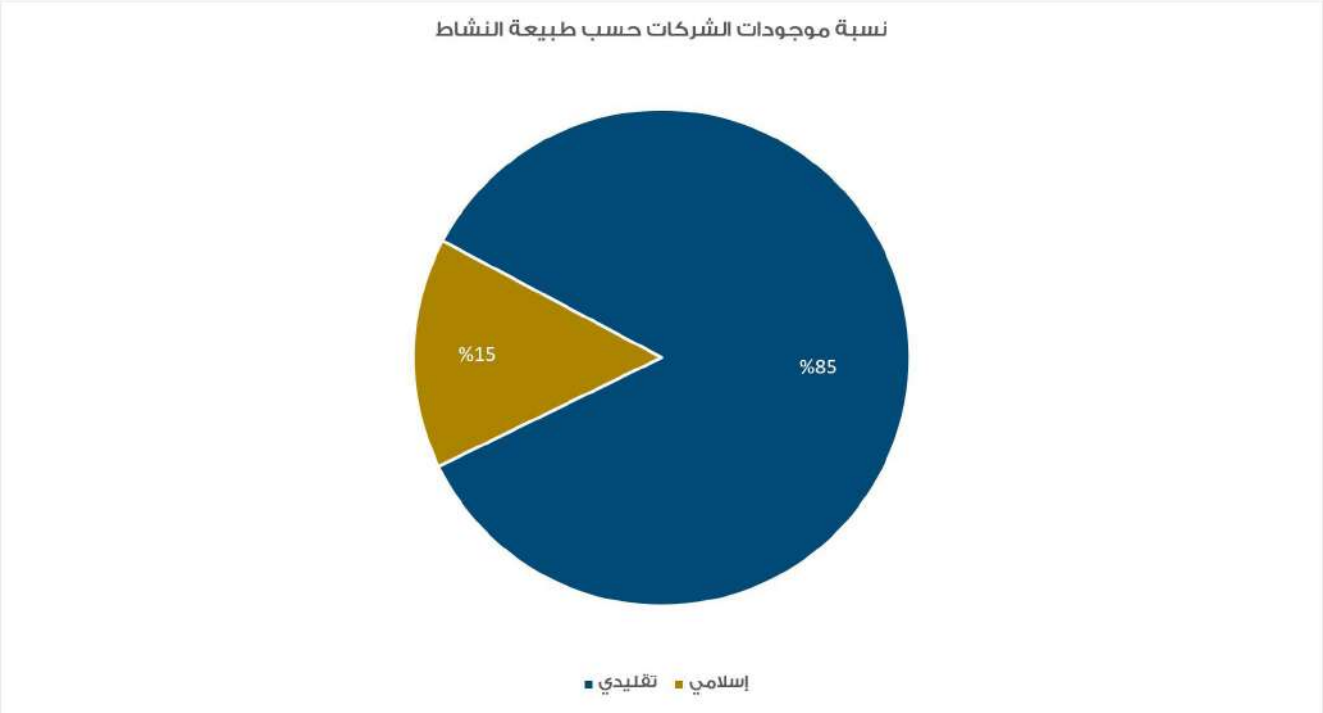

◄ البيانات الإحصائية لشركات الوساطة المرخص لها بممارسة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية، وذلك كما هي بتاريخ 31 مارس 2021:

	31 مارس 2021		31 مارس 2020	
	العدد	بالألف د.ك.	العدد	بالألف د.ك.
الموجودات				
شركات تقليدية	9	131,912	9	121,320
شركات إسلامية	1	19,649	1	19,743
المجموع	**10**	**151,561**	**10**	**141,063**
المطلوبات				
شركات تقليدية	9	8,117	9	7,162
شركات إسلامية	1	382	1	505
المجموع	**10**	**8,499**	**10**	**7,667**
حقوق المساهمين				
شركات تقليدية	9	123,794	9	114,159
شركات إسلامية	1	19,268	1	19,238
المجموع	**10**	**143,062**	**10**	**133,396**

البيانات الإحصائية لشركات الاستثمار المرخص لها من قبل الهيئة – عدا البنوك وشركات الوساطة المشار إليها في الفقرة السابقة، وذلك كما هي بتاريخ 31 مارس 2021:

	31 مارس 2021		31 مارس 2020	
	العدد	بالألف د.ك.	العدد	بالألف د.ك.
الموجودات				
شركات تقليدية	41	2,715,359	41	2,634,610
شركات إسلامية	20	1,400,887	21	1,667,955
مجموع الموجودات	**61**	**4,116,246**	**62**	**4,302,565**
المطلوبات				
شركات تقليدية	41	855,200	41	953,420
شركات إسلامية	20	474,119	21	673,801
مجموع المطلوبات	**61**	**1,329,319**	**62**	**1,627,221**
حقوق المساهمين				
شركات تقليدية	41	1,860,158	41	1,681,191
شركات إسلامية	20	926,769	21	994,154
مجموع حقوق المساهمين	**61**	**2,786,927**	**62**	**2,675,345**

ملاحظة: تتضمن بيانات شركات الاستثمار بيانات لشركة مرخص لها تحت التصفية، وبيانات شركة بورصة الكويت، والشركة الكويتية للمقاصة.

◄ الأموال المدارة من قبل شركات الاستثمار المرخص لها ممارسة نشاط مدير محفظة استثمار – عدا البنوك – وذلك كما هي بتاريخ 31 مارس 2021:

	الشركات التقليدية		الشركات الإسلامية		كافة الشركات المرخص لها ممارسة نشاط مدير محفظة استثمار	
	31 مارس 2021	31 مارس 2020	31 مارس 2021	31 مارس 2020	31 مارس 2021	31 مارس 2020
الأموال المدارة نيابة عن الغير	28 شركة بالألف د.ك.	28 شركة بالألف د.ك.	17 شركة بالألف د.ك.	19 شركة بالألف د.ك.	45 شركة بالألف د.ك.	47 شركة بالألف د.ك.
إجمالي المحافظ بإدارة الشركة	4,020,152	2,796,310	1,001,471	923,947	5,021,623	3,720,257
إجمالي المحافظ بإدارة العميل	5,842,038	5,751,864	500,677	633,501	6,342,715	6,385,364
إجمالي المحافظ بصفة الأمانة	6,143,282	5,852,851	124,984	87,866	6,268,266	5,940,716
إجمالي صناديق الاستثمار المدارة	3,271,162	3,028,622	646,465	423,426	3,917,626	3,452,048
إجمالي الضمانات الصادرة لصالح العملاء	13,504	2,293	-	-	13,504	2,293
اخرى	282,244	282,180	618,674	517,480	900,918	799,660
إجمالي الأموال المدارة نيابة عن الغير	**19,572,381**	**17,714,118**	**2,892,271**	**2,586,220**	**22,464,652**	**20,300,338**

كما يوضح الرسم البياني التالي نمو الأموال المدارة من قبل هذه الشركات:

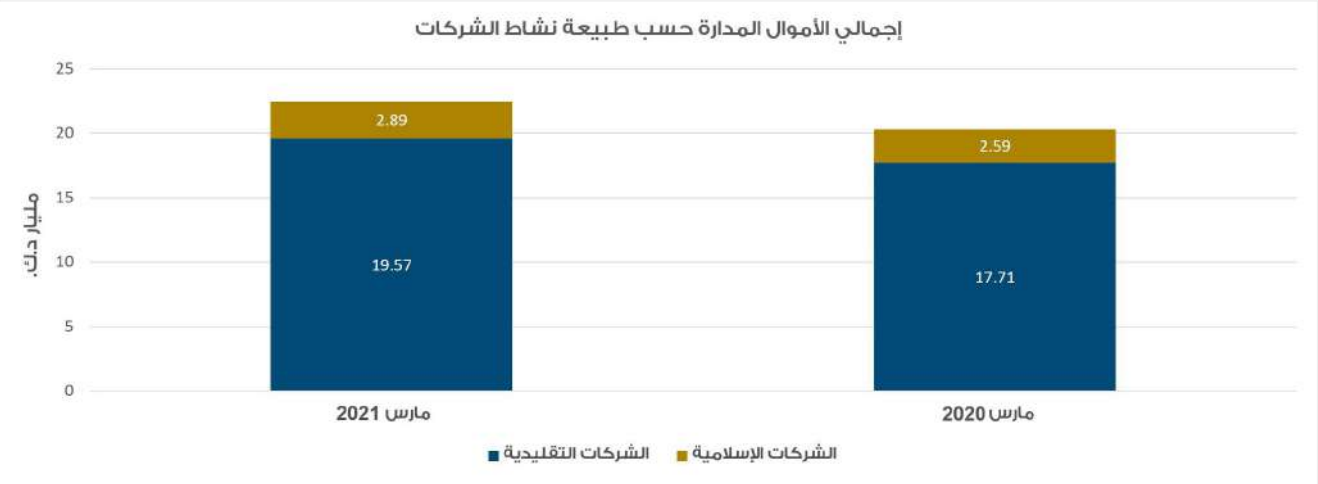

◄ البيانات الإحصائية لأنظمة الاستثمار الجماعي القائمة كما هي في 31 مارس 2021:

نوع نظام الاستثمار الجماعي	الأنظمة التقليدية				الأنظمة الإسلامية				إجمالي أنظمة الاستثمار الجماعي القائمة			
	31 مارس 2021		31 مارس 2020		31 مارس 2021		31 مارس 2020		31 مارس 2021		31 مارس 2020	
	العدد	إجمالي الأصول بالألف د.ك.	العدد	إجمالي الأصول بالألف د.ك.	العدد	إجمالي الأصول بالألف د.ك.	العدد	إجمالي الأصول بالألف د.ك.	العدد	إجمالي الأصول بالألف د.ك.	العدد	إجمالي الأصول بالألف د.ك.
أوراق مالية	21	797,001	21	668,670	14	169,609	13	130,880	35	966,610	34	799,550
عقاري	1	21,049	1	23,110	4	128,413	5	153,925	5	149,462	6	177,035
أسواق نقد	2	472,362	2	492,159	6	476,835	6	328,773	8	949,197	8	820,932
أدوات دين	3	29,042	3	17,178	2	19,178	2	14,728	5	48,220	5	31,906
ملكية خاصة	3	20,635	4	24,253	0	0	0	0	3	20,635	4	24,253
قابض	1	19,780	1	13,874	1	7,540	1	3,345	2	27,319	2	17,219
تعاقدي ❖	0	0	0	0	2	6,708	1	6,490	2	6,708	1	6,490
REIT	0	0	0	0	1	26,232	1	24,230	1	26,232	1	24,230
المجموع	31	1,359,869	32	1,239,244	30	834,515	29	662,371	61	2,194,383	61	1,901,615

◄ ❖ لا تتوفر بيانات لأحد أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدي عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2021 كونه نظام حديث الترخيص.

◄ حجم الأصول المدارة من قبل أنظمة الاستثمار الجماعي حسب نوع النظام:

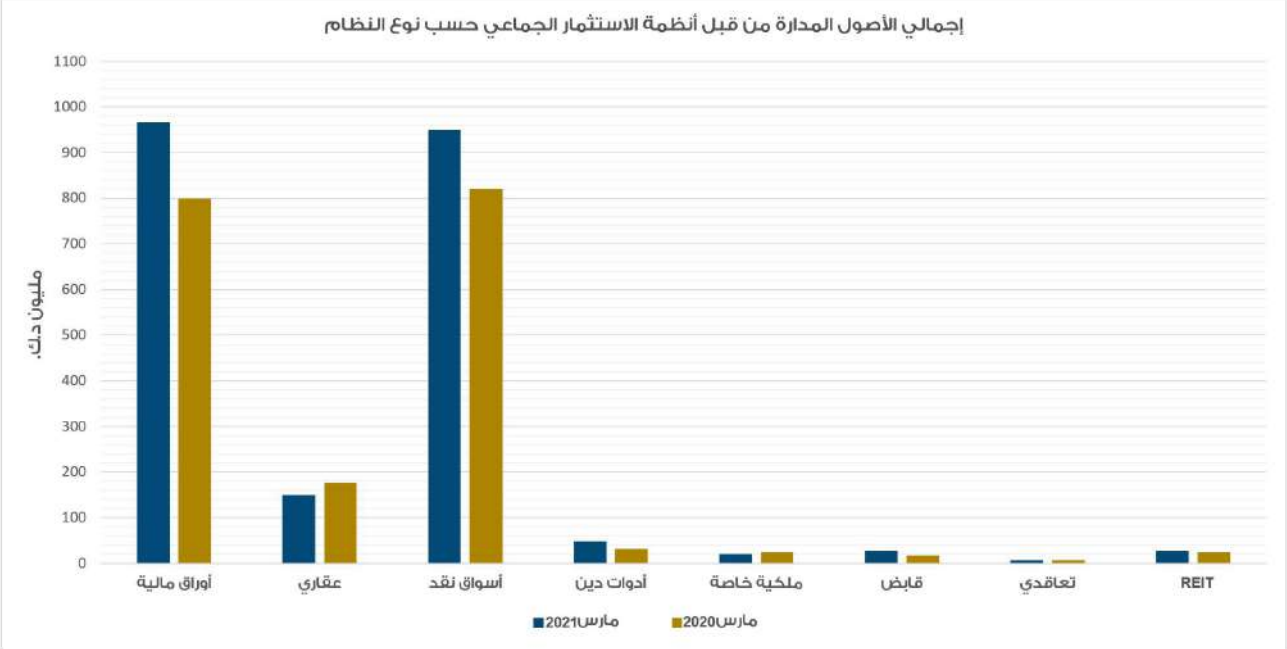

متابعة التزام الأشخاص المرخص لهم بتعليمات كفاية رأس المال

نظراً لعدم انتهاء الفترة الممنوحة للتقدم بالتقارير عن الفترة المنتهية في مارس 2021 حين إعداد التقرير السنوي الماثل، فقد تم الاعتماد على الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، حيث يتوجب على 68 شركة القيام بتقديم تقرير كفاية رأس المال إلى الهيئة بعد مصادقته من قبل مراقب الحسابات، وذلك بعد انتهاء المهلة الانتقالية للشركات بناء على القرار رقم (170) لسنة 2019. حيث تمثلت بيانات هذه الشركات بالتالي، مع الإشارة قيام الهيئة باستكمال الإجراءات اللازمة لمتابعة الشركات غير الملتزمة بنسبة كفاية رأس المال.

حالة الشركة	العدد
شركات ملتزمة بنسبة كفاية رأس المال	57
شركات غير ملتزمة بنسبة كفاية رأس المال	4
شركات ذات طبيعة استشارية لا ينطبق عليها احتساب نسبة كفاية رأس المال بناء على درجات المخاطر	7
الإجمالي	**68**

مهام أخرى

- تزويد المنظمات الدولية وجهات خارجية ووحدات تنظيمية داخلية بـ 44 إحصائية ودراسة فنية.
- متابعة حالات التعثر للأشخاص المرخص لهم ضمن دراسة البيانات.
- إعداد دراسات شاملة لحالات خاصة (Special Cases) بشأن مجموعة من الشركات المدرجة والخاضعة لرقابة الهيئة.
- المشاركة في اللجان الفنية ولجان خبراء للنظر في مجموعة من الشكاوى الواردة إلى الهيئة بشأن شركات وصناديق خاضعة لرقابتها.

الرقابة الميدانية

اعتماد خطة عمل الرقابة الميدانية للسنة المالية (2021-2022)، والتي تتضمن:

- خطة التفتيش الميداني محدد الغرض (38 مهمة تفتيش على عينة من شركات مدرجة غير مرخصة، بالإضافة إلى 6 مهام تفتيش على شركات مرخص لها للقيام بمهام مستشار استثمار، ومهمة تفتيش واحدة للمتابعة، وكذلك 9 مهام تفتيش على عينة من مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق الشرعي المقيدين في سجلات الهيئة).
- خطة التفتيش الميداني الشامل (30 مهمة تفتيش ميداني شاملة على عينة الشركات المرخص لها والصناديق المدارة من قبلها).

إعداد واعتماد خطة التفتيش الميداني الاستثنائية للسنة المالية (2020-2021)

وقد تضمنت القيام بإجراء مهام التفتيش الميداني محدد الغرض على الأشخاص المرخص لهم وبعضاً من الشركات المدرجة، وذلك للتأكد من توافر جميع المتطلبات التي يتوجب الالتزام بها من قبلهم وفقاً لأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وذلك خلال فترة تعطيل العمل بالجهات الحكومية بسبب فايروس كورونا المستجد.

إحالة الملاحظات المرصودة على بعض الأشخاص الخاضعين لرقابة الهيئة إلى الجهات المختصة لإجراء اللازم بشأنها، والرد على الاستفسارات الواردة.

متابعة معالجة الأشخاص الخاضعين لرقابة الهيئة للملاحظات التي تم رصدها نتيجة مهام التفتيش الميداني محدد الغرض عليهم.

مهام الرقابة الميدانية المنفذة خلال السنة المالية (2020-2021) إلى الآتي:

عدد المهام السنة المالية 2020-2021	التفتيش الميداني الشامل	التفتيش الميداني محدد الغرض	التفتيش الميداني المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مراجعة وتقييم تقارير نظم الرقابة الداخلية	المجموع
	0	83	30	118	231

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعمل الهيئة على التحقق من مدى التزام الأشخاص المرخص لهم بأحكام الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، وقد شهدت السنة المالية (2020-2021) 30 مهمة تفتيش ميداني شاملة على عينة الشركات المرخص لها.

الإحصاءات الخاصة بمهام التفتيش الميداني ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

م	اسم الشركة	ملاحظات محالة للتحقيق	ملاحظات غير جسيمة	ملاحظات محالة للوحدات المعنية
1	شركة أزيان كابيتال	2	9	0
2	شركة كاب كورب للاستثمار	6	3	0
3	شركة كامكو للاستثمار	0	1	0
4	شركة بيتك كابيتال للاستثمار	5	6	0
5	شركة الاستثمارات الوطنية	2	3	0
6	شركة ديمة كابيتال للاستثمار	5	6	0
7	شركة المركز المالي الكويتي	3	2	0
8	شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي – كميفك	1	1	0
9	شركة الوسيط للأعمال المالية	0	0	0
10	الشركة العربية للاستثمار	0	0	0
11	شركة الريادة للتمويل والاستثمار	0	0	0
12	شركة أصول للاستثمار	0	0	0
13	18 جولة تفتيش على 18 شركة كانت لاتزال قيد التنفيذوقت إعداد التقرير لم تنته أعمالها كما لم تتضح الملاحظات المرصودة بشأنها حينها.			
	اجمالي الملاحظات	24	31	0

مع الإشارة إلى أن الملاحظات التي يتضمنها الجدول السابق لاتعني وجود عمليات غسل أموال حيث لم يسفر التفتيش الميداني عن إحالتها إلى وحدة التحريات المالية.

متابعة عمليات الأسواق

احصائيات أبرز المهام المنفذة

نوع الإنجاز						
	تطوير القواعد والنظم والآليات الرقابية الخاصة بأعمال ومهام الإدارة	المبادرات	المشاركات والدراسات	الأنشطة (الداخلية والخارجية)	الأعمال الرقابية	تكليفات مجلس المفوضين المدير التنفيذي والخاصة بالإدارة	استفسارات (داخلية - خارجية)
	6	4	11	3	19	2	17

احصائيات تراكمية بالمخالفات المرصودة من خلال مهام متابعة عمليات الأسواق

البيان	السنوات							
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مخالفات التداول وسلوكيات السوق	67	36	60	20	14	7	8	3
مخالفات قواعد المحافظ الاستثمارية وعمليات الأسواق	-	-	-	118	37	16	8	3
الإجمالي	67	36	60	138	51	23	16	6

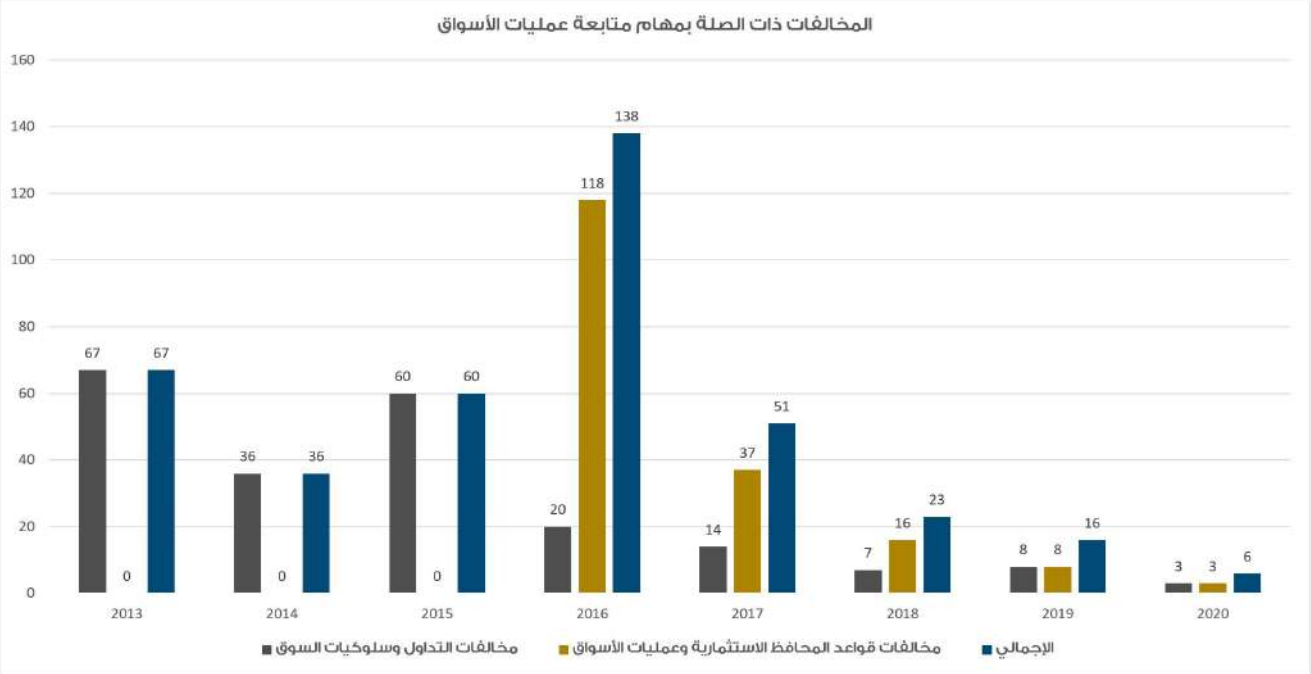

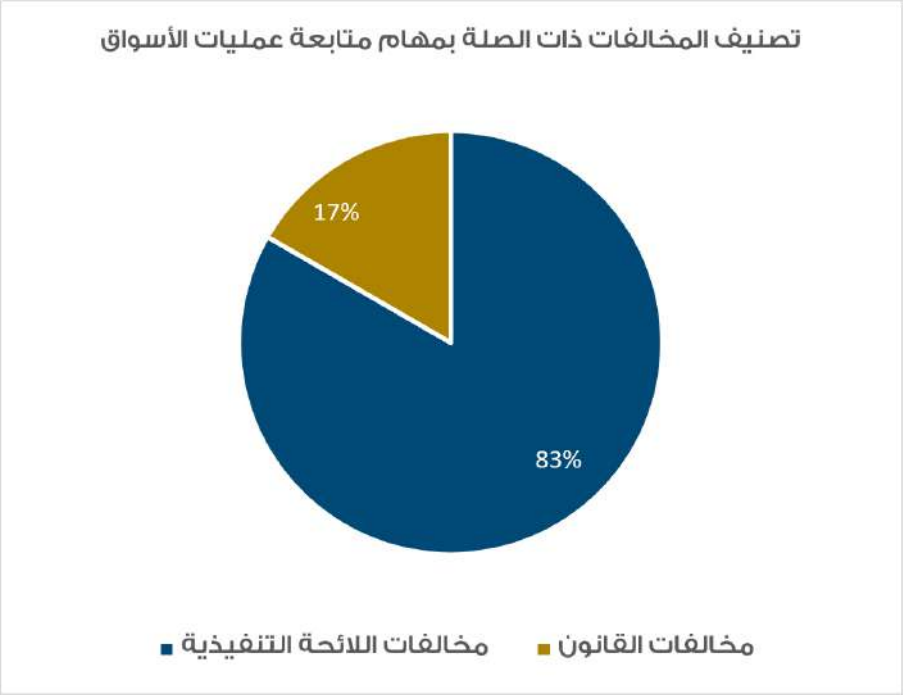

البيانات الخاصة بالمحافظ الاستثمارية للأوراق المالية حتى نهاية 2020

بيان حول عدد مدراء المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية وآلية إدارتها

البيان	نهاية سنة 2020
عدد مدراء المحافظ الاستثمارية	47 شركة
عدد المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية داخل دولة الكويت	4,781 محفظة

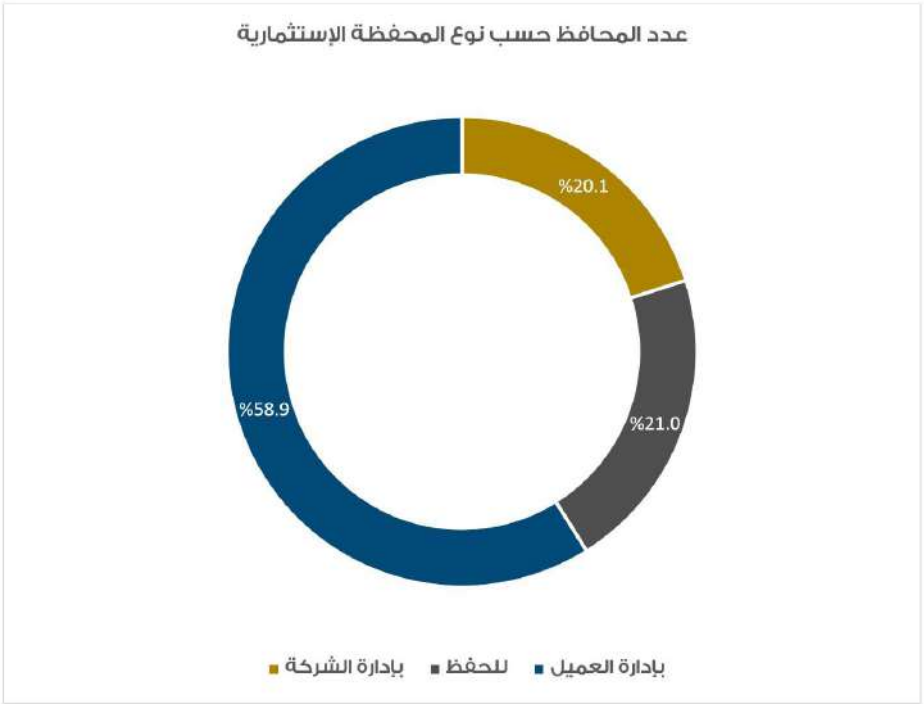

بيان حول أنواع عملاء المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية

البيان	نهاية سنة 2020
عدد العملاء الكويتيين	2,773
عدد العملاء غير الكويتيين	930
إجمالي عدد عملاء المحافظ الاستثمارية	**3,703**

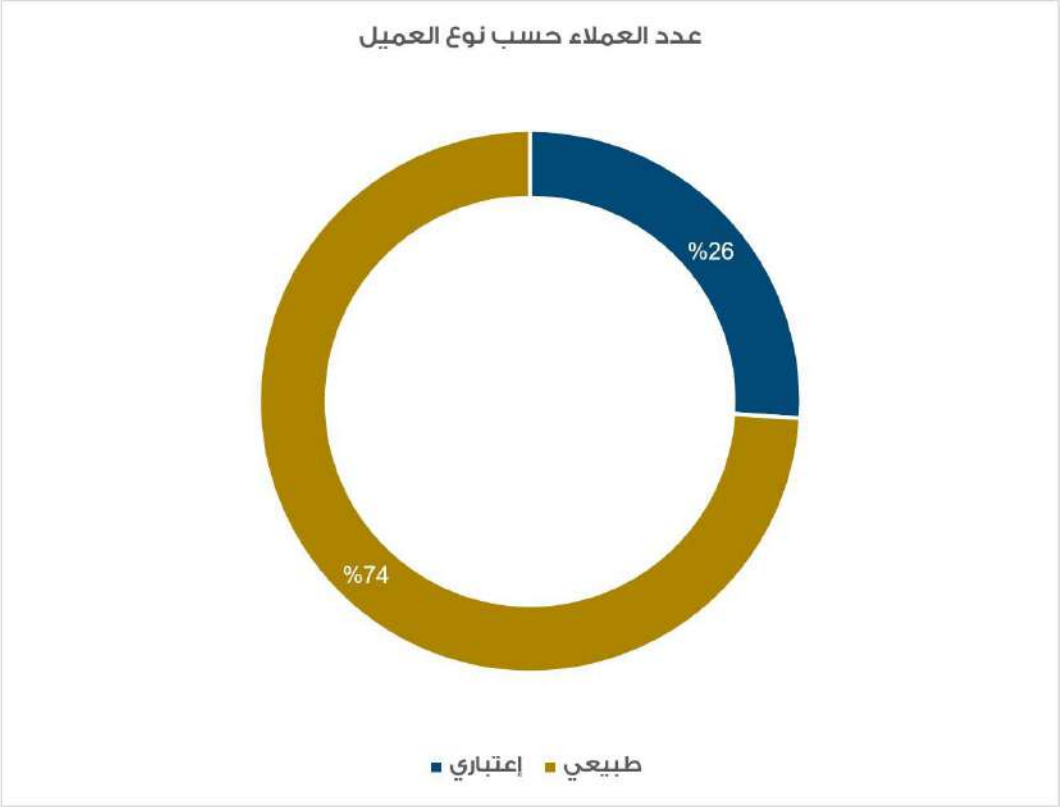

بيان حول القيمة السوقية للمحافظ الاستثمارية للأوراق المالية

البيان	القيمة بالدينار الكويتي نهاية سنة 2020
القيمة السوقية للأوراق المالية	12,612,719,805
القيمة السوقية للنقد	354,646,686
إجمالي القيمة السوقية للمحافظ الاستثمارية	**12,967,366,491**

الإفصاح والشفافية

الإفصاح الجوهري

- رصـــد ومتابعة إعلانات في بورصة الكويت .

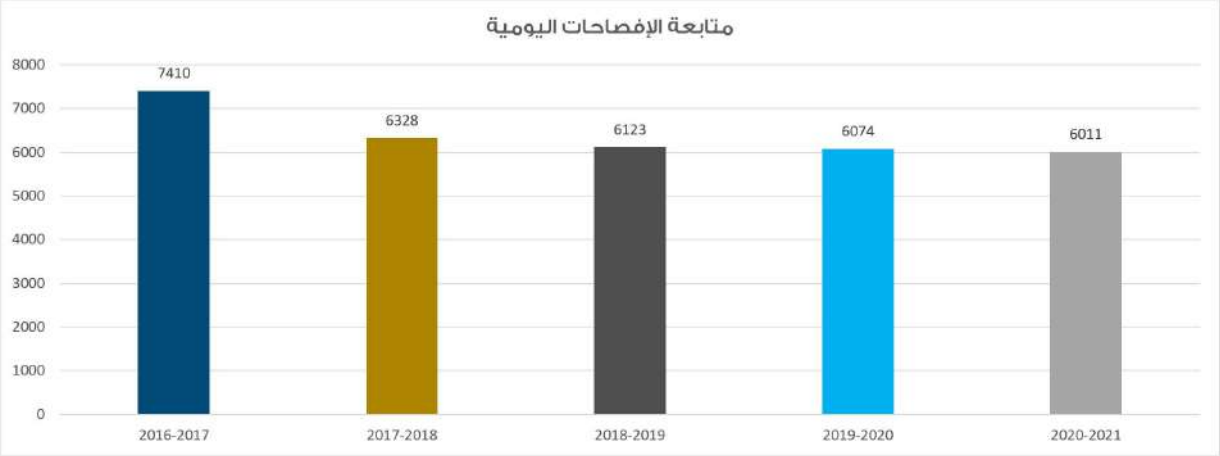

- حالات تستوجب إعادة الإفصاح نتيجة متابعة الإعلانات اليومية في بورصة الكويت.

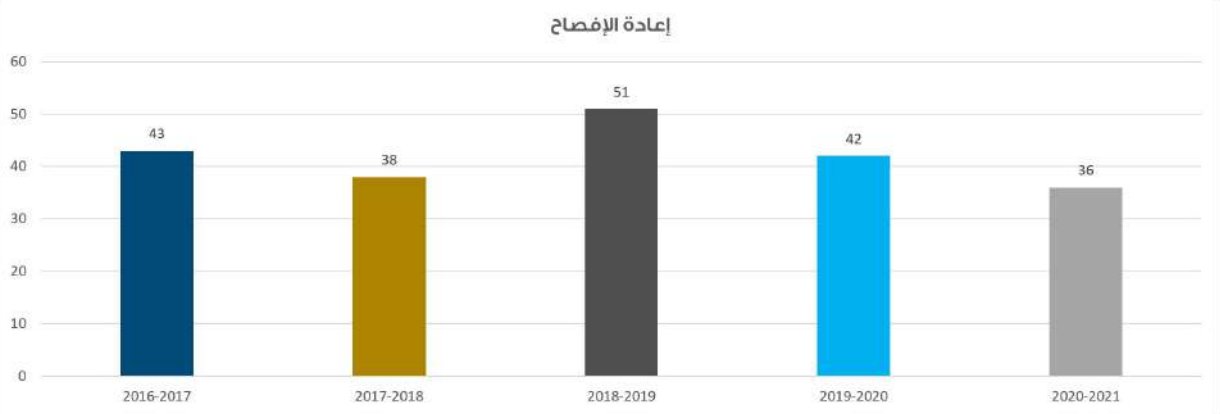

- حالات المعلومات الجوهرية التي تستوجب تعقيباً من الشركة المدرجة نتيجة المتابعة اليومية للصحف ووسائل الإعلام.

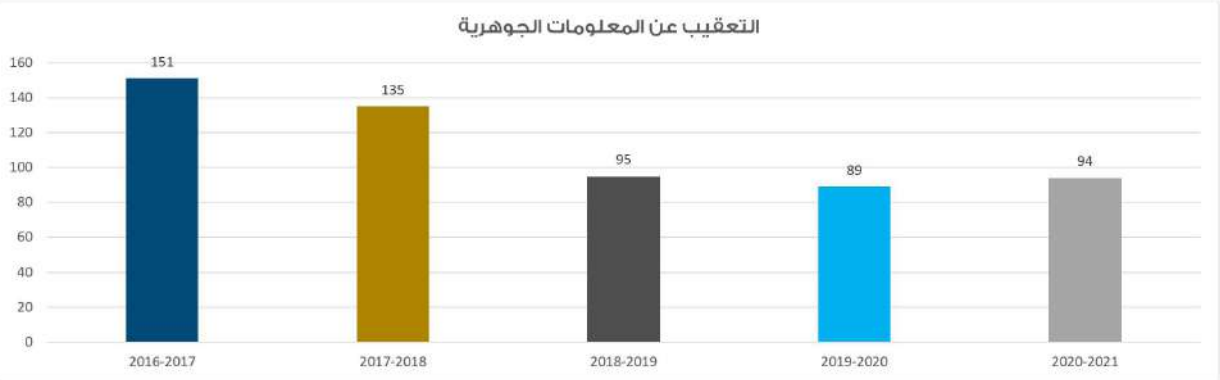

- متابعة قيام البورصة بواجباتها بشأن حالات التداول غير الاعتيادي في بورصة الكويت وفقاً للمادة (4 – 5) من الفصل الرابع – الكتاب العاشر.

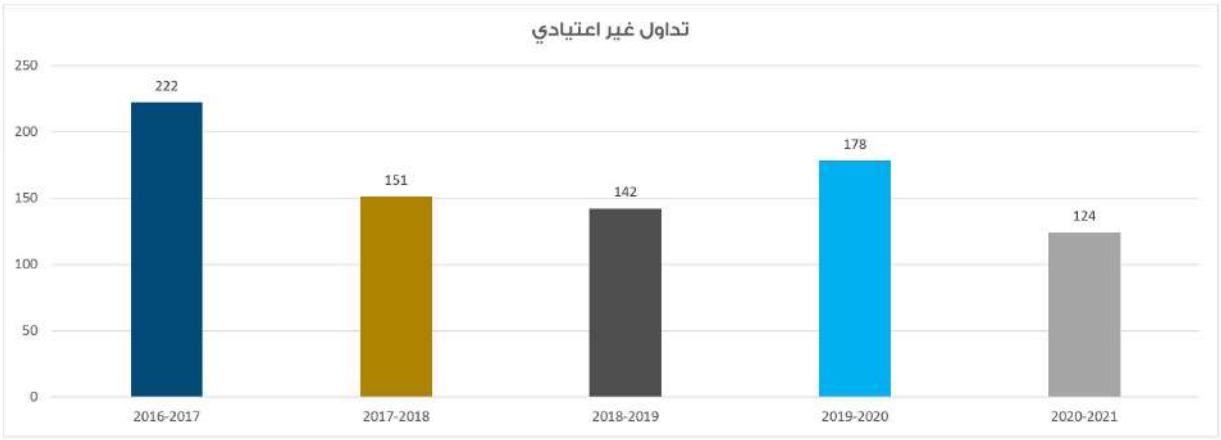

- متابعة عمليات إيقاف تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت مؤقتاً لحالات ذات صلة بالإفصاح الجوهري .

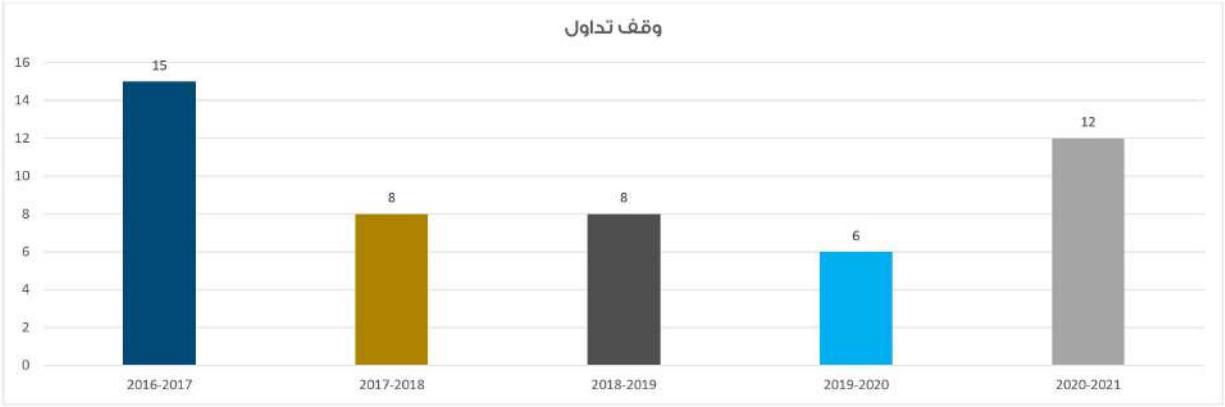

- ملاحظات خاصة بالإفصاح الجوهري تم رصدها ضمن مهام التفتيش الميداني.

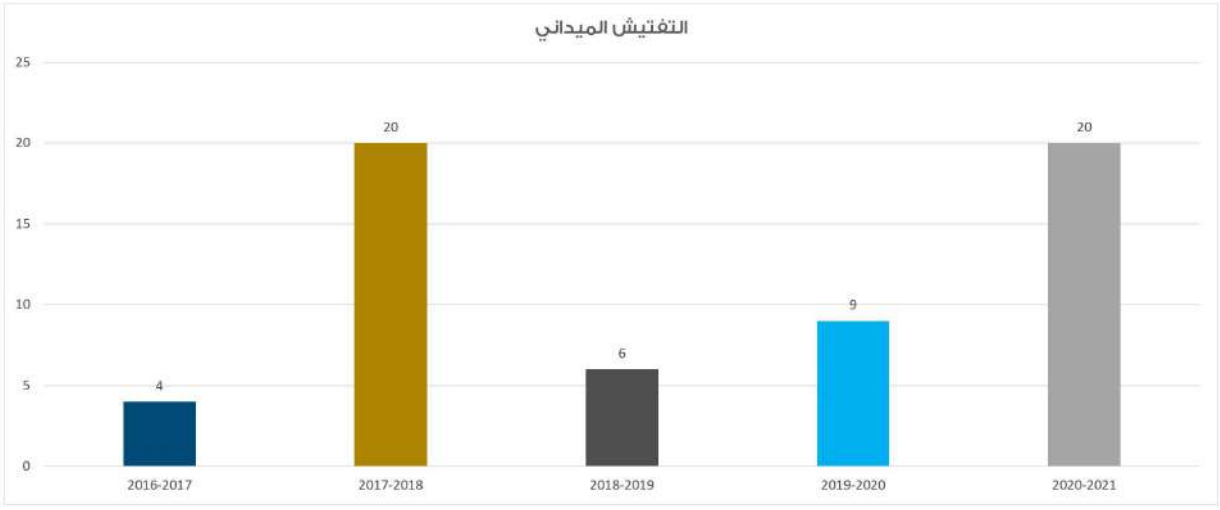

الإفصاح عن المصالح

- استلام ومراجعة نماذج إفصاح عن المصالح من أشخاص طبيعيين واعتباريين

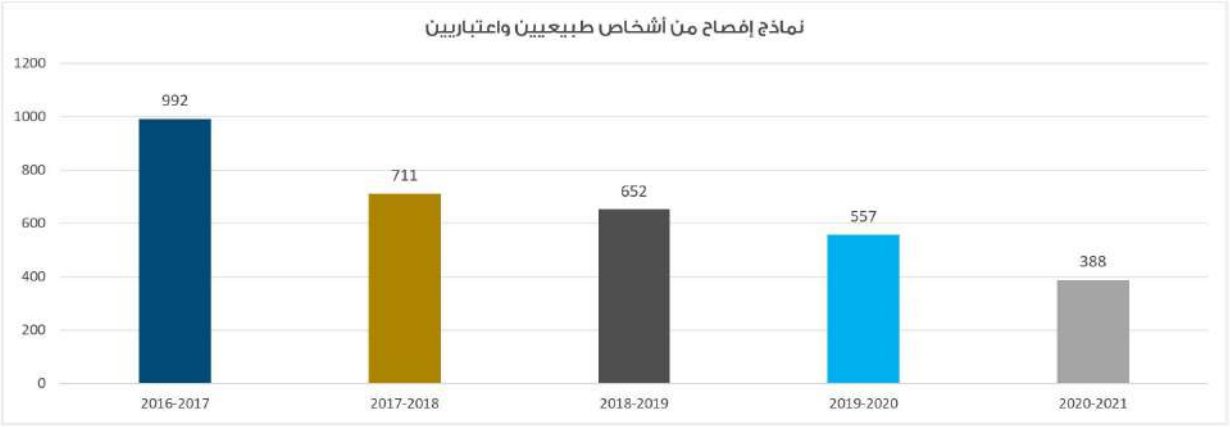

- استلام ومراجعة نماذج الإفصاح السنوي من الشركات المدرجة

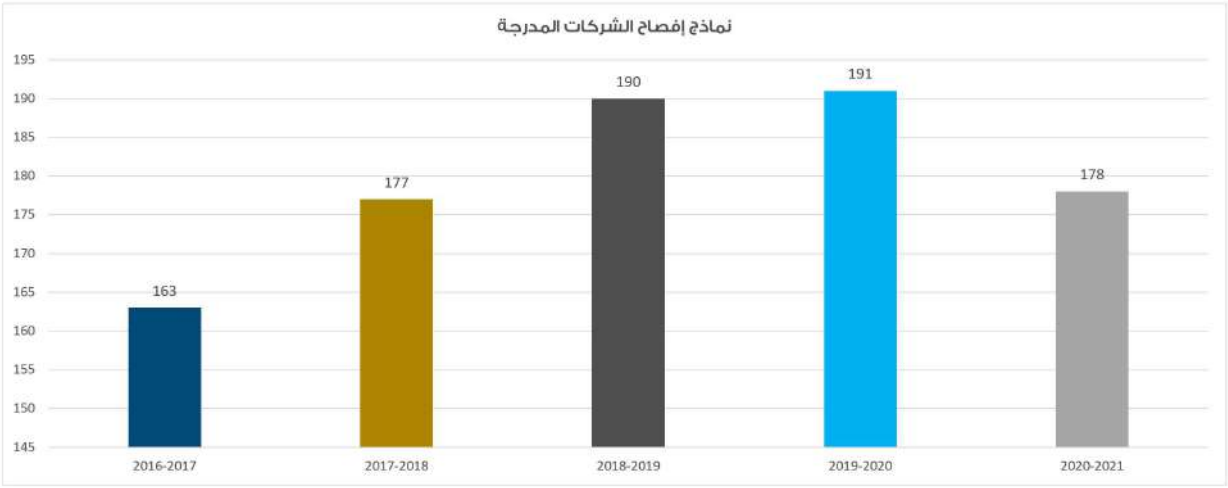

- استلام نماذج افصاح الشخص المسيطر ذات صلة بأحكام المادة رقم (3-6) من الفصل الثالث للكتاب التاسع بشأن نسبة البيع أو الشراء المسموح بها للمسيطر على أسهم شركة مدرجة حيث تم احالتها للجهة المختصة.

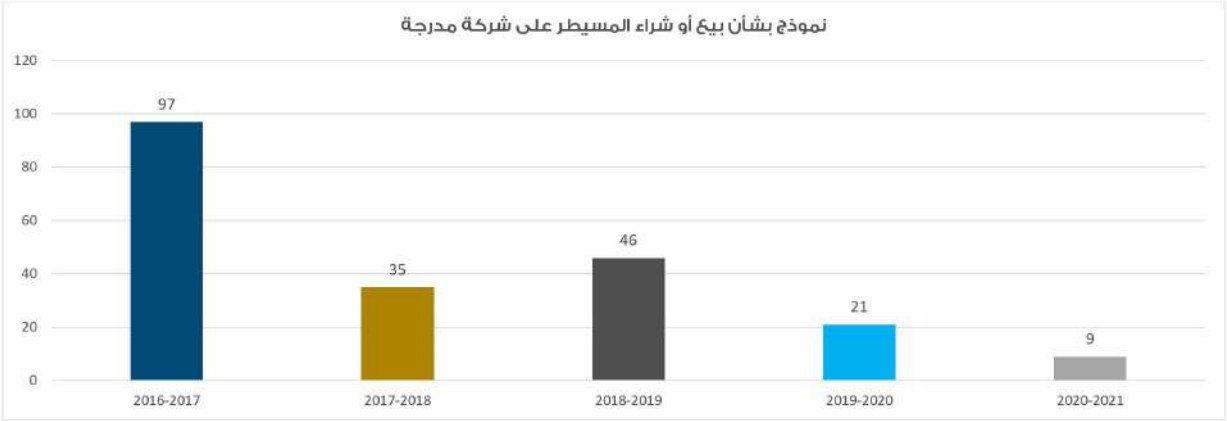

إفصاح الأشخاص المطلعين

- استلام كتب تحديث لقوائم الأشخاص المطلعين من الشركات المدرجة .

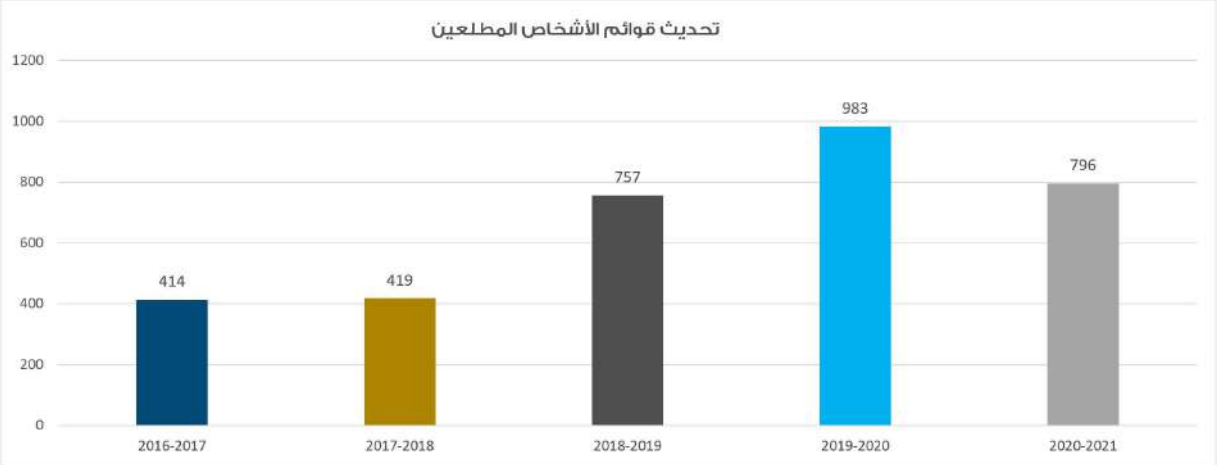

- استلام افصاحات وفقاً لنموذج افصاح الشخص المطلع لدى الشركة المدرجة بعد التعامل في الأوراق المالية للشركة المدرجة أو الشركة الأم .

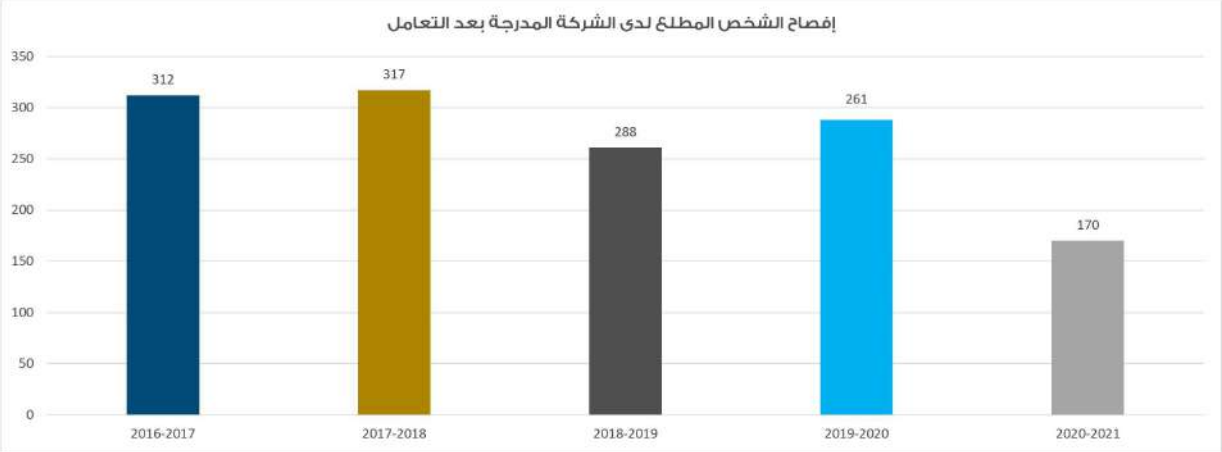

- استلام ومراجعة افصاحات وفقاً لنموذج الإفصاح عن الأسهم المدرجة للشخص المطلع وأبناؤه القصر المشمولين بولايته في الشركة المدرجة المطلع عليها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

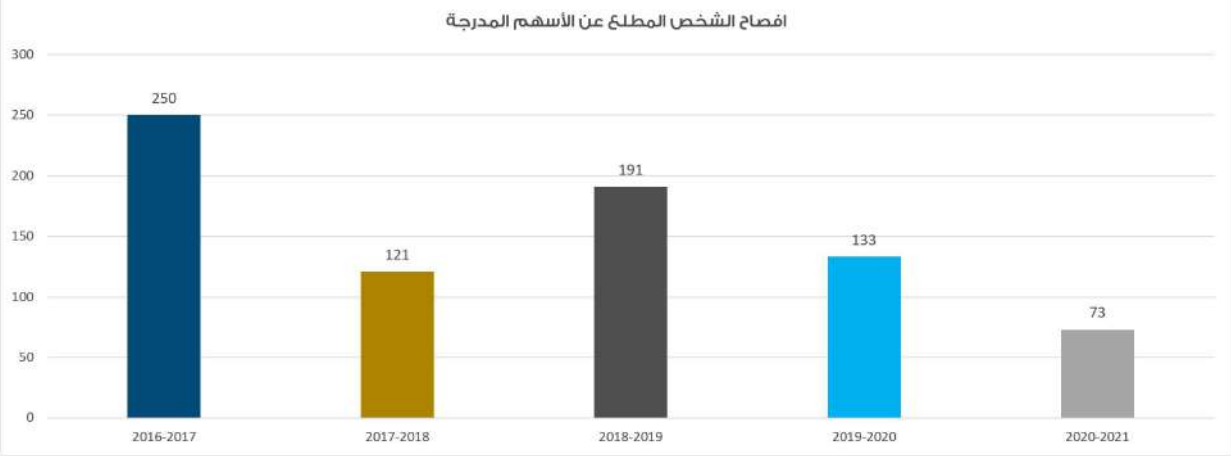

- اصدار كتب توجيه للالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة بالمواد الخاصة بتنظيم التعام في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين.

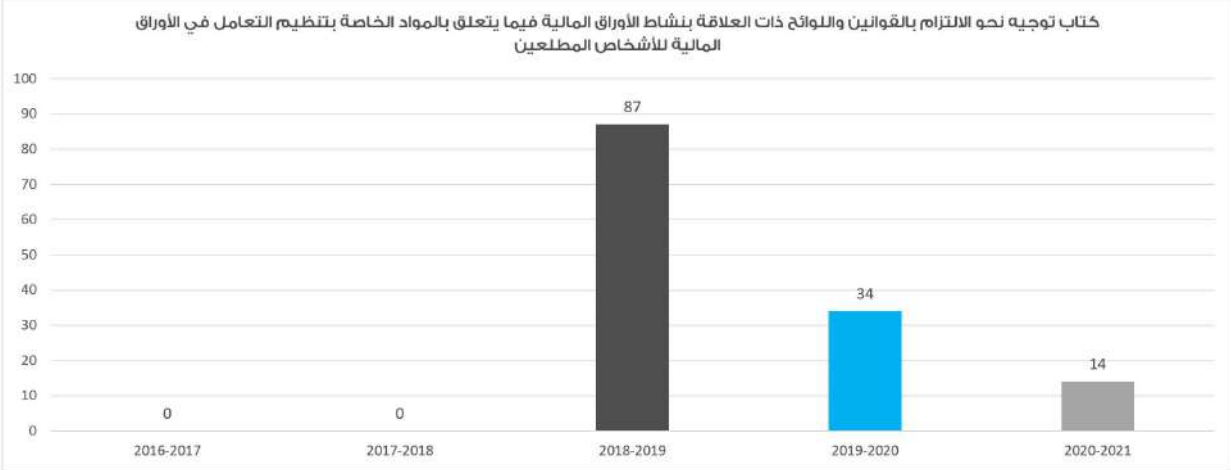

مهام ذات صلة بقضايا الإفصاح بوجه عام:

- حالات الإحالة للتحقيق لشبهة مخالفة الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية.

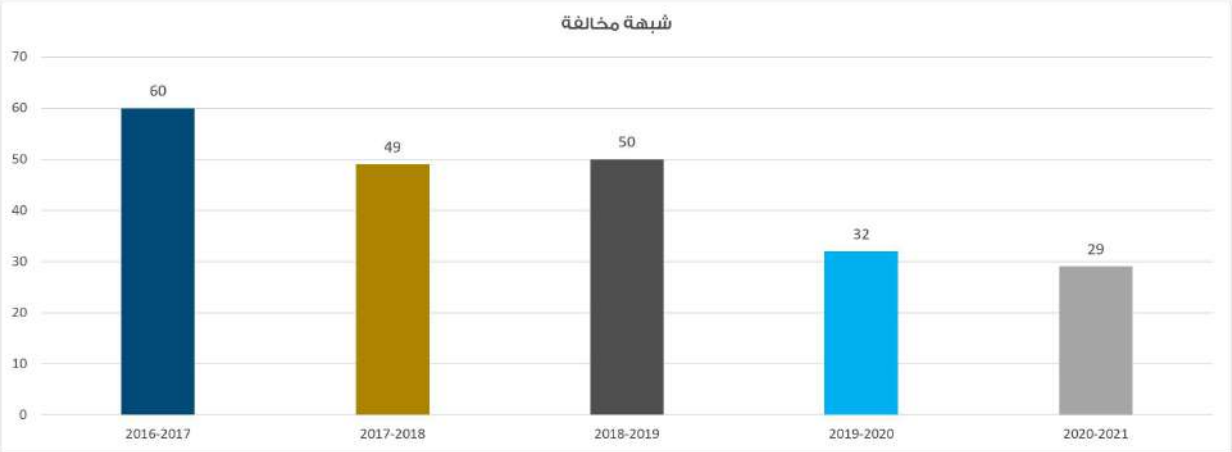

- الإجابة عن الإستفسارات والطلبات المتعلقة بأحكام الكتاب العاشر.

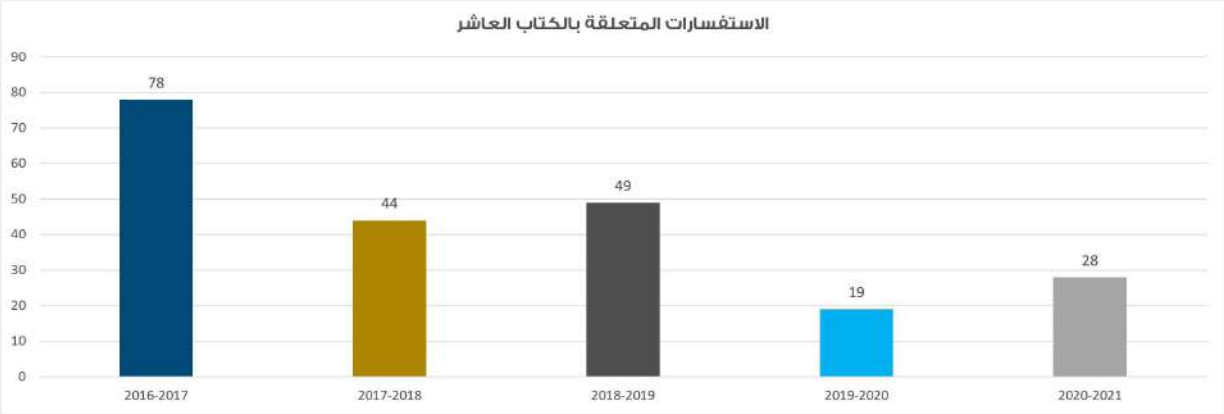

الفصل الرابع: المجال التوعوي والإعلامي والتعاون الدولي

المجال التوعوي

تزامنت فترة التقرير مع جائحة كورونا والتوجهات الحكومية المتصلة بإجراءات الحد من انتشارها، مما دفع لإرجاء تنفيذ الفعاليات التوعوية الجماهيرية المخططة إعتباراً من شهر مارس 2020 بما في ذلك ورش العمل التوعوية والمؤتمر السنوي وبرامج المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية، ليتم التركيز على فعاليات أخرى تتواءم طبيعتها والتدابير الاحترازية آنفة الذكر، والتي يمكن إيجاز أبرزها خلال السنة المالية (2021/2020)، بالآتي:

الحملات التوعوية

تطلبت ظروف الجائحة إعطاء الأولوية للحملات التوعوية المركزة والتي تنوعت وفقاً لطبيعتها ومدتها إلى نوعين رئيسيين:

- حملات توعوية محلية طويلة الأمد

بعض هذه الحملات كان مخططاً لتنفيذه مسبقاً بمعزلٍ عن حدوث الجائحة بينما اقتضت ظروف الجائحة تنفيذ بعضها الآخر، امتدت كلٌ منها لشهور عدة خلال السنة المالية (2021/2020) وتنوعت موضوعاتها وفق الآتي:

- التراخيص وممارسات الاحتيال المالي.
- الاستشارات الاستثمارية.
- سلوكيات التداول المخالفة.
- الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.
- حماية حقوق المتعاملين.
- الجمعيات العمومية.
- صانع السوق.
- البلاغات والشكاوى.
- المخالفات المرتكبة من قبل بعض الشركات المدرجة.
- حملة التحذير من الممارسات المضللة والشركات غير المرخصة.

- حملة توعوية خارجية تخصصية

شهدت فترة التقرير تنفيذ الحملة التوعوية (فكر قبل أن تستثمر) والتي تندرج في إطار فعاليات برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "ملم" التي انطلقت بالحملة التوعوية لهيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية "أساسيات الاستثمار" خلال شهري نوفمبر وديسمبر من عام 2020 ، لتبدأ بعدها دولة الكويت ممثلة بالهيئة بتنفيذ حملة (فكر قبل أن تستثمر). التي امتدت لشهر كامل (3-31 يناير 2021)، واستهدفت التعريف بالاستثمار في أسواق المال والتوعية بمخاطر هذه النوعية من الاستثمارات: النظامية منها وغير النظامية، والتأكيد على ضرورة انتهاج إستراتيجيات تساعد في تقليل تلك المخاطر.

أما الشرائح المستهدفة بتلك الحملة فشملت كافة فئات المجتمع لاسيما المهتمين بأنشطة الأوراق المالية وجمهور المستثمرين بصورةٍ عامة، وصغار المستثمرين والمبتدئين منهم بصورةٍ خاصة.

أما أبرز موضوعات الحملة، فكانت وفق الآتي:

- 15 حقيقة أولية يجب إدراكها قبل الاستثمار في أسواق المال.
- مخاطر الاستثمار في أسواق المال.
- آليات الحد من مخاطر الاستثمار في أسواق المال.
- توصيات للمستثمر.
- التحذير من ممارسات الاحتيال المالي والتعامل مع الأشخاص والجهات المشبوهة.
- الاكتتاب.
- المطلع.
- المعلومات الداخلية.
- السلوكيات المخالفة.
- التأكد من الكيان القانوني للجهة المروجة للاستثمار ونظامها الأساسي.
- تحديد الأهداف والمركز المالي ومبلغ الاستثمار ونوع ومدة الاستثمار.
- الاطلاع على التراخيص الرسمية ونشرة الاستثمار ودراسة مخاطر الاستثمار وبحث مدى تقبلها.
- مواعيد حيازة الأسهم والتي تؤثر على القرار الاستثماري.

فعاليات الحملة: تشير الإحصائيات الخاصة بالحملة إلى تنفيذ ثلاثة بيانات صحفية وإصدارين توعويين إلكترونيين، وخمسة فيديوهات توعوية، وسبعة أنفوغرافات توعوية، وست وثلاثين رسالة توعوية إلكترونية.

ورش العمل التوعوية

شهد الربع الأخير من عام 2020 تنفيذ ورشة توعوية داخلية (عن بعد) استهدفت موظفي الهيئة تناولت موضوع الخطة التشغيلية وغرس ثقافة التخطيط الإستراتيجي.

إصدارات توعوية

التقرير السنوي التاسع للهيئة

قدم التقرير عرضاً شاملاً لأبرز إنجازات الهيئة في مختلف مجالات عملها خلال السنة المالية (2019-2020)، وقد أتى التقرير في 146 صفحة موزعة على تسعة أبواب، وتضمن تعديلات جوهرية شكلاً ومضموناً.

قم بمسح الباركود

مجلة "هيئة أسواق المال"

شهدت فترة التقرير إطلاق ثلاثة إصدارات إلكترونية من المجلة تضمن كلٌ منها العديد من الزوايا الثابتة التوعوية والقانونية والإخبارية، كما تضمن أيضاً زوايا متجددة، إضافة إلى زوايا الافتتاح والختام المخصصتين للسيدين المدير التنفيذي للهيئة ورئيس تحرير المجلة على التوالي واللذين عرضا فيهما لتوجهات الهيئة والمجلة على حدٍ سواء، وكذلك الحال بالنسبة لزاوية (من عبق الريادة) التي خصصت لعرض مآثر شخصيات اقتصادية تركت أثرها في واقعنا الكويتي، من أمثال (خالد الخرافي، أحمد راشد الهارون، هشام العتيبي) وزاوية حوار العدد التي تضمنت لقاءاتٍ مطولة مع شخصيات اقتصادية مؤثرة (يوسف حمد الابراهيم، جاسم السعدون).

العدد الأول من المجلة صدر رسمياً في الأول من سبتمبر من عام 2020، والثاني كان مع مطلع ديسمبر من العام ذاته، أما ثالث تلك الإصدارات فكان في الأول من مارس لعام 2021.

قم بمسح الباركود

قم بمسح الباركود

مطبوعات توعوية إلكترونية

تم في هذا المجال إصدار مطبوعتين توعويتيين إلكترونيتين وذلك في إطار فعاليات الحملة التوعوية " فكر قبل أن تستثمر"، مع الإشارة إلى التوجه لإدراج ما أمكن من موضوعات الإصدارات المقترحة ضمن أعداد مجلة الهيئة.

"فكر قبل أن تستثمر"

تضمن هذا الإصدار الإلكتروني تعريفاً ببعض المبادئ الأساسية الأولية للاستثمار عموماً وعلى صعيد الاستثمار في أنشطة الأوراق المالية خصوصاً، إضافة إلى نصائح استثمارية عامة قد يكون من الأجدى للمستثمر إدراكها قبل خوضه غمار عالم الاستثمار.

قم بمسح الباركود

"15 حقيقة أولية عليك إدراكها حينما تستثمر في أسواق المال"

تضمن هذا الإصدار عرضاً لأبرز خمس عشرة حقيقة تمثل أسساً رئيسية للنجاح في عالم الاستثمار في أسواق المال.

قم بمسح الباركود

بيانات صحفية

م	موضوع البيان	تاريخ النشر
1	إصدار التقرير السنوي التاسع.	أغسطس 2020
2	تحقيق الهيئة لإنجازاتها اعتماداً على الكفاءات الوطنية .	سبتمبر 2020
3	مواصلة الهيئة جهودها على صعيد الارتقاء بمستوى خدماتها.	سبتمبر 2020
4	قيام الهيئة بإجراء مسحة الكشف عن فيروس كورونا لكافة موظفيها.	سبتمبر 2020
5	إطلاق أول وثاني وثالث أعداد مجلة الهيئة الإلكترونية.	سبتمبر – ديسمبر 2020 مارس 2021
6	تذكير أعضاء مجالس إدارات الشركات بمسؤولياتهم.	أكتوبر 2020
7	جواز منح مكافأة للمبلغ.	أكتوبر 2020
8	الهيئة تدعو للالتزام بتشريعاتها وتحث على الإبلاغ عن مخالفاتها	أكتوبر 2020
9	بوابة المعرفة الخليجية	نوفمبر 2020
10	مشاركة الهيئة في فعاليات برنامج التوعية الاستثمارية الخليجية " ملم".	نوفمبر 2020
11	انطلاق فعاليات الحملة التوعوية "فكر قبل أن تستثمر".	يناير 2021
12	إعلان الهيئة عن إنشاء أكاديمية متخصصة بأسواق المال.	يناير 2021
13	تحذير الهيئة من ظاهرة انتشار ممارسات مضللة ذات صلة بأنشطة الأوراق المالية.	فبراير 2021
14	انطلاق فعاليات حملة " احم استثماراتك بمعرفة حقوقك والتزاماتك"	فبراير 2021
15	الإعلان عن نتائج فكر قبل أن تستثمر	مارس 2021

التوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي

تم خلال فترة التقرير إعداد (737) رسالة توعوية تنوعت موضوعاتها بين الحملات التوعوية آنفة الذكر وموضوعات أخرى خاصة ببعض الفعاليات والأنشطة، الجدول التالي يعرض لأبرز الموضوعات التي تم إعداد رسائل توعوية بشأنها:

م	الموضوع	عدد الرسائل
1	ممارسات الاحتيال المالي	55
2	التقرير السنوي التاسع وأعداد المجلة	122
3	تداولات الأوراق المالية غير المدرجة	28
4	الإفصاح الجوهري	21
5	سلوكيات السوق	43
6	بعض قرار ات الهيئة (28 لسنة 2020, 15 لسنة 2021, 16 لسنة 2021)	22
7	منصات التمويل الجماعي	6
8	نشاط مستشار الاستثمار	20
9	انعقاد الجمعيات العامة عن بعد	8
10	البلاغات والشكاوى	51
11	حملة الممارسات المضللة والشركات غير المرخصة	22
12	الحملة التوعوية (فكر قبل أن تستثمر)	93
13	حصول الهيئة على المركز الأول في استيفاء متطلبات حوكمة القطاع العام والشركات لدى ديوان المحاسبة	10
14	مكافأة المبلغ	6
15	ترقية الكويت وفق مؤشرات MSCI	11
16	المخالفات المرتكبة من قبل بعض الشركات المدرجة	76
17	مجلس إدارة الشركة وعناية الشخص الحريص	15
18	إنشاء أكاديمية متخصصة بأسواق المال	7
19	موضوعات توعوية من مهام قطاع الإشراف	121

هذا، وقد تم إعداد التصاميم اللازمة بشأن بعض تلك الرسائل والبدء ببثها تباعاً على حسابات الهيئة في وسائل التواصل الاجتماعي خلال فترة التقرير، ومن المتوقع استكمال بث الرسائل الأخرى بالتزامن مع مواعيد تنفيذ الأنشطة والفعاليات الخاصة بها.

التوعية المرئية

فيديوهات توعوية، تناولت الموضوعات التالية:

تحذير التعامل مع الأشخاص والجهات المشبوهة

استحقاقات الأسهم المطبقة في دولة الكويت

تعريف الورقة المالية وأكثرها شيوعاً

مخاطر الاستثمار في أسواق المال

آليات الحد من مخاطر الاستثمار في أسواق المال.
المالية وأكثرها شيوعاً

- (7) أنفوغرافات توعوية تناولت القضايا التالية:
  - التأكد من الكيان القانوني للجهة المروجة للاستثمار والنظام الأساسي.
  - التوعية المالية والتخطيط المالي.
  - الاطلاع على التراخيص الرسمية ونشرة الاستثمار ودراسة مخاطر الاستثمار وبحث مدى تقبلها.
  - مواعيد حيازة الأسهم المؤثرة على القرار الاستثماري.
  - الشخص المطلع.
  - المعلومة الداخلية.
  - المعلومات التي يجب التأكد منها قبل الاستثمار.

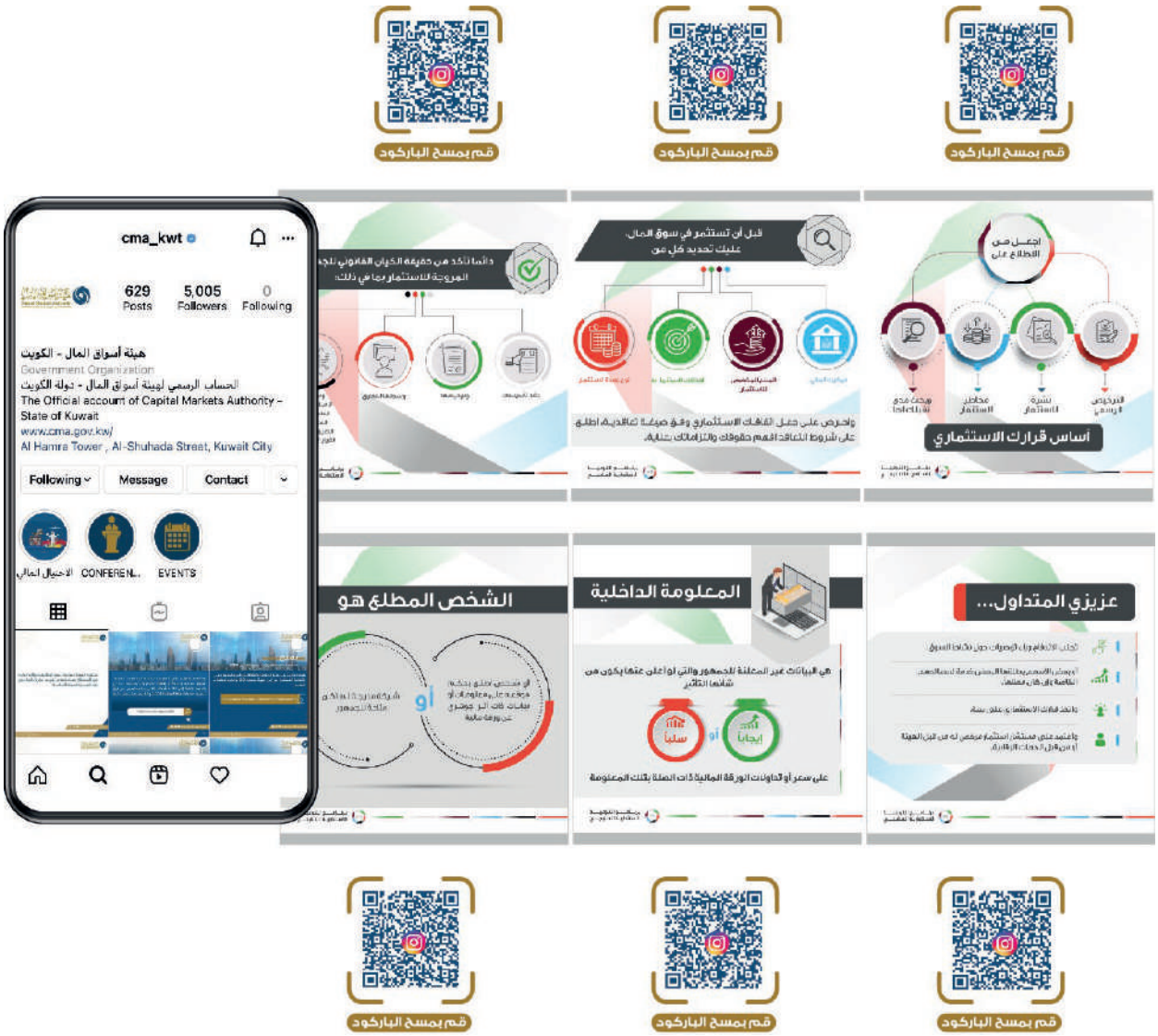

العلاقات العامة والاعلام

النشر عبر الوسائط المعتمدة:

إدارة محتوى الموقع الإلكتروني والتطبيق على الهواتف الذكية باللغة العربية والترجمة إلى اللغة الانجليزية

136	133	24	48	1
قراراً	تعميماً	إعلاناً	بياناً صحفياً	مذكرات تفاهم

إدارة محتوى حسابات الهيئة على وسائل التواصل الاجتماعي والتعامل مع الاستفسارات الواردة بشأنها

977 POSTS	466 POSTS	466 POSTS
تويتر	انستغرام	فيسبوك

الترجمة

- الجدول الخاص بالتدابير الداخلية المتخذة لمواجهة فايروس كورونا في دولة الكويت – IOSCO COVID 19 repository
- قواعد هيئة الأوراق المالية البورصات الأمريكية – Enforcement Manual
- SEC Letter - Request for Assistance
- قواعد هيئة الأوراق المالية البورصات الأمريكية – القواعد الخاصة برد المكاسب غير المشروعة والمدفوعات الجزائية.
- طلب ديوان المحاسبة ترجمة بعض التقارير الخاصة بإدارة تقنية المعلومات .
- Report: Blocking Twitter Account @q8tradeofficial
- جدول الرسوم .
- بوابة الهيئة الالكترونية الموجهة لعملاء الهيئة.
- التقرير السنوي التاسع للهيئة.
- ترجمة ومراجعة طلبات متفرقة واردة من الوحدات التنظيمية في الهيئة لحاجة العمل.

مجال التعاون العربي والدولي المشترك

المشاركة في فعاليات دولية

الفعالية	التاريخ
ورشة عمل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية للمساعدة الفنية حول تطوير أدلة التفتيش الميداني (اجتماع مرئي)	11 – 12 مارس 2020
اجتماع مجلس الحوكمة والاخلاقيات في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين – (اجتماع مرئي)	24 – 25 مارس 2020
الاجتماع الرابع عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	25 مارس 2020
اجتماع الطاولة المستديرة (حوار حول تنظيم الأوراق المالية والاستقرار المالي – لصندوق النقد الدولي ومفوضية الأوراق المالية والبورصات الأمريكية في الولايات المتحدة الأميركية) – (اجتماع مرئي)	14 ابريل 2020
ندوة عن بُعد للبنك الدولي – دراسة تنظيمية تتعلق بتأثير وباء كورونا 19 على التكنولوجيا المالية (مرئي)	مايو ويونيو
اجتماع الجمعية العمومية الـ 18 واجتماعات جانبية – مجلس الخدمات المالية الإسلامية – (اجتماع مرئي)	2 – 4 يونيو 2020
الاجتماع السنوي الـ 45 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية – الأيسكو (اجتماع مرئي)	8 – 10 يونيو 2020
الاجتماع الرابع عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية – في الامارات العربية المتحدة	24 يونيو 2020
الاجتماع العشرون للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس – الاتصال المرئي	29 يونيو 2020
حلقة نقاشية عن التقنيات المالية الخليجية (الفرص والتحديات في ظل جائحة كورونا) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية – الاتصال المرئي	20 يوليو 2020
جلسة لطرح تقرير الاستقرار للعام 2020 من مجلس الخدمات المالية الاسلامية	6 أغسطس 2020
اجتماع المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس	18 أغسطس 2020
ورشة عمل لمجلس الخدمات المالية الإسلامية حول المبادئ التوجيهية لأنظمة الحوكمة الشرعية (الاتصال المرئي)	19 أغسطس 2020
منتدى الرئيس التنفيذي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وتأثير جائحة كورونا 19 على المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (الاتصال المرئي)	26 أغسطس 2020
الاجتماع الحادي والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية والاجتماع الثالث المشترك مع رؤساء أسواق البورصات بدول المجلس – اتصال مرئي	21 سبتمبر 2020
الاجتماع التاسع للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس	22 سبتمبر 2020
مؤتمر عبر الاتصال المرئي للجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط	30 سبتمبر 2020
برنامج تحديات التكنولوجيا المالية من المنظور الرقابي لأسواق رأس المال – اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بالتعاون مع هيئة السوق المالية السعودية	7 – 8 اكتوبر 2020
حدث إطلاق تقرير البصمة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الاتصال المرئي)	27 أكتوبر 2020
سلسلة القمة الرقمية العالمية (الاتصال المرئي)	20 – 28 أكتوبر 2020
برنامج "مقدمة في الأوراق المالية والاستثمار" – اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بالتعاون مع هيئة السوق المالية السعودية	27 – 29 أكتوبر 2020
الندوة التدريبية السنوية الـ 13 لمنظمة الأيسكو (اللجنة الاستشارية للأعضاء المنتسبين AMCC) (الاتصال المرئي)	4 – 5 نوفمبر 2020
اجتماع اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط (الاتصال المرئي)	9 – 10 نوفمبر 2020
اجتماع منظمة الأيسكو لمجموعة المراقبة (الاتصال المرئي)	9 نوفمبر 2020

الفعالية	التاريخ
مجالس الرقابة الشرعية لهيئات أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – ورشة عمل "عقود الخيارات"	15 نوفمبر 2020
اجتماع لجنة النمو والأسواق الناشئة في منظمة الأيسكو (الاتصال المرئي)	16 نوفمبر 2020
الاجتماع السنوي لمنظمة الأيسكو (الاتصال المرئي)	9 – 18 نوفمبر 2020
الاجتماع الرابع لمجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة - AMF	25 – 26 نوفمبر 2020
منتدى فنتك – سوق أبو ظبي العالمي	25 – 26 نوفمبر 2020
الاجتماع التاسع لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس (الاتصال المرئي)	9 ديسمبر 2020
ورشة عمل عن بُعد حول تأثير الاستقرار المالي المحتمل لاسترداد (النظراء المركزيون CCP) وقراره – جلسة تمهيدية حول المفاهيم الأساسية	9 ديسمبر 2020
المؤتمر السنوي (عن بعد) رقم 15 "مؤتمر أيوفي – البنك الإسلامي للتنمية: تكييف التمويل الإسلامي فيما بعد كوفيد–19: توجيه الصناعة في الأوقات غير المسبوقة "	14-15 ديسمبر 2020
منتدى الاستقرار المالي الإسلامي الـ 21 – مجلس الخدمات المالية الإسلامية	16 ديسمبر 2020
الاجتماع التنسيقي للمختصين بالصناديق والمختصين القانونيين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس (الاتصال المرئي)	27 ديسمبر 2020
البرنامج التدريبي التأهيلي بعنوان "التمويل الإسلامي والمصارف الإسلامية"	19 – 20 يناير 2021
ورشة عمل عن بعد حول تأثير الاستقرار المالي المحتمل لاسترداد (النظراء المركزيون CCP) وقراره (انتقال المخاطر النظامية الناشئة عن تقصير المشارك)	27 يناير 2021
البنك الدولي – سلسلة أحداث بشأن النمو العادل والتمويل والمؤسسات والمعرفة في منطقة الشرق والأوسط وشمال أفريقيا	28 يناير 2021
حلقة نقاشية عن بُعد حول "الجرائم المالية: المفاهيم الرئيسية والاتجاهات الحالي" اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	10 فبراير 2021
ورشة عمل عالية المستوى حول حوكمة الشركات العائلية في الدول العربية (عن بعد)	22 فبراير 2021
ورشة عمل فنية حول اختبار الضغط للمؤسسات المالية الاسلامية – CIBAFI	24 - 25 فبراير 2021
الاجتماع العاشر لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس	3 مارس 2021
ورشة عمل عن بُعد حول تأثير الاستقرار المالي المحتمل لاسترداد (النظراء المركزيون CCP) وقراره – انتقال المخاطر النظامية الناشئة عن سيناريو خسارة الغير متخلف عن السداد	10 مارس 2021
المؤتمر الدولي لصندوق النقد العربي الـ 11 لهيئات الأسواق – منظمة الأيسكو	16-17-18 مارس 2021
الطاولة المستديرة حول المخاطر السيبرانية – سلطة دبي للخدمات المالية	17 مارس 2021
البرنامج التدريبي "التكنولوجيا المالية من المنظور الرقابي" – QFMA	17 – 18 مارس 2021
الجلسة العامة الثانية عبر الاتصال المرئي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول معايير المحاسبة المالية	18 مارس 2021
ورشة عمل حول التحول الرقمي في عمليات أسواق المال العربية والتشريعات المصاحبة – IMF	22 مارس 2021
ندوة صندوق النقد العربي الدولية الـ 11 لهيئات الأسواق – منظمة الأيسكو	23 - 25 - 26 مارس 2021
صندوق النقد العربي ورشة عمل قواعد أعرف عميلك الإلكترونية وإلحاق العملاء عن بعد – AMF	24 – 25 مارس 2021
الاجتماع التشاوري لرؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس والاجتماع العاشر	25 مارس 2021

توقيع مذكرات تفاهم

- توقيع مذكرة تفاهم مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA) في الأول من سبتمبر من عام 2020.

التواصل والتنسيق مع جهات محلية ومنظمات دولية لاستكمال بيانات متعلقة بالاستبيانات:

الجهة	الاستبيان
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية	• استبيان لجنة النمو والأسواق الناشئة بخصوص التكنولوجيا المالية. • بيانات اللجنة الإقليميةلمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط. • تقارير واستبيانات عدة خاصة بموضوعات مختلفة كتلك المتعلقة بأدوات النفاذ وغيرها. • طلب المنظمة المتعلق بالمراجعة الموضوعية لخطط استمرارية الاعمال ذات الصلة بأماكن التداول والوسطاء.
اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	طلب الاتحاد بيانات خاصة بالمستجدات والأحداث والمشاريع المستقبلية للدول الأعضاء ، وكذلك أية ملاحظات على تعديلات النظام الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد
لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس	• رؤية الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك (مرحلة ما بعد كورونا) • الإجراءات الخاصة بتطوير نموذج اعرف عميلك KYC • استبيان عن مدى الاستفادة من القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس • بيانات حجم سوق المال • الملاحظات والمرئيات على نموذج متطلبات فتح الحساب وإجراءات أعرف عميلك KYC
هيئة السوق المالية السعودية	استفسار ات تتصل بالمعايير الخاصة بتتبع واستعادة الأصول غير المشروعة
صندوق النقد العربي	مسودة مبادئ التعامل مع الشركات العائلية ذات الأهمية النظامية
الهيئة العامة لسوق المال سلطنة عُمان	• استفسارات متعلقة بالتراخيص • استفسار عن تنظيم خدمة صفقات التداول الدولي • استفسار حول التدقيق والتفتيش على صناديق الاستثمار وشركات الوساطة
هيئة الأوراق المالية والسلع الاماراتية	• استفسار عن بيانات • استفسار عن بداية تطبيق برنامج التعليم المهني المستمر • استفسارات متعلقة بالمسميات الوظيفية للعاملين بإدارة التراخيص في الهيئة وكذلك حول موازنة الهيئة وموظفيها
مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	استبيانات خاصة بموضوعات مختلفة، منها على سبيل المثال (تطبيق المعايير 2021، تأثير وباء كورونا على أسواق رأس المال الإسلامية ، تعميق أسواق رأس المال الإسلامية

الجهة	الاستبيان
مفوضية الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)	استفسار عن شركتين
استفسارات وطلب معلومات واستبيانات من جهات مختلفة	• تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFSR 9 . • استفسارات موجهة من جهات عدة (بنك البحرين المركزي، هيئة الأوراق المالية الأردنية، لجنة الأوراق المالية والبورات في بنغلاديش) تتعلق بموضوعات مختلفة . • معلومات تتصل بمبادرة وكالة الخدمات المالية اليابانية. • بيانات تتعلق بجدول الرسوم، ومعلومات خاصة بالسجلات الإدارية لدى الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، إضافة إلى بيانات خاصة بالتقارير الدورية لبنك الكويت المركزي).

تبادل المعلومات مع جهات إقليمية وعربية ودولية

- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA).
- هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.
- الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان.
- هيئة قطر للأسواق المالية.
- هيئة الأوراق المالية والتداولات الأمريكية (SEC).
- بعض المصارف والبنوك كمصرف البحرين المركزي.

الباب السادس

تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية

- المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية
- مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة
- التنظيم والتحديث التقني
- تطوير الأداء وإدارة المخاطر
- حوكمة مؤسسية

هيئة أسواق المال

المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية

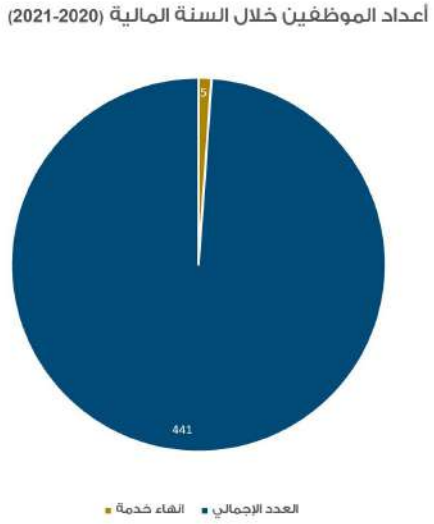

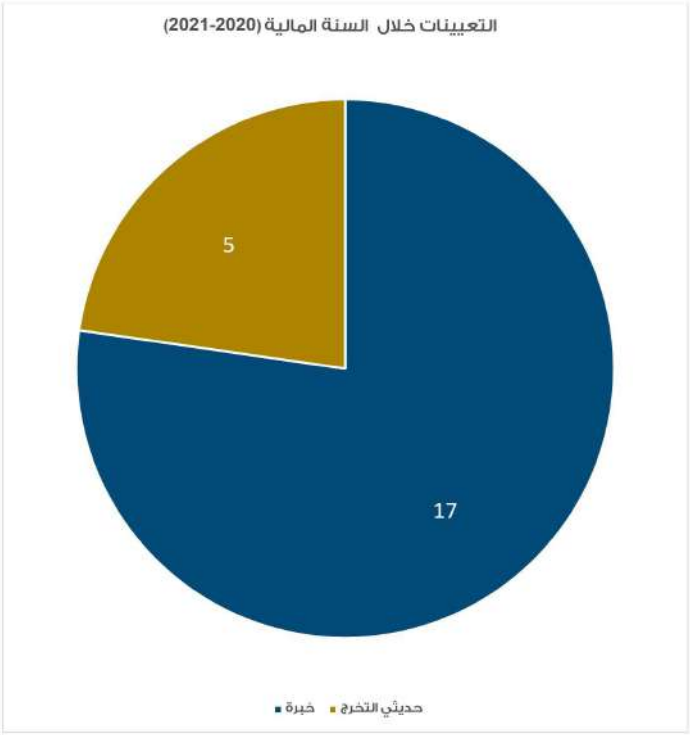

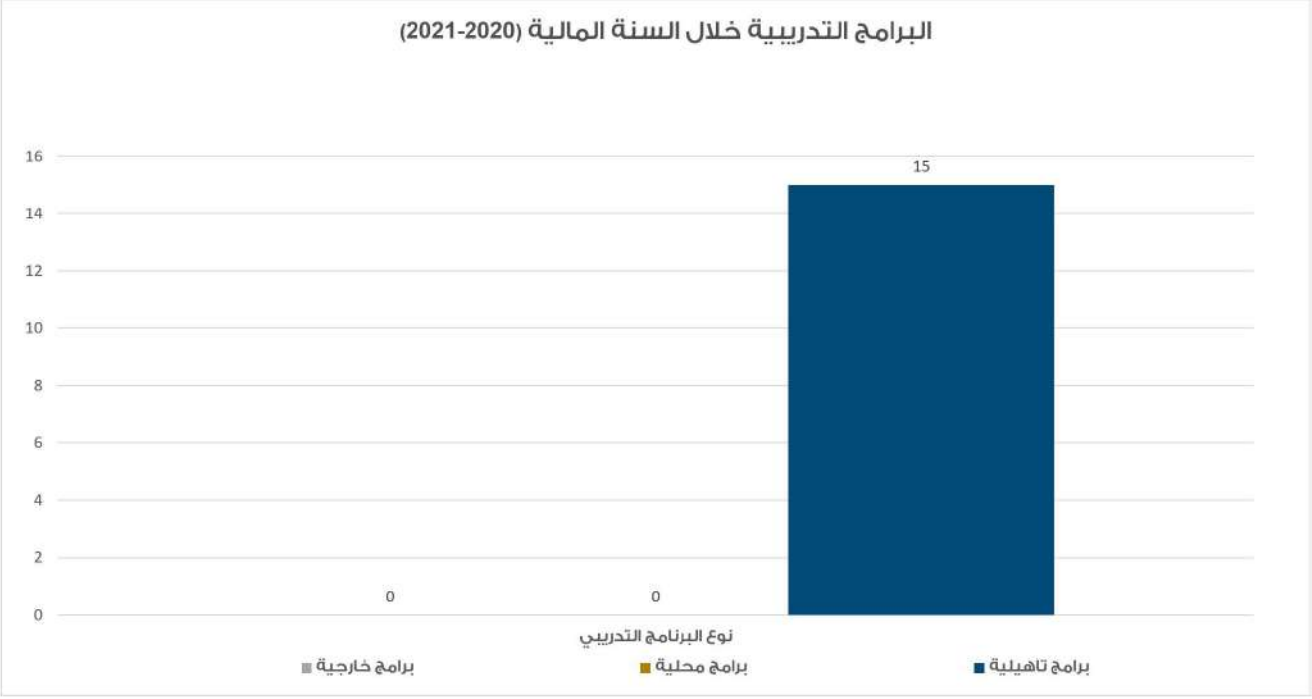

مهام إضافية مع جائحة كورونا

- إعداد خطة العودة التدريجية للعمل بكافة ضوابطها مع إعطاء تصور عن كيفية الانتقال من مرحلة إلى أخرى ومتابعة تطبيق الضوابط الصحية الاحترازية ومتابعة عملية الإعفاءات الطبية الممنوحة لبعض الموظفين ووضع ضوابط لعملية أخذ المسحات والحجر المنزلي مع متابعة فترة العودة لمزاولة العمل.
- إجلاء (20) متدرباً من برنامج حديثي التخرج من الولايات المتحدة الامريكية حفاظاً على سلامتهم وذلك بسبب انتشار فايروس كورونا المستجد، وقد قامت الهيئة بالتنسيق مع جامعة هارفارد – الجهة المنفذة – لاستكمال الخطة التدريبية باستخدام وسائل التدريب عن بعد خلال الفترة من 18 مارس إلى 24 أبريل 2020 من دولة الكويت.

إجراءات جديدة

- إجراء مقابلات شخصية (عن بعد) لجميع مجتازي البرنامج حديثي التخرج السادس الحاصلين على مؤهلات عملية في تخصص المحاسبة.
- تنفيذ عدة برامج تأهيلية، بلغ عدد المشاركين فيها (167) واعتمدت خطة هذا العام على منصة التدريب الالكترونية من خلال نظام زووم.
- متابعة الإعفاءات الخاصة بالأعذار الطبية المتعلقة بفايروس كورونا وحالات أخذ المسحة والحجر المنزلي وذلك عن طريق رابطٍ خاص بذلك.
- اعتماد الموافقة الإلكترونية لنماذج تقييم الأداء السنوية بسبب جائحة كورونا ولأسباب لوجستية أخرى مع استمرار الإجراء لما بعد الجائحة .
- البدء بحصر أعداد متلقي لقاح كورونا من موظفي الهيئة.

من مراحل الإعداد للبرنامج التأهيلي السادس لحديثي التخرج (في فترة ما قبل الجائحة)

إجـــراءات تـــم تطويرهـــا

- تطوير اجراءات نهاية الخدمة والتعيين والعمل على إصدار قرارات إدارية بها.
- اعتماد نموذج تقييم الأداء السنوي للموظف من جميع الأطراف المعنية إلكترونياً.
- استحداث نموذج تقييم إلكتروني خاص بالبرامج التدريبية وذلك لقياس مدى نجاح البرامج وتحقيقها للأهداف المرجوة.
- استحداث إجراء عمل حول آلية تسجيل الجهات التدريبية المحلية، وإعداد نموذج جديد معتمد لتسجيل الجهات التدريبية المحلية وذلك بهدف توفير قائمة للجهات التدريبية المحلية معتمدة لدى الهيئة.

لوائح تم العمل على تطويرها

- تعديل البند المتعلق بالعلاوة الاجتماعية للموظف المطلق و الأرمل.
- تطوير وتحديث لائحة التدريب الوظيفي.
- تطوير دليل سياسات واجراءات التعيين بالهيئة.
- مراجعة دليل السياسات والقواعد والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية ودراسة مقترحات لتطوير الدليل بما يتناسب مع آلية العمل.

مـــهـــام مـــنـــفـــذة

- إعداد الهيكل التنظيمي للهيئة للسنة المالية 2022/2021.
- إعداد خطة القوى العاملة للسنة المالية 2022/2021.
- اعتماد خطة تدريبية بديلة لموظفي الهيئة للسنة المالية 2021/2020 وذلك لضمان استمرار العملية التدريبية في ظل الظروف الراهنة.
- قيام الوحدات التنظيمية المعنية باجراءات صرف المزايا والتعويضات الخاصة بالموظفين.
- اجتياز جميع منتسبي برنامج حديثي التخرج بكافة مراحله بنجاح ومنحهم شهادة معتمدة من كلٍ من جامعة هارفارد – بوسطن والهيئة.
- إعداد و تنفيذ واحتساب جميع الإجراءات الخاصة بتقييم أداء الموظفين عن عام 2020 و ادخال آثارها المالية في نظام الموارد البشرية.

مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة

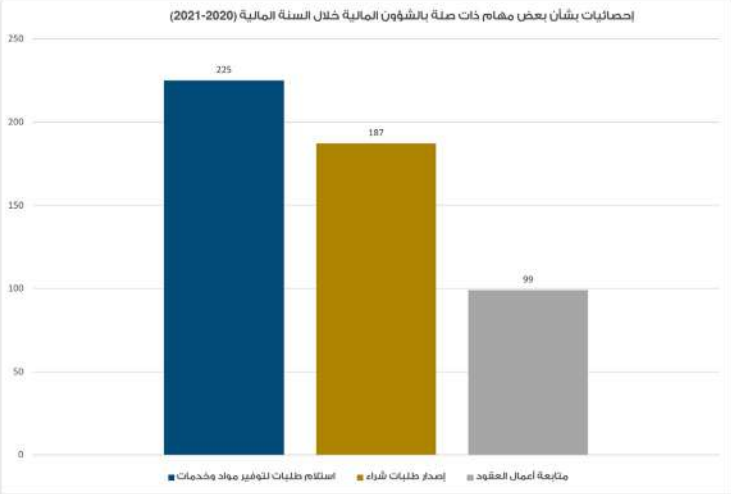

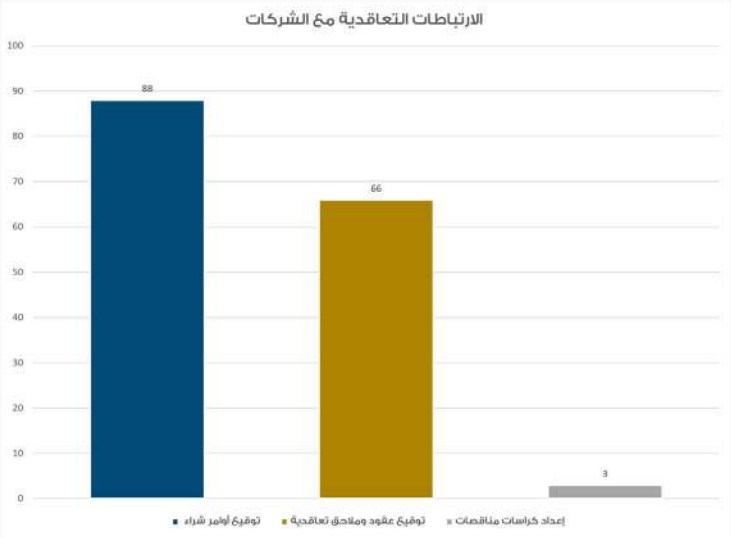

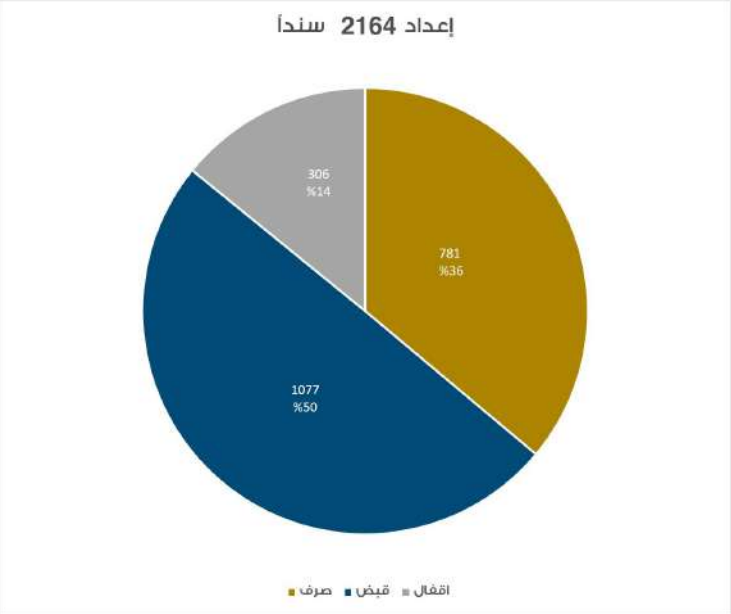

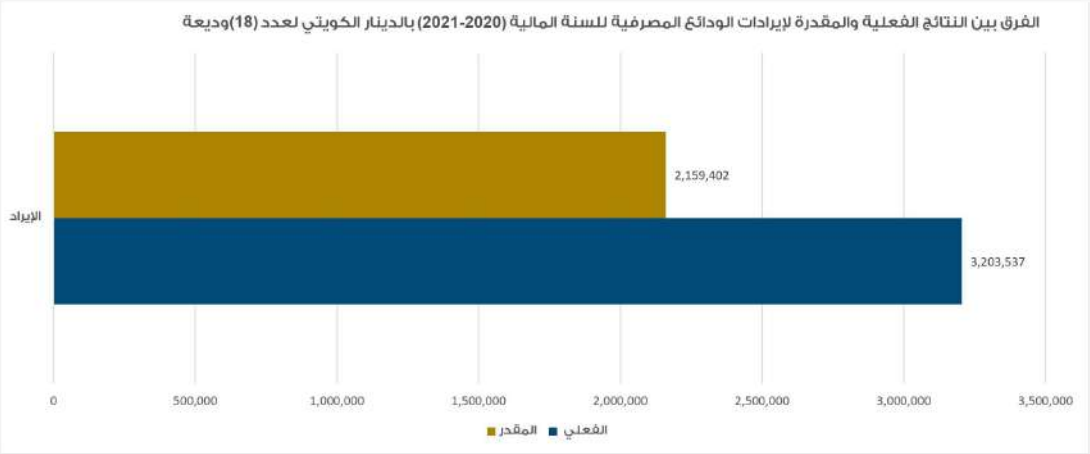
الفرق بين النتائج الفعلية والمقدرة لإيرادات الودائع المصرفية للسنة المالية (2020-2021) بالدينار الكويتي لعدد (18)وديعة
الإيراد
2,159,402
3,203,537
0
500,000
1,000,000
1,500,000
2,000,000
2,500,000
3,000,000
3,500,000
المقدر
الفعلي

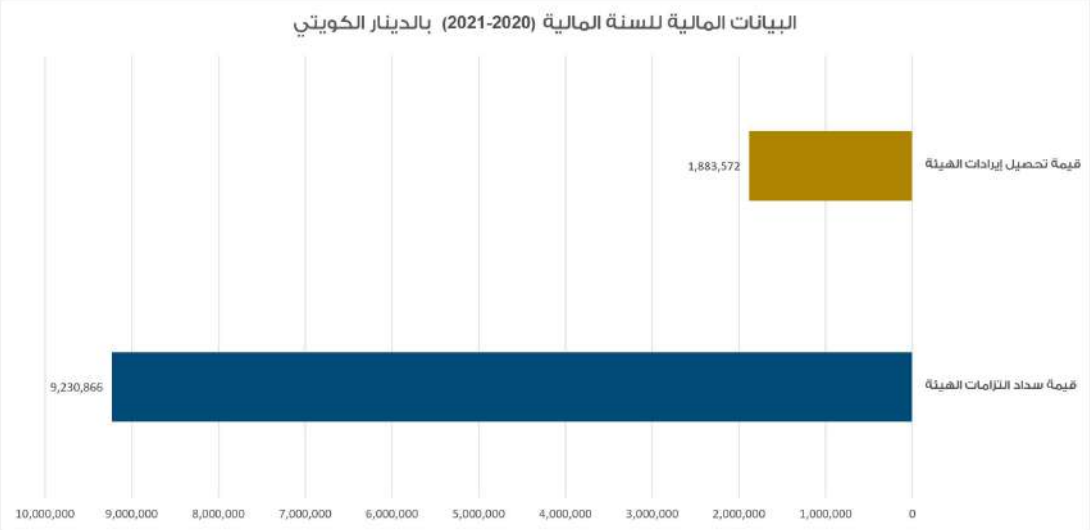
البيانات المالية للسنة المالية (2020-2021) بالدينار الكويتي
1,883,572
قيمة تحصيل إيرادات الهيئة
9,230,866
قيمة سداد التزامات الهيئة
10,000,000
9,000,000
8,000,000
7,000,000
6,000,000
5,000,000
4,000,000
3,000,000
2,000,000
1,000,000
0

إجراءات جديدة

- استحداث إجراءات عمل لدائرة العقود والمناقصات بعد الفصل من دائرة المشتريات.
- عقد اجتماعات مع جميع البنوك المحلية لرفع كفاءة استثمار احتياطيات الهيئة.
- إعداد إجراء عمل خاص بصرف مكافآت مقدمي البلاغات والشكاوى.
- استحداث باب جديد في اللائحة المالية بشأن مكافآت مقدمي البلاغات والشكاوى ومنح الجوائز التشجيعية.
- دراسة لعمر المدينين والدائنين بشكل ربع سنوي وذلك لغرض المتابعة واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقع حصولها مما يخفف من حدة الخسائر في حال تعثر أحدهم في السداد.
- إعداد المعالجة المحاسبية لمخصص مطالبات استغلال مبنى سوق الكويت للأوراق المالية حسب المعايير المحاسبية ووفقا لسعر خصم البنك المركزي مما أدى الى خفض مصروفات الفوائد.
- مراجعة كافة عقود الهيئة في فترة تعطيل الأعمال وتمديد بعضها وإيقاف البعض الآخر لتوفير الغطاء القانوني للعقود من خلال مخاطبات رسمية مع الشركات.

مهام إضافية

- المشاركة في الفريق التنفيذي لمشروع تطوير منهجية التخطيط الاستراتيجي لهيئة أسواق المال.
- المشاركة في فريق عمل الجرد السنوي للسنة المالية 2020/2019.
- المشاركة في فريق عمل الجرد الإستثنائي لأصول إدارة تقنية المعلومات.
- المشاركة في مهام الإعداد لتنفيذ مشروع إنشاء كيان معرفي متخصص في قطاع أسواق المال .
- توفير مبالغ نتيجة التفاوض مع الشركات بما يقارب 92,065 د.ك من قيمة العروض الأساسية.
- المشاركة في فريق عمل دراسة ومراجعة عقود تقنية المعلومات.

إعداد نماذج جديدة

تنظيم العمل

- إعداد نموذج "ارجاع ايراد محصل" والذي يساهم في تنظيم عملية إرجاع الرسوم المرفوضة وإلغاء المناقصات.
- تطوير نماذج العمل بما يخدم تطورات بيئة العمل (نموذج طلب خدمة تقنية – نموذج صرف الفواتير – كشف ملخص العروض – كشف ملخص عرض مورد وحيد).
- إعداد نموذج توجيه ذمم مدينة – دائنة للعمل به عند صرف او قبض ذمم دائنة أو مدينة .
- إعداد نموذج "تصحيح بيانات فاتورة" وذلك لتنظيم العمل وتقليص الدورة المستندية.

إحكام نظم الرقابة الداخلية

- إعداد نموذج "إعادة توجيه البنود" والذي يساهم في تسجيل مصروفات وايرادات الهيئة على بنود الميزانية بناء على طبيعتها الفعلية.
- إعداد نموذج اغلاق الفترات المالية في النظام المالي، ومن شان هذا النموذج ان يضمن التزام دائرة المحاسبة بالإقفال الشهري وربع السنوي وفقا للمواعيد المحددة في اللائحة المالية المعتمدة.
- إعداد نموذج تسوية دفعات الموردين والذي من شأنه ان ينظم تعديل الدفعات المستحقة للهيئة او للشركات المتعاقد معها.
- إعداد نموذج "اعتماد مسودة العقد" للتحقق من وجود كافة البنود التعاقدية وملاحظات الديوان في مسودة العقد.

تطوير الإجراءات

- تطوير وتحديث بنود العقود لتلافي ملاحظات ديوان المحاسبة
- استحداث آلية متابعة الغرامات على الموردين لأخذها بالاعتبار عند تقييمهم
- تطوير وتنظيم الدورة المستندية لمتابعة تنفيذ أوامر الشراء وإجراء تقييم الموردين
- التنسيق مع قطاع الشؤون القانونية بشأن إيرادات الغرامات الجزائية وآليات متابعتها وتحصيلها واثباتها في سجلات الهيئة
- تعديل المعالجة المحاسبية لإثبات إيرادات الوظائف واجبة التسجيل، وقد تم نتيجة لهذا التعديل اختصار الدورة المستندية وتقصير مدة الاقفال الشهري
- توحيد آلية الاعتراف بالإيرادات المستحقة لفوائد الودائع فيما بين دائرة المحاسبة ودائرة الخزانة ذلك لتوحيد التقارير الصادرة فيما بين الوحدات التنظيمية في إدارة الشؤون المالية والخزانة والحرص على اتساقها

تطوير اللوائح

- إعداد مقترح فصل وتعديل دليل السياسات والإجراءات التنفيذية للمشتريات والعقود والمخازن
- اعتماد نماذج سياسة استثمار الفوائض المالية والذي يهدف لتنظيم العمل
- اعتماد تعديل اللائحة المالية لتواكب تطور الأعمال ذات الصلة وتم إعداد مقترح لتعديلها
- اعتماد تعديل الهيكل المالي للموازنة ليتناسب مع متطلبات الإدارة

أتمتة الإجراءات

- أتمتة إجراءات اعتماد طلبات الشراء من خلال نظام التراسل الإلكتروني
- إنشاء نظام تسجيل الموردين الآلي
- أتمتة إجراءات تسجيل الإيرادات من خلال نظام التراسل الإلكتروني
- أتمتة إجراءات صرف المستحقات المالية من خلال نظام التراسل الإلكتروني
- أتمتة شراء مستندات وكراسة مناقصات الهيئة من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة، وإرسال مستندات المناقصة آليا كذلك للشركات

الخدمات العامة

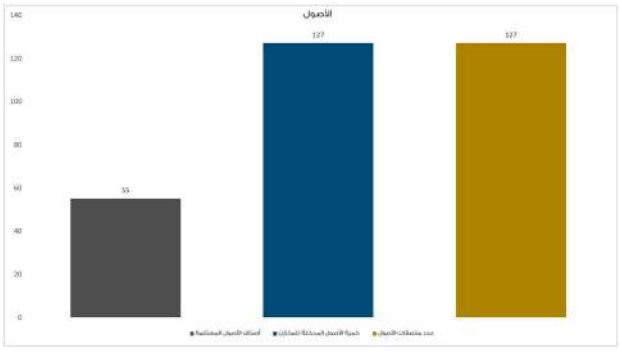

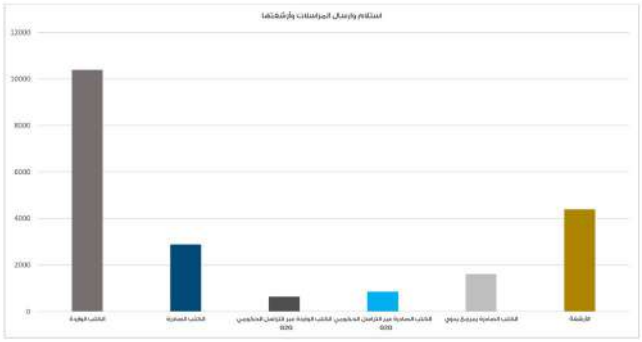

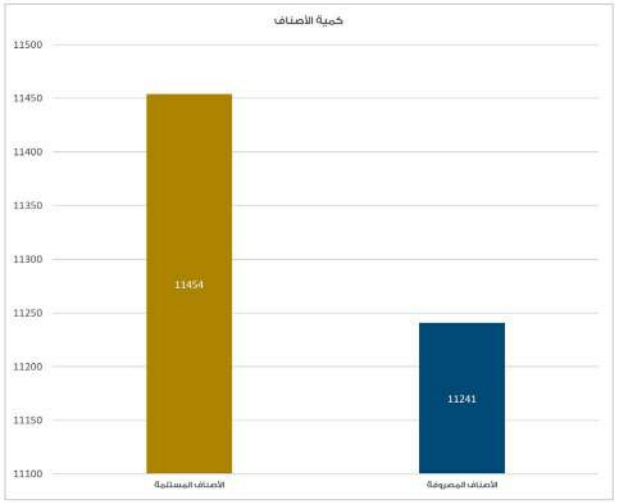

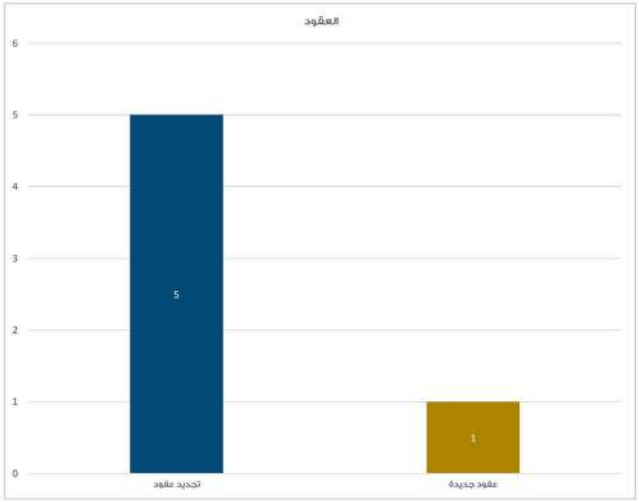

إنشاء إجراءات وأعمال جديدة

- تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير لائحة السياسات والإجراءات التنفيذية للمخازن وذلك بفصل ما يتبع المخازن عن دليل السياسات والإجراءات التنفيذية للمشتريات والعقود والمخازن (الموافقات النهائية لإصدار الدليل)
- تم الانتهاء من تصميم المقر الدائم للهيئة حيث تم تسليم آخر مرحلة من الطور الرابع (تسليم مستندات المناقصة) من المرحلة الأولى (تصميم المبنى الرئيسي) وجاري مراجعة المستندات من قبل الجهات المعنية بالهيئة
- تسكين (40) موظفاً تم تعيينهم في الهيئة وذلك حسب توزيعهم على الإدارات
- اصدار (40) هوية للموظفين الجدد وهويات شركة الحمراء العقارية

مهام ومسؤوليات إضافية

- متابعة إصدار تصاريح الحظر لموظفي الهيئة من قبل الجهات الرسمية
- تسهيل عمل موظفي الهيئة المكلفين بالعمل خلال فترة جائحة كورونا وتلبية احتياجاتهم
- التواصل مع شركة الحمراء العقارية بشأن الإجراءات الخاصة بمكافحة انتشار فايروس كورونا
- تعقيم أدوار الهيئة، توفير منصات المعقمات والكمامات والكفوف وأجهزة التعقيم في جميع أدوار ا لهيئة
- التعاقد مع شركة متخصصة لتخزين ملفات الإدارات في الهيئة
- توفير كاميرات حرارية لفحص درجة الحرارة في جميع الأدوار

التنظيم والتحديث التقني

أمن المعلومات

- مراقبة أجهزة أمن المعلومات الخاص بهيئة اسواق المال – SOC
- نظام حماية مشاركة البيانات
- نظام تقييم تطبيقات الحوسبة السحابية – CASB
- نظام تطبيق محاكاة الهجوم الإلكتروني
- تطوير الخطة التوعوية لأمن المعلومات – CMA Security Awareness Plan

تطوير البنية التحتية

تم تنفيذ وتطبيق الأنظمة التالية على بيئة أعمال الهيئة:

- **تطوير** نظام النسخ الاحتياطي
- **تطوير** السعة التخزينية لمركز البيانات الأساسي والمساند
- **تطوير** أجهزة شبكة الهيئة

دعم التطبيقات وقواعد البيانات

- مشروع نظام Chatbot
- نظام البيان العائلي
- تطوير نظام سجل المخالفات
- تطوير نظام متابعة قواعد حوكمة الشركات على بوابة هيئة أسواق المال الالكترونية
- تفعيل واعتماد النماذج الخاصة بإدارة الشئون المالية والخزانة من خلال نظام التراسل الإلكتروني
- نظام الشكاوي والتظلمات
- نظام أمان (والمختص بلجنة المخاطر ومكتب تطوير الأداء وإدارة المخاطر)
- اطلاق 3 نماذج جديدة في بوابة الهيئة الإلكترونية
- تطوير بوابة الهيئة الداخلية لتشمل وظائف وصفحات جديدة تتناسب مع متطلبات أزمة كورونا
- تطوير موقع الهيئة الرسمي مع متطلبات الوحدات التنظيمية المختلفة
- تطوير تطبيق الأجهزة الذكية
- اطلاق 3 أعداد لمجلة هيئة أسواق المال

- تطوير نظام تقييم الأداء السنوي
- نظام تظلمات الموظفين
- نظام شكاوى الموظفين
- نظام حصر بيانات متلقي لقاح (كوفيد-19) من موظفي الهيئة
- نظام تسجيل الحضور والانصراف من خلال بوابة الهيئة الداخلية
- نظام إدارة بيانات الموردين
- نظام تسجيل موردين جدد

خدمات الدعم الفني

- تقديم كافة أنواع خدمات الدعم الفني لكافة الأنظمة المتوفرة

طلبات الدعم الفني

1241
عن طريق نظام الدعم الفني

8718
عن طريق نظام مكالمات هاتفية

توفير
اشتراكات لإقامة الاجتماعات عن بعد من خلال منصتي Cisco و Zoom

تنفيذ **194**
اجتماعاً عن طريق برنامج ZOOM

إتاحة **190**
جهازاً لخدمة الاتصال بشبكة الهيئة من المنزل باستخدام (VPN)

مجال الحوكمة والالتزام

تطبيق

مشروع شهادة الآيزو في أمن المعلومات (ISO27001)

تطبيق

مشروع تطبيق معايير (GDPR)

تحديث

السياسات والإجراءات المتصلة بتقنية المعلومات لتتضمن سياسات وإجراءات إضافية تحاكي المقاييس العالمية في معيار (ISO27001)

تطبيق

مشروع برنامج إدارة استمرارية الأعمال بما يوافق المعيار العالمي (ISO22301)

تطوير الأداء وإدارة المخاطر

صلاحيات الاعتماد النهائي

- تحديث جداول صلاحيات الاعتماد النهائي في الهيئة بما يتوافق مع الضوابط والتعليمات والقواعد واجبة التطبيق، حيث تم إضافة 28 صلاحية جديدة ليصبح مجموع الصلاحيات 551 صلاحية.
- إضافة 25 صلاحية لمجلس المفوضين ليصبح مجموع صلاحيات مجلس المفوضين 151 صلاحية.

أدلة إجراءات العمل

- تم تطوير أدلة إجراءات عمل الوحدات التنظيمية بالهيئة بما يتوافق مع القواعد واجبة التطبيق.
- تم إضافة إجراءي عمل لقطاع الأسواق وإجراء عمل لكل من قطاع الإشراف وقطاع الخدمات المساندة، وبذلك يبلغ عدد إجراءات العمل للوحدات التنظيمية في الهيئة (252) إجراء عمل تتوزع وفق الجدول التالي:

القطاع/ الوحدة التنظيمية	عدد إجراءات العمل
مكتب الرقابة المالية	6
المكاتب التابعة للمدير التنفيذي	34
قطاع الشؤون القانونية	26
قطاع الأسواق	42
قطاع الإشراف	72
قطاع الخدمات المساندة	72
الإجمالي	**252**

مؤشرات الأداء التشغيلية

بلغ عدد مؤشرات الأداء التشغيلية 280 مؤشراً تتوزع وفق الجدول التالي:

القطاع/ الوحدة التنظيمية	مؤشرات الأداء
المكاتب التابعة للمدير التنفيذي	31
قطاع الخدمات المساندة	72
قطاع الشؤون القانونية	24
قطاع الإشراف	106
قطاع الأسواق	47
الإجمالي	**280**

إدارة المخاطر التشغيلية

- تم إجراء التنسيق المطلوب بين الوحدات التنظيمية المعنية لإطلاق المرحلة الأولى من النظام التقني لإدارة المخاطر التشغيلية في الهيئة "أمان" والذي يوفر منصة إلكترونية متكاملة يتم من خلالها تجميع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية داخل الهيئة وسبل معالجتها.
- إعداد ونشر فيديو توعوي عن إدارة المخاطر التشغيلية على البوابة الإلكترونية الداخلية للهيئة.

حوكمة مؤسسية

انطلاقاً من اعتبار الحوكمة مطلباً اساسياً لضمان تطور القطاع الحكومي كما أنها من أهم مرتكزات الإدارة الرشيدة لمختلف دول العالم، فقد قامت الهيئة بالاسترشاد بتطبيق قواعد الحوكمة على نفسها، أسوة بما هو معمول به في حوكمة الشركات وبما يتناسب وكونها إحدى المؤسسات الحكومية، حيث استمرت بتطبيق سياسة الإفصاح الكامل على مفوضيها وموظفيها لمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية لتحقيق أفضل حماية وتوازن بين أدائها لأعمالها ومصالح الأشخاص المرتبطين بها بما يضفي الطمأنينة ويعزز الشعور بالثقة في التعامل مع الآخرين عند قيامها بأعمال الرقابة عليهم، فما هو واقع الحوكمة لدى الهيئة خلال السنتين الماليتين الأخيرتين اللتين سبقتا السنة المالية موضوع التقرير الماثل؟

الهيئة: الأولى في حوكمة القطاع العام خلال السنة المالية (2019-2020)

في شهر نوفمبر 2020 صدر تقرير ديوان المحاسبة "الجزء الأول" الخاص بنتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المشمولة برقابته وحساباتها الختامية للسنة المالية 2019-2020 متضمناً في الفصل السابع منه الذي يحمل عنوان (حوكمة القطاع العام والشركات) بياناً لترتيب الجهات المشمولة بالرقابة في استيفاء متطلبات الحوكمة والنسبة المئوية لاستيفائها. وقد حصلت الهيئة على المركز الأول في ترتيب الجهات ذات الميزانيات المستقلة والبالغ عددها (16) جهة، في حين بلغ عدد الجهات الحكومية (63) جهة.

الهيئة: المركز الثاني في حوكمة القطاع العام خلال السنة المالية (2018-2019)

الإنجاز السابق لم يكن وليد السنة المالية آنفة الذكر، حيث سبق ذلك في العام السابق له صدور تقرير ديوان المحاسبة بشأن أهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية 2018-2019 والذي تضمن ترتيباً للجهات المشمولة برقابته من حيث تطبيق مبادئ الحوكمة، حيث بلغ عدد تلك الجهات (57) جهة حكومية. هذا، وقد وحصلت الهيئة على المركز الثاني.

التقرير تناول ثمانية مبادئ رئيسية للحوكمة متضمنة (102) بنداً فرعياً، تبين عدم استيفاء الهيئة لـ(24) بندٍ منها تم العمل على استيفاء متطلباتها خلال السنة المالية التالية.

الباب السابع

الرؤى والتطلعات المستقبلية

هيئة أسواق المال

يمكن القول بأن المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة وفق رؤية الكويت لعام 2035، وأداء الدور المنوط بالهيئة على صعيد تطوير الأداء الحكومي وبرامج عمل الحكومة، والتوصل إلى البنية الأساسية المطلوبة لأسواق المال في دولة الكويت والتي تمتلك مقومات التنافسية والجاذبية المطلوبة وتحسين المناخ الاستثماري المحلي على وجه العموم، تمثل المحددات الأساسية لرؤى الهيئة وتوجهاتها المستقبلية في الآجال البعيدة والمتوسطة والتي تسعى الهيئة لترجمتها مبادراتٍ ومشاريع تندرج في إطار إستراتيجيتها الراهنة التي مددت أجل نهايتها لنهاية مارس 2023 بفعل تداعيات جائحة كورونا، وكذلك إستراتيجيتها اللاحقة والتي تعكف على إعدادها في الوقت الراهن.

أما في المدى القريب، فهناك برامج ومشاريع تخصصية تندرج في إطار عمل الوحدات التنظيمية للهيئة تتكامل فيما بينها بما يخدم توجهاتها في الأجلين المتوسط والبعيد.

بصورةٍ عامة يمكن استعراض أبرز توجهات الهيئة لقادم السنوات وفق المسارات التالية:

توجهات تندرج في إطار تحقيق الرؤية التنموية (الكويت 2035)

تتمثل في مشاريع الهيئة الإستراتيجية التي سيتم العمل على استكمال إدراجها في الخطط الإنمائية للبلاد (2021/2020-2025/2024)، وهي:

- برنامج تطوير منظومة سوق المال .
- مشروع وضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية (FinTech) المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية.
- مشروع تأسيس كيان معرفي في قطاع أسواق المال.

توجهات تندرج في إطار تحقيق برامج عمل الحكومة وتطوير الأداء الحكومي

هناك العديد من البرامج والمبادرات والمقترحات للهيئة تستهدف المساهمة في تطوير الأداء الحكومي بمشاركة الجهات الوطنية الأخرى.

- توجهات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- تطوير أنظمة الإفصاح وتعزيز مقومات الشفافية.
- التحول الرقمي للخدمات الحكومية.
- تعزيز الحوكمة المؤسسية.
- تحسين ترتيب دولة الكويت في مؤشرات التنافسية العالمية وخلق بيئة استثمارية جاذبة.
- إقرار قانون الدين العام لإضافة أداة مالية لتحقيق السيولة من خلال إيجاد سوق ثانوية نشطة لأدوات الدين العام، وإشراك القطاع الخاص في عملية الطرح الأولي.
- تحقيق استدامة المالية العامة من خلال توفير بيئة ملائمة لتعزيز أرباح الجهات الحكومية المستثمرة في سوق المال عن طريق إدراج الشركات الحكومية والنفطية ذات القيمة المضافة في البورصة.
- تفعيل عمليات إصدار وتسويق أدوات الدين كالسندات والصكوك من قبل الحكومة والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة.
- تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق ثانوي لتمويل وإدراج هذه المشاريع وتسهيل تخارج ودخول المساهمين منها وإليها.

توجهات تنموية تستهدف الارتقاء بكفاءة بيئة الاستثمار المحلية

تم ترجمة تلك التوجهات إلى مشاريع بعضها تم الانتهاء من تنفيذه مؤخراً، أما بعضها الآخر فلايزال قيد التنفيذ إضافة إلى مشاريع لم يتم البدء بها، من أهمها:

- مشروع تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم.
- مشروع تأهيل كيانات البنى التحتية (CCP, CSD, SSF).
- مشروع تأهيل مقدمي خدمات الأوراق المالية (أعضاء البورصة وأعضاء المقاصة).
- مشروع تنفيذ الحسابات الفرعية وتطوير أنظمة الرقابة.
- مشروع وضع الضوابط والمتطلبات الخاصة بإصدار الترخيص لكل من (CCP, SSF, CSD).
- مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI.
- مشروع توفيق أوضاع الشركة الكويتية للمقاصة وتطبيق نظام ما بعد التداول.
- مشروع نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL .

أنشطة ومبادرات خاصة بالوحدات التنظيمية تخدم التوجهات التنموية الإستراتيجية

المجال القانوني

- مشروع تطوير عمليات القطاع القانوني.
- الاستمرار في تجميع المبادئ المستقرة في تطبيق أحكام قانون الهيئة، ولائحته التنفيذية، وكذلك المبادئ المستخلصة من العقود.
- تعزيز الثقافة القانونية.

المجال التنظيمي

- مشروع تطوير آلية المشاركة في الجمعيات العامة للشركات المدرجة في البورصة بما في ذلك التغييرات التي ستقوم بها الشركة الكويتية للمقاصة والهيئة في مرحلتي المشروع الأولى والثانية ، والتي من أبرزها:
  - إلزام الشركات المدرجة في السوق الأول بعقد الجمعيات العامة من خلال النظام الإلكتروني المتاح من قبل الشركة الكويتية للمقاصة.
  - تحديد يوم الاستحقاق للمشاركة في الجمعيات العامة بفترة معينة من يوم انعقاد الجمعية العامة للمساهمين.
  - تعريف "وكيل التصويت" والعمل على تعديل البنود الخاصة بالإفصاحات المتعلقة بتوكيل التصويت والاعلان ونتائج اجتماع الجمعية العامة (PROXY).
- إجراء دراسات تستهدف طرح أدوات ومنتجات استثمارية جديدة تتوافق مع المعايير العالمية قابلة للإدراج ودراسة مدى حاجة السوق لها وتأثيرها على الأطراف المعنية داخل الهيئة وخارجها، وذلك حسب نوع المنتج، والاستمرار بتطوير ها، ومتابعة توفيق أوضاعها مع الضوابط المستقبلية.
- إعداد دراسة تفصيلية متكاملة تشمل إشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لفهم طبيعة القطاع في دولة الكويت وإجراء مقارنة معيارية للتطبيقات الناجحة لتوثيق الدروس المستفادة وتحديات التطبيق، للوصول لمتطلبات الأطر التشريعية والقانونية الملائمة وكذلك التسهيلات المطلوبة لهذا النوع من المنشآت ودراسة جدوى إطلاق بورصة متخصصة لتشجيع الادراج وتوفير أدوات التمويل غير التقليدية المناسبة.

- مراجعة وتطوير الضوابط القائمة المتعلقة بكافة عمليات الإدراج والمنظمة في قواعد بورصات الأوراق المالية الكويتية واللائحة التنفيذية للهيئة بشكل دوري لخلق بيئة جاذبة لإدراج الشركات في البورصة.
- استكمال الإجراءات الخاصة بترخيص نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية، وكذلك آلية انتقال الترخيص الصادر للشركة الكويتية للمقاصة.
- تحليل التداولات الخاصة بكلٍ من (صناع السوق، التداولات على الهامش سوق خارج المنصة والاخفاقات المحتملة فيها، الأدوات المالية المتقدمة كالمشتقات ودراسة مدى تأثير تداولاتها على التداولات في السوق الرسمي).
- إجراء اختبارات الضغط (Stress Testing) بشكل دوري لضمان فعالية منظومة الحماية من المخاطر ومتابعة الضمانات المالية لأعضاء التقاص والتحقق من مطابقة المبالغ المحتسبة وفقا للطريقة المعتمدة من قبل الهيئة.
- تصنيف أعضاء التقاص وفقاً لمعدلات المخاطر التي تضفيها على أسواق المال وتحديد آلية التعامل معها.
- دراسة متطلبات جهات التصنيف العالمية بشكل دوري وبالأخص تلك المتعلقة بمستويات السيولة.
- إعداد النظم الآلية لكلٍ من (أسهم المنحة، أسهم الخزينة، تقرير ربع سنوي لأسهم الخزينة، الدعوة لحضور اجتماع هيئة حملة السندات / الصكوك).
- توفير بيئة خصبة لعمليات الاندماج والاستحواذ (تشريعية وتقنية)، وتطوير تلك العمليات دون الإخلال بمبدأ المنافسة والاحتكار، مع الإحاطة بالضمانات لتفادي تعارض المصالح وذلك حفاظاً على حقوق المساهمين، وحماية حقوق الأقلية، وتطوير عملية رصد الملكيات المباشرة وغير المباشرة للمسيطر على شركة مدرجة.
- تطبيق خطة الهيئة للتحول الرقمي.
- تنظيم عمليات انقسام الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية أو المرخص لها من قبل الهيئة.

المجال الرقابي

- إعداد آليات لتصنيف كلٍ من (شركات الاستثمار، شركات الوساطة المالية، مراقبي الحسابات، المدققين الشرعيين) للسنة المالية (2023/2022).
- إعداد دليل التفتيش الميداني، وإعداد خطط التفتيش بأنواعه " الشامل، محدد الغرض، التفتيش الميداني ذي الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وذلك للسنة المالية (2023-2022).
- دراسة تطوير آليات الرقابة عن المعلومات الجوهرية، والتعاون مع شركة البورصة لعرض ملكيات أسهم الأشخاص المطلعين ضمن موقع شركة البورصة.

المجال التوعوي

ستواصل الهيئة جهودها سواءً بمتابعة فعالياتها الدورية أو تنفيذ مبادرات توعوية جديدة، تستهدف بطبيعة الحال شرائح المستثمرين والمعنيين بأنشطة الأوراق المالية إضافةً إلى فئات مجتمعية مختلفة.

مجال التعاون المحلي والدولي

- تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية في دولة الكويت، ومواصلة جهود التنسيق مع بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة تنفيذاً لمذكرات التفاهم الموقعة معهما. والعمل جارٍ على إبرام مذكرات تفاهم مع جهاتٍ رقابية أخرى في الكويت.
- التنسيق المطلوب مع كلٍ من: الشركة الكويتية للمقاصة، وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية، ووزارة التجارة والصناعة للقيام بالتعديلات الخاصة بمشروع تطوير آلية المشاركة في الجمعيات العامة للشركات المدرجة في البورصة.

- متابعة جهود التنسيق المشتركة مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) لرفع نسبة المطابقة مع مبادئ الأيسكو. وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية لتحسين ترتيب دولة الكويت في مؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية.
- توقيع اتفاقيات تعاون فني مع هيئات أسواق مال عالمية لمواكبة ما يصدر عنها من نظم وتعليمات وضوابط وقوانين جديدة خاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي لتكون الهيئة متماشية وفق المعايير والممارسات العالمية، وفتح مجال تدريب منتسبي الهيئة مع تلك الهيئات.
- المشاركة في فعاليات دولية تتصل بمهام الهيئة، ومواصلة تبادل البيانات والمعلومات مع جهاتٍ إقليمية ودولية.

مجال بيئة العمل الداخلية:

- مواصلة مراجعة كافة العمليات المالية بالهيئة للتأكد من صحة الإجراءات المتبعة ومطابقتها للتشريعات المطبقة.
- إطلاق أنظمة تقنية وقواعد بيانات مركزية خاصة بمؤشرات الأداء التشغيلية لجميع الوحدات التنظيمية في الهيئة بعد الانتهاء من أتمتة إجراءات عملها.
- العمل على تطوير نظام إدارة المخاطر التشغيلية "أمان" وإطلاق المرحلة الثانية من النظام لتتضمن متابعة المخاطر التشغيلية وإعداد التقارير بشأنها.
- نشر وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية في الهيئة.

الباب الثامن

البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2021-2020

هيئة أسواق المال

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
وتقرير مراقب الحسابات المستقل

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
وتقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2 - 1
بيان المركز المالي	3
بيان الدخل الشامل	4
بيان التغيرات في صافي الموجودات	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	22 - 7

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه
شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويـت
هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965+
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال

هيئة عامة مستقلة

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لهيئة أسواق المال (هيئة عامة مستقلة) "الهيئة" والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2021 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية، والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للهيئة كما في 31 مارس 2021 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، كما التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

فقرة توضيحية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (10) من هذه البيانات المالية والذي يبين عدم التأكد حول ما سوف تسفر عنه التسوية النهائية بين هيئة أسواق المال ووزارة المالية فيما يتعلق بالمبلغ المستحق لوزارة المالية مقابل استغلال مبنى السوق خلال الفترة من 11 مايو 2015 وحتى 31 مارس 2018. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بذلك الأمر.

مسئوليات الإدارة والمسئولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسئولية تقييم قدرة الهيئة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم يتقرر تصفية الهيئة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسئولين عن الحوكمة مسئولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للهيئة.

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس المفوضين (تتمة)
هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الإهمال أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الهيئة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الهيئة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الهيئة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع المسئولين عن الحوكمة، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بالنطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 23 يونيو 2021

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2021

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2021	2020
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حسابات جارية بالبنوك		1,114,280	7,077,344
ودائع لأجل	5	134,171,184	112,974,762
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	6	1,657,097	2,686,644
		136,942,561	122,738,750
الموجودات غير المتداولة			
حق استخدام أصول مستأجرة	7	2,133,880	3,200,818
موجودات غير الملموسة	8	172,183	310,082
ممتلكات ومعدات	9	2,462,749	1,944,311
		4,768,812	5,455,211
مجموع الموجودات		141,711,373	128,193,961
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	10	8,953,704	7,366,017
مستحق لوزارة المالية	11	4,000,000	4,000,000
التزامات مقابل عقود تأجير	7	1,124,018	1,064,265
		14,077,722	12,430,282
المطلوبات غير المتداولة			
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		10,718,753	8,895,965
مستحق لوزارة المالية	11	11,402,451	15,229,102
التزامات مقابل عقود تأجير	7	1,187,126	2,311,142
		23,308,330	26,436,209
مجموع المطلوبات		37,386,052	38,866,491
صافي الموجودات		104,325,321	89,327,470
يتم تمويله كما يلي: -			
رأس المال التشغيلي	12	40,000,000	40,000,000
الاحتياطي العام	12	89,327,470	71,518,636
صافي خسارة السنة		(25,002,149)	(22,191,166)
		104,325,321	89,327,470

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

أ.د. أحمد عبدالرحمن الملحم
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال
والمدير التنفيذي

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 مارس 2021

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2021	2020
الإيرادات			
رسوم التراخيص والغرامات	13	2,049,273	2,507,135
إيرادات فوائد		3,203,542	4,221,170
إيرادات أخرى		24,807	146,254
اجمالي الإيرادات		5,277,622	6,874,559
المصروفات والأعباء الأخرى			
تكاليف موظفين	14	25,751,183	23,432,454
مصروفات إدارية أخرى	15	2,800,986	3,510,241
استهلاكات وإطفاءات	7و8و9	1,727,602	2,123,030
إجمالي المصروفات		30,279,771	29,065,725
صافي خسارة السنة		(25,002,149)	(22,191,166)
بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة		(25,002,149)	(22,191,166)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

بيان التغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 مارس 2021

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	رأس المال التشغيلي	الاحتياطي العام	المجموع
الرصيد كما في 1 أبريل 2019	40,000,000	21,595,186	61,595,186
التعديلات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	-	(115,337)	(115,337)
الرصيد كما في 1 أبريل 2019 المعدل	40,000,000	21,479,849	61,479,849
صافي خسارة السنة	-	(22,191,166)	(22,191,166)
تمويل الاحتياطات النقدية (إيضاح 12)	-	50,038,787	50,038,787
الرصيد كما في 31 مارس 2020	40,000,000	49,327,470	89,327,470
الرصيد كما في 1 أبريل 2020	40,000,000	49,327,470	89,327,470
صافي خسارة السنة	-	(25,002,149)	(25,002,149)
تمويل الاحتياطات النقدية (إيضاح 12)	-	40,000,000	40,000,000
الرصيد كما في 31 مارس 2021	40,000,000	64,325,321	104,325,321

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2021	2020
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي خسارة السنة		(25,002,149)	(22,191,166)
تسويات:			
فوائد		320,637	203,864
خسائر الائتمان المتوقعة	6	308,026	-
إيرادات فوائد		(3,203,542)	(4,221,170)
استهلاكات وإطفاءات	7و8و9	1,727,602	2,123,030
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المكون خلال السنة	14	2,075,964	1,876,516
خسارة العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		(23,773,462)	(22,208,926)
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى		77,972	(553,203)
المسدد من المستحق لوزارة المالية		(4,000,000)	-
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		1,587,687	(646,156)
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(26,107,803)	(23,408,285)
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المدفوع خلال السنة		(253,176)	(152,909)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(26,360,979)	(23,561,194)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إيرادات فوائد محصلة		3,847,091	2,551,261
ودائع لأجل		(21,196,422)	(22,300,163)
المدفوع لاقتناء موجودات غير الملموسة	8	(111,085)	(100,362)
المدفوع لاقتناء ممتلكات ومعدات	9	(930,117)	(1,322,223)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		-	213
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(18,390,533)	(21,171,274)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
تمويل الاحتياطات النقدية	12.1	40,000,000	40,000,000
صافي المحصل من خصخصة البورصة	12.2	-	10,038,787
المدفوع من التزام الإيجار		(1,211,552)	(1,211,552)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		38,788,448	48,827,235
صافي التغير في النقد والنقد المعادل		(5,963,064)	4,094,767
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		7,077,344	2,982,577
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة		1,114,280	7,077,344

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. نبذة عن الهيئة

تأسست هيئة أسواق المال "الهيئة" بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والصادر بتاريخ 21 فبراير 2010 كهيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة. بتاريخ 4 مايو 2015، تم صدور القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية. وقد تم نشر القانون بالجريدة الرسمية في 10 مايو 2015.

تهدف الهيئة إلى ما يلي:

- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
- تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
- تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
- العمل على ضمان الإلتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.
- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.

وفقاً لأحكام المادة (24) من القانون رقم 7 لسنة 2010، يحظر على الهيئة القيام بأي عمل تجاري. كما لا يجوز لها إقراض الأموال أو إصدار الأوراق المالية أو الاستثمار فيها.

إن عنوان الهيئة المسجل هو: صندوق بريد رقم 3913 الصفاة، 13040 الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بتاريخ 23 يونيو 2021.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية بما لا يخالف أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية. تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية. تم تطبيق السياسات المحاسبية أدناه على أساس متماثل لكل السنوات المعروضة باستثناء ما تم الإشارة إليه بإيضاح 2.2 حول تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2.1 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق بعض المعايير والتعديلات التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8: تعريف المعلومات الجوهرية

تقدم هذه التعديلات تعريفاً جديداً للمعلومات الجوهرية الذي يبين أن "المعلومات تعتبر جوهرية في حالة إذا كان حذفها أو عدم صحة التعبير عنها أو إخفائها من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية ذات الغرض العام استناداً إلى تلك البيانات المالية بما يقدم معلومات مالية عن المنشأة القائمة بإعدادها". توضح التعديلات أن اتصاف المعلومات بالجوهرية يعتمد على طبيعة وحجم المعلومات سواء بصورة فردية أو بالاندماج مع المعلومات الأخرى في سياق البيانات المالية. ويكون عدم صحة التعبير عن المعلومات جوهريا إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون. لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية للهيئة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: تعريف الأعمال

توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 أنه لكي يتم اعتبار مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات كأعمال، فإنه ينبغي أن تتضمن، كحد أدنى، المدخلات والإجراءات الجوهرية التي تجتمع معاً لتساهم بصورة جوهرية في القدرة على الوصول إلى المخرجات. علاوة على ذلك، فقد أوضح هذا المعيار أنه يمكن أن تتواجد الأعمال دون تضمين كافة المدخلات والإجراءات الضرورية لإيجاد المخرجات. لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية للهيئة.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16: امتيازات التأجير المتعلقة بفيروس كوفيد-19

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2020 امتيازات التأجير المتعلقة بفيروس كوفيد-19 - تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير. تمنح التعديلات إعفاءً للمستأجرين من تطبيق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية 16 بشأن المحاسبة عن تعديل عقد التأجير بما يعكس امتيازات التأجير الناشئة كنتيجة مباشرة لتفشي وباء كوفيد-19. نظراً لكونه مبرراً عملياً، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان امتياز التأجير المتعلق بفيروس كوفيد-19 والممنوح من المؤجر يمثل تعديلا لعقد التأجير أم لا. يقوم المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار باحتساب أي تغيير في مدفوعات التأجير الناتجة عن امتياز التأجير المتعلق بكوفيد-19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16، إذا لم يمثل التغيير تعديلا لعقد التأجير.

تطبق الوسيلة العملية فقط على إعفاءات الإيجار التي تحدث كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد-19 وفقط في حال استيفاء جميع الشروط التالية:

أ) أن ينتج عن التغيير في دفعات الإيجار مقابل عقد إيجار معدل يساوي إلى حد كبير أو يقل عن مقابل عقد الإيجار الذي يسبق التغيير مباشرة؛

ب) أن يؤثر أي تخفيض في دفعات الإيجار فقط على الدفعات المستحقة في الأساس في أو قبل 30 يونيو 2021 (تستوفي إعفاءات الإيجار هذا الشرط إذا نتج عنها تخفيض في دفعات الإيجار في أو قبل 30 يونيو 2021 وزيادة في دفعات الإيجار التي تمتد إلى ما بعد 30 يونيو 2021)؛ و

ج) ألا يطرأ تغيير جوهري على الشروط والأحكام الأخرى لعقد الإيجار.

لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية للهيئة.

الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018

إن الإطار المفاهيمي لا يمثل معياراً أو لا يتجاوز أي من المفاهيم الواردة به المفاهيم أو المتطلبات الواردة في أي معيار. إن الغرض من الإطار المفاهيمي هو مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع المعايير ومساعدة القائمين بإعداد هذه المعايير على وضع سياسات محاسبية مماثلة حينما لا يوجد معيار مطبق وكذلك مساعدة كافة الأطراف على استيعاب وتفسير المعايير. سيؤثر هذا على تلك الشركات التي قامت بتطوير سياساتها المحاسبية استناداً إلى الإطار المفاهيمي. يتضمن الإطار المفاهيمي المعدل بعض المفاهيم الجديدة ويقدم تعريفات حديثة وكذلك معايير الاعتراف بالموجودات والمطلوبات ويوضح أيضاً بعض المفاهيم الهامة. لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية للهيئة.

2.1.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولكن غير سارية المفعول بعد

كما في تاريخ التصريح بهذه البيانات المالية، لم تطبق الهيئة المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	سارية على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة.	تُطبق التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 - إطار المفاهيم كمرجع	تسري التعديلات التي أُجريت على عمليات اندماج الأعمال التي يكون لها تاريخ استحواذ في أو بعد بداية الفترة السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. يُسمح بالتطبيق المبكر إذا طبقت المنشأة كافة المراجع الأخرى المحدثة (التي نشرت مع النسخة المحدثة من إطار المفاهيم) في نفس التاريخ أو مبكرًا عنه.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 الممتلكات والآلات والمعدات: عائدات ما قبل الاستخدام المزمع.	تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37: العقود التي تحقق خسارة - تكلفة الوفاء بالعقد.	تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	سارية على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2018–2020: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 1 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة، والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية، والمعيار الدولي للتقارير المالية 16عقود الإيجار، ومعيار المحاسبة الدولي 41 الزراعة	تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع الإدارة أن ينتج عن تطبيق المعايير المبينة أعلاه أثر مادي في البيانات المالية للهيئة في الفترات المستقبلية.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح الهيئة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

تصنيف الموجودات المالية

تصنف الهيئة موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم تصنيف الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل والذمم والأرصدة المدينة الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

لم تقم الهيئة بتصنيف أي من موجوداتها المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كموجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأدوات الدين، وتوزيع إيرادات الفائدة على الفترات ذات الصلة.

بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي هو الذي يخصم تحديداً المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة، بالإضافة إلى العلاوات والخصومات الأخرى) بدون الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو فترة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً بالنسبة لإجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان يتم احتسابه عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى مقدار التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منه المبالغ المسددة من أصل المبلغ، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأي فرق يتم تسويته بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق معدل بأي مخصص خسارة. على الجانب الآخر، فإن إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل مخصص الخسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي فترات التقرير اللاحقة، إذا تحسنت المخاطر الائتمانية الناتجة عن الأدوات المالية ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، تعترف الهيئة بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي منذ الاعتراف المبدئي.

لا تعود طريقة الاحتساب إلى إجمالي الأصل المالي حتى في حالة تحسن المخاطر الائتمانية لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل.

انخفاض قيمة موجودات مالية

قامت الهيئة بتطبيق المنهج المبسط وقياس مخصص الخسارة للذمم المدينة بمبلغ يعادل قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة المالية. تقدر الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة باستخدام جدول للمخصصات بالرجوع إلى تجارب التعثر في السداد السابقة للمدين وتحليل المركز المالي الحالي للمدين المعدل بعوامل تتعلق بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة لمجالات الأنشطة التي يزاول فيها المدينون أنشطتهم وتقييم التوجه الحالي والمتوقع للظروف كما في تاريخ التقرير.

تقوم الهيئة بشطب الذمم المدينة عند وجود معلومات تشير إلى أن المدين يواجه صعوبات مالية ولا يوجد احتمال واقعي للاسترداد أو عندما يخضع المدين لعملية تصفية أو دخوله في إفلاس أو مضى على استحقاق الذمم المدينة أكثر من 180 يوم.

تطبق الهيئة المنهج العام لتكوين مخصصات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لما نص عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 9، فيما يتعلق بالأدوات المالية ضمن النقد والأرصدة لدى البنوك. تستخدم الهيئة التصنيف الائتماني وفقاً لوكالات تصنيف خارجية لتقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها هذه الموجودات المالية ويتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم الهيئة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام الهيئة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، تقوم الهيئة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت الهيئة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، تستمر الهيئة في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالتزام مالي مضمون بمقدار المتحصلات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ المقابل المستلم والمستحق في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة أو القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية التي لا تصنف ضمن البنود التالية، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:

1) المقابل النقدي المحتمل في عملية اندماج الأعمال؛
2) محتفظ بها للمتاجرة؛
3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم الهيئة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإعفاء من التزامات الهيئة أو الغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النقدي المدفوع والمستحق، في بيان الدخل.

2.3.2 الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم الإطفاء بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإطفاء في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم حذف الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عند ثبوت عدم وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقدار الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الدفترية للأصل المستبعد، ويتم إدراجها في بيان الدخل الشامل.

2.3.3 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

يتم احتساب استهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة. يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمعدات إلى قيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية المقدرة.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمعدات في بيان الدخل بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

تدرج الموجودات قيد التنفيذ ضمن بند الممتلكات والمعدات حتى يتم استكمالها وتجهيزها لتكون صالحة للاستخدام، وفي هذا التاريخ يتم إعادة تبويبها ضمن الموجودات المشابهة لها، ويتم البدء في احتساب استهلاك لها اعتباراً من ذلك التاريخ.

2.3.4 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها.

في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية.

ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل مباشرة.

2.3.5 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الهيئة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.6 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص للمبالغ الواجبة الدفع نظير مكافأة نهاية الخدمة / مخصص أرصدة الإجازات لجميع العاملين المدرجين في كشف الرواتب بالهيئة عن فترات خدماتهم المتجمعة في تاريخ المركز المالي (نهاية كل سنة مالية) طبقاً للقواعد المعتمدة من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

إن هذا الالتزام غير ممول ويتم احتسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام الهيئة.

2.3.7 تحقق الإيراد

يتم الاعتراف بالإيرادات فى نقطة زمنية محددة أو على مدار زمنى كما يلى:

- يتم إثبات إيرادات الهيئة المترتبة على تقديم الخدمات عندما يتم تنفيذ الخدمة المتعاقد عليها، ويتم إثبات الإيرادات المتعلقة بالغرامات عندما يمكن قياسها بشكل موثوق به وكذلك عند التأكد من امكانية التحصيل وذلك بمقتضى أحكام قضائية نهائية.
- يتم الاعتراف بإيرادات رسوم التراخيص وإيرادات استثمار فوائض الأموال على مدى زمني.
- يتم الاعتراف بإيرادات رسوم الإدراج وحصة من عمولة التداول والغرامات المالية في نقطة زمنية محددة.

2.3.8 المحاسبة عن عقود الإيجار

عندما تكون الهيئة هي الطرف المستأجر

تحدد الهيئة عند بدء العقد ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن إيجار. تعترف الهيئة بأصل حق الاستخدام والتزام مقابل عقد الإيجار في التاريخ الذي يكون فيه الأصل متاحاً للاستخدام من قبل الهيئة (تاريخ بدء العقد).

اعتباراً من ذلك التاريخ، تقوم الهيئة بقياس حق الاستخدام بالتكلفة والتي تتكون من:

- قيمة القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار.
- أي دفعات إيجارية مسددة في أو قبل تاريخ بدء مدة عقد الإيجار، ناقصاً أي حوافز إيجار مقدمة.
- أي تكاليف مباشرة أولية؛ و
- تقدير للتكاليف التي سيتم تكبدها لإعادة الأصل محل العقد إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة، ويجب الاعتراف بها على أنها جزء من تكلفة أصل "حق الاستخدام" عندما تتكبد الهيئة الالتزام بتلك التكاليف المتكبدة في تاريخ بدء مدة العقد أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

في تاريخ بدء مدة العقد يتم قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية للدفعات الايجارية غير المسددة في ذلك التاريخ. اعتباراً من ذلك التاريخ، يتم خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا أمكن تحديد هذا المعدل بسهولة. إذا كان لا يمكن تحديده بسهولة، تستخدم الهيئة معدل اقتراضها الإضافي.

تتكون الدفعات الايجارية المتضمنة في قياس التزام عقد الإيجار من للدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار والتي لم تسدد في تاريخ بدء مدة العقد:

- الدفعات الثابتة (بما في ذلك دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة.
- دفعات عقد إيجار متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل.
- مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، و
- دفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم الاعتراف بدفعات إيجارات عقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصروف في بيان الدخل.

عند تحمل الهيئة التزام مقابل تكاليف إزالة الأصل المستأجر أو رده إلى المكان الذي يقع فيه أو إعادة موقع الأصل المعني للحالة المطلوبة وفقاً لشروط وأحكام عقد الإيجار، يتم تكوين مخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37. يتم إدراج التكاليف ضمن قيمة أصل حق الاستخدام ذو الصلة، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

القياس اللاحق

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس الهيئة أصل حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي للأصل ومدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. تحدد الهيئة ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة وتعترف بأي خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة في بيان الدخل. يبدأ الاستهلاك عند تاريخ بدء مدة عقد الإيجار.

تطبق الهيئة معيار المحاسبة الدولي 36 لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة ويتم المحاسبة عن أي خسارة محددة ناتجة عن الانخفاض في القيمة كما هو مبين في إيضاح 2.3.4.

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس الهيئة التزام عقد الإيجار عن طريق زيادة القيمة الدفترية بما تعكس أثر الفائدة على التزام عقد الإيجار وتخفيض القيمة الدفترية بما يعكس أثر دفعات عقد الإيجار المسددة.

تعيد الهيئة قياس التزام عقد الإيجار (وتقوم بإجراء التسوية الملائمة على أصل حق الاستخدام ذي الصلة) عند:

- تغير مدة عقد الإيجار أو عندما يكون هناك حدث مهم أو عندما يطرأ تغيير في الظروف نتيجة التغير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغيرات التي طرأت على المؤشر أو المعدل أو الدفعات المتوقعة للقيمة المتبقية المكفولة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير معدل (ما لم يكن تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغير في معدل الفائدة ذو الطبيعة المتغيرة، وفي هذه الحالة يتم استخدام سعر الخصم المعدل).
- تعديل عقد الإيجار وعدم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار استناداً إلى مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام سعر الخصم المعدل في التاريخ الفعلي للتعديل.

توزع كل دفعة إيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل على بيان الدخل خلال مدة عقد الإيجار كي تنتج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة. إن معدل الفائدة الدوري الثابت هو معدل الخصم المستخدم في القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار.

بالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري أو أكثر مع مكون غير إيجاري واحد أو أكثر، يجب على المستأجر توزيع المقابل المالي في العقد على كل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري، والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الايجارية.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

عندما تكون الهيئة هي الطرف المؤجر

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تكون فيها الهيئة هي الطرف المؤجر كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي. عندما تنقل شروط عقد الإيجار كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي.

وتصنف كافة عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

يتم الاعتراف بإيراد التأجير من عقود الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدار مدة عقد الإيجار. يتم إضافة التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم إطفائها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

عندما يشتمل العقد على مكونات إيجاريه وغير إيجاريه، تطبق الهيئة المعيار الدولي للتقارير المالية 15 لتوزيع مقابل العقد على كل مكون.

2.3.9 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية باستخدام عملة البيئة الاقتصادية التي تقوم الهيئة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية.

يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل.

3. إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

إن أنشطة الهيئة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر التغير في القيمة العادلة ومخاطر التغير في معدلات الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناتجة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تشمل مخاطر السوق ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الأسعار.

تقوم الهيئة برصد وإدارة مخاطر السوق من خلال الإشراف المنتظم على ظروف السوق والتغيير في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السوق.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في خطر التغير في قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

كما في 31 مارس 2021 و2020 لا تتعرض الهيئة لذلك الخطر نظراً لعدم وجود موجودات أو مطلوبات مادية مقومة بعملة أجنبية.

مخاطر القيمة العادلة

إن مخاطر القيمة العادلة هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

كما في 31 مارس 2021 و2020 لا توجد موجودات مالية معرضة لذلك الخطر حيث أنه لا يجوز للهيئة الاستثمار في كافة الأوراق المالية كالأسهم والسندات والمشتقات المالية ووحدات الصناديق الاستثمارية.

مخاطر معدلات الفائدة

هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار معدلات الفائدة في السوق.

وفقاً لقرار من مجلس مفوضي الهيئة، بإمكان الهيئة استثمار فوائضها المالية في الودائع المصرفية بالعملة المحلية (الدينار الكويتي) فقط، و تشمل الودائع المصرفية البنوك المحلية بما يحقق للهيئة أعلى العوائد بأقل مخاطر ممكنة.

تقوم الهيئة بمراعاة المبادئ الأساسية التالية عند استثمار فوائض الأموال الخاصة بها:

- المخاطر
- السيولة
- الربحية

وعليه، تراعي الهيئة في تحديد استثماراتها أن تكون منخفضة المخاطر (المخاطر) وأن تكون ذات قابلية عالية للتسييل بأسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة (السيولة) وبحيث تحقق أكبر عائد ممكن على الاستثمار (الربحية).

بلغت الموجودات المالية المحملة بأسعار فائدة مبلغ 134,171,184 دينار كويتي كما في 31 مارس 2021 (112,974,762دينار كويتي كما في 31 مارس 2020).

في حالة تغير سعر الفائدة بمقدار 0.5% سوف يتغير صافي الربح بمقدار 670,855 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 مارس 2021 (564,874 دينار كويتي - 2020).

مخاطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة الهيئة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الهيئة. لا يجوز للهيئة منح القروض بأي شكل من الأشكال.

تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والودائع لاجل والذمم والارصدة المدينة الأخرى .

تقوم الهيئة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والودائع لدى البنوك من خلال التعامل مع مؤسسات مالية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة.

تقوم الهيئة بمراعاة توزيع الاستثمار في أكثر من مؤسسة مصرفية لتجنب مخاطر التركز، بحيث لا تتجاوز قيمة الأموال المستثمرة لدى أي مؤسسة مصرفية النسب المنصوص عليها في اللوائح الداخلية من اجمالي الأموال التي يتم استثمارها.

مخاطر السيولة

هي خطر عدم قدرة الهيئة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

طبقاً للمادة (21) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته اللاحقة، يكون للهيئة احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل لمقابلة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء بناءا على اقتراح مجلس المفوضين مقدار هذه الاحتياطيات وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيات، فإذا وصلت إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزانة العامة للدولة، وإذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص (إيضاح 12).

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من الهيئة والواردة في إيضاح رقم (2) يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة والافتراضات الرئيسية التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية:

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الهيئة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ينطوي تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على استخدام ملحوظ للبيانات الداخلية والخارجية والافتراضات. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2.3.1 انخفاض قيمة الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

مطلوبات محتملة/ مطلوبات

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخرج بالكامل عن سيطرة الهيئة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه لقاء أي مطلوبات محتملة يستند إلى تقديرات الإدارة.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة والأعمار الإنتاجية

تقوم إدارة الهيئة سنوياً باختبار انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة طبقاً للسياسات المحاسبية المبيّنة في إيضاح 2.3.4 يتم تحديد القيمة الممكن استردادها لأصل فردي على أساس طريقة القيمة المستخدمة. تستخدم هذه الطريقة توقّعات حول التدفقات النقدية المقدّرة على مدى العمر الإنتاجي المقدّر للأصل المخصوم وفقاً لمعدّلات السوق.

تقوم إدارة الهيئة بتحديد الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة ومبلغ الاستهلاك والإطفاء المتعلق بها. سيتغير كل من مبلغ الاستهلاك والإطفاء المحمل للسنة بشكل كبير إذا كان العمر الإنتاجي الفعلي يختلف عن العمر الإنتاجي المتوقّع للأصل.

خصم دفعات الإيجارات

يتم خصم دفعات الإيجارات باستخدام سعر الفائدة الإضافي على الاقتراض للهيئة. طبقت الإدارة أحكام وتقديرات لتحديد سعر الفائدة الإضافي على الاقتراض عند بدء تطبيق معيار 16.

5. ودائع لأجل

يتمثل رصيد الودائع لأجل كما في 31 مارس 2021 في ودائع لدى بنوك محلية بالدينار الكويتي وتستحق خلال فترات تزيد عن ثلاثة أشهر. بلغ متوسط معدل الفائدة على الودائع لأجل 1.89%، كما في 31 مارس 2021 (3.64% كما في 31 مارس 2020).

يتم تقييم الودائع لأجل بأنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة لأن هذه البنوك تخضع لرقابة من قبل البنك الكويت المركزي. وبناءً عليه، تقوم الهيئة بتقدير مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى البنوك والودائع لاجل في نهاية السنة المالية بمبلغ يساوي 12 شهراً من الخسائر الائتمانية المتوقعة.

6. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

	2021	2020
إيرادات مستحقة	1,682,666	2,313,516
مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة	(308,026)	-
	1,374,640	2,313,516
مصروفات مدفوعة مقدماً	123,028	142,911
تأمينات مستردة	96,918	96,918
أرصدة مدينة أخرى	62,511	133,299
	1,657,097	2,686,644

فيما يلي حركة مخصص خسائر الائتمان خلال السنة:

	2021	2020
الرصيد كما في 1 ابريل	-	-
تدعيم مخصصات وخسائر الإئتمان (إيضاح 15)	308,026	-
الرصيد كما في 31 مارس	308,026	-

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

7. حق استخدام أصول مستأجرة

قامت الهيئة باعتبارها طرف مستأجر بتأجير مقر إقامتها، تم ابرام عقود الايجار لفترات ثابتة مع إمكانية التجديد بموافقة الطرفين.

	مباني
التكلفة	
الرصيد كما في 1 أبريل 2019	4,267,758
الرصيد كما في 31 مارس 2020	4,267,758
الرصيد كما في 31 مارس 2021	4,267,758
الإطفاء المتراكم	
الرصيد كما في 1 أبريل 2019	-
إطفاءات	1,066,940
الرصيد كما في 31 مارس 2020	1,066,940
إطفاءات	1,066,940
الرصيد كما في 31 مارس 2021	2,133,880
صافي القيمة الدفترية	
31 مارس 2021	2,133,880
31 مارس 2020	3,200,818
الأعمار الإنتاجية (سنة)	5

التزامات مقابل عقود تأجير المخصومة	**2021**	**2020**
مبالغ مستحقة السداد خلال 12 شهر	1,124,018	1,064,265
مبالغ مستحقة السداد بعد 12 شهر	1,187,126	2,311,142
	2,311,144	3,375,407

تحليل فترات الاستحقاق غير المخصومة	**2021**	**2020**
خلال سنة	1,211,552	1,211,552
أكثر من سنة ولا يتجاوز 5 سنوات	1,211,553	2,423,105
	2,423,105	3,634,657

يوضح الجدول أدناه الأنواع المختلفة للمصروفات المرتبطة بالإيجارات والمدرجة في بيان الدخل:

	2021	**2020**
مصروف إطفاءات حق استخدام أصول	1,066,938	1,066,940
مصروفات فوائد التزامات إيجارات	147,289	203,864
مصروفات إيجارات أقل من سنة (إيضاح 15)	53,670	49,710
	1,267,897	1,320,514

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

8. موجودات غير الملموسة

	برامج	موجودات قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة			
الرصيد كما في 1 أبريل 2019	3,457,428	39,147	3,496,575
اضافات	25,600	74,762	100,362
المحول من موجودات قيد التنفيذ	60,080	(60,080)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2020	3,543,108	53,829	3,596,937
اضافات	46,806	64,279	111,085
المحول من موجودات قيد التنفيذ	56,607	(56,607)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2021	3,646,521	61,501	3,708,022
الإطفاء المتراكم			
الرصيد كما في 1 أبريل 2019	2,935,002	-	2,935,002
إطفاءات	351,853	-	351,853
الرصيد كما في 31 مارس 2020	3,286,855	-	3,286,855
إطفاءات	248,984	-	248,984
الرصيد كما في 31 مارس 2021	3,535,839	-	3,535,839
صافي القيمة الدفترية			
31 مارس 2021	110,682	61,501	172,183
31 مارس 2020	256,253	53,829	310,082
الأعمار الإنتاجية (سنة)	4 -3		

9. ممتلكات ومعدات

	تحسينات مباني	أثاث وتركيبات وأجهزة	موجودات قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة				
الرصيد كما في 1 أبريل 2019	1,739,249	2,238,182	167,010	4,144,441
إضافات	-	96,492	1,225,731	1,322,223
استبعادات	(342)	(93,232)	-	(93,574)
المحول من موجودات قيد التنفيذ	-	61,509	(61,509)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2020	1,738,907	2,302,951	1,331,232	5,373,090
إضافات	-	178,627	751,490	930,117
استبعادات	-	(2,531)	-	(2,531)
المحول من موجودات قيد التنفيذ	-	90,426	(90,426)	-
الرصيد كما في 31 مارس 2021	1,738,907	2,569,473	1,992,296	6,300,676
الاستهلاك المتراكم				
الرصيد كما في 1 أبريل 2019	1,265,873	1,552,030	-	2,817,903
استهلاك	348,407	355,830	-	704,237
استبعادات	(295)	(93,066)	-	(93,361)
الرصيد كما في 31 مارس 2020	1,613,985	1,814,794	-	3,428,779
استهلاك	89,060	322,619	-	411,679
استبعادات	-	(2,531)	-	(2,531)
الرصيد كما في 31 مارس 2021	1,703,045	2,134,882	-	3,837,927
صافي القيمة الدفترية				
31 مارس 2021	35,862	434,591	1,992,296	2,462,749
31 مارس 2020	124,922	488,157	1,331,232	1,944,311
الأعمار الإنتاجية (سنة)	5	5 – 4		

بناءً على قرار المجلس البلدي بتاريخ 4 أبريل 2016، تم الموافقة على الطلب المقدم من هيئة أسواق المال لتخصيص موقع بمساحة (3800 م²) لإنشاء مقر رئيسي للهيئة مجاناً، وذلك شريطة استيفاء بعض الشروط المحددة من قبل المجلس البلدي.

تتضمن الموجودات قيد التنفيذ مبلغ 1,803,621 دينار كويتي تتمثل في المبالغ المسددة مقابل أعمال استشارات والتصاميم لإنشاء المقر الرئيسي للهيئة.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

10. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2021	2020
مخصص الإجازات	4,524,709	2,999,753
مخصصات ومصروفات مستحقة**	1,837,957	1,808,407
إيرادات مقبوضة مقدماً*	1,598,305	1,768,481
ذمم دائنة	531,356	256,913
أرصدة دائنة أخرى	461,377	532,463
	8,953,704	7,366,017

* يتمثل رصيد الإيرادات المقبوضة مقدماً في مبالغ رسوم التراخيص السنوية المقبوضة مقدماً عن رسوم تجديد التراخيص السنوية لشركات الوساطة والشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، بالإضافة إلى قيمة المخالفات المحصلة الصادر بحقها قرارات من مجلس التأديب لحين الانتهاء من فترة الطعون القانونية.

* ** يتضمن رصيد مخصصات ومصروفات مستحقة مبلغ 1,222,644 دينار كويتي كما في 31 مارس 2021 (1,222,644 دينار كويتي كما في 31 مارس 2020) تتمثل في إيرادات الإيجارات المحصلة من مستأجري مبنى السوق حيث قررت الهيئة عدم الاعتراف بإيرادات مبنى السوق المحصلة من قبل السوق بعد تاريخ 1 يناير 2014 (تاريخ انتهاء حق استغلال المبنى) وحتى تاريخ 3 أكتوبر 2016 وذلك لحين البت في أحقية الاعتراف بتلك الإيرادات والوصول الى تسوية نهائية مع وزارة المالية فيما يتعلق بالقيمة الايجارية لمبنى السوق للفترة من 11 مايو 2015 وحتى 31 مارس 2018. هذا وقد قامت الهيئة بمخاطبه إدارة الفتوى والتشريع وذلك لتحديد الجهة المسئولة عن سداد القيمة الايجارية للفترات الممتدة من 11 مايو 2015 وحتى 30 سبتمبر 2016 ومن 1 أكتوبر 2016 وحتى 31 مارس 2018 وكذلك اليه تحديد القيمة الايجارية. هذا وترى الإدارة انه لا داعي لتكوين ايه مخصصات اضافية وذلك حتى يتم الفصل من قبل إدارة الفتوى والتشريع.

11. مستحق لوزارة المالية

وفقاً للمادة رقم 156 من القانون رقم 7 لسنة 2010، آلت إلى الهيئة بعض الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 1 ابريل 2018. قام سوق الكويت للأوراق المالية بإبرام اتفاقية ترخيص استغلال مع وزارة المالية والتي بموجبها تم الترخيص للسوق بشغل واستغلال المبنى المملوك للدولة وساحة الأرض الملحقة به ليكون مقراً لسوق الكويت للأوراق المالية. يسري هذا الترخيص لمدة خمس وعشرون سنة تبدأ من سنة 1989. إن هذه الاتفاقية تقضي بالتزام السوق بأن يدفع لوزارة المالية كمقابل سنوي لشغل واستغلال مبنى السوق نسبة 50% من الفائض الذي تظهره الميزانية السنوية المعتمدة من لجنة السوق بعد خصم الاحتياطيات التي تقررها اللجنة. لم يقم السوق بسداد أي مبالغ لوزارة المالية حيث رأت إدارة السوق أنها لم تخالف بنود الاتفاقية كما لم يتم احتساب أية مخصصات لهذا الغرض.

لاحقاً، قرر مجلس الوزراء بالقرار رقم (697) الصادر باجتماعه رقم (2015/22) بتاريخ 11 مايو 2015 إعادة المبنى إلى أملاك الدولة وإلزام هيئة أسواق المال بسداد ما يترتب بذمتها لصالح وزارة المالية بشأن المبالغ المستحقة نتيجة استغلال مبنى السوق من تاريخ 12 إبريل 1989 وحتى 27 مارس 2011 بواقع 900,000 دينار كويتي سنوياً. وعلى ذلك قرر مجلس المفوضين تكوين مخصص بكامل المستحقات البالغة 19,800,000 دينار كويتي وتحميلها على الرصيد الافتتاحي للاحتياطي العام كما في 1 أبريل 2015.

بناءً على مذكرة التفاهم الموقعة بين كل من هيئة أسواق المال ووزارة المالية بتاريخ 26 يناير 2020، تم الاتفاق على سداد مبلغ وقدره 19,800,000 دينار كويتي مستحق لوزارة المالية خلال فترة خمس سنوات تبدأ اعتباراً من السنة المالية 2019\2020 بواقع 4,000,000 دينار كويتي تسدد في الربع الأول من بداية كل سنة مالية على ان يتم سداد المبلغ المتبقى من رصيد المطالبات في السنة الأخيرة وقدره 3,8000,000 دينار كويتي. يوضح الجدول التالي قائمة الاستحقاقات المخصومة وغير المخصومة كما في 31 مارس:

الالتزامات المخصومة	2021	2020
مبالغ مستحقة السداد خلال 12 شهراً	4,000,000	4,000,000
أكثر من سنة ولا يتجاوز 5 سنوات	11,402,451	15,229,102
	15,402,451	19,229,102

الالتزامات غير المخصومة	2021	2020
مبالغ مستحقة السداد خلال 12 شهراً	4,000,000	4,000,000
أكثر من سنة ولا يتجاوز 5 سنوات	11,800,000	15,800,000
	15,800,000	19,800,000

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

12. رأس المال التشغيلي والاحتياطي العام

12.1 وفقاً للمادة (21) من القانون رقم 22 لسنة 2015 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010، يكون للهيئة احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل لمقابلة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء – بناءً على اقتراح المجلس – مقدار هذه الاحتياطيات وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيات، فإذا وصلت إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزانة العامة للدولة، وإذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص. كما يكون للهيئة راس مال تشغيلي مقداره 40,000,000 دينار كويتي يستخدم للصرف منه على جميع أوجه أنشطة الهيئة، ويدفع ويغطي مباشرة من الاحتياطيات النقدية للهيئة، وطبقاً للقواعد التي تنص عليها في اللائحة. ويجوز زيادة رأس مال الهيئة بمرسوم.

بتاريخ 4 مايو 2016، تم تكوين رأس مال تشغيلي تفعيلاً لنصوص القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وذلك تحويلاً من الاحتياطيات النقدية للهيئة.

بتاريخ 24 مارس 2019، قامت اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن مجلس الوزراء الموقر في اجتماعها رقم (2019/11) بمناقشة ما انتهت إليه دراسة هيئة أسواق المال بشأن مقدار الاحتياطيات النقدية المطلوبة، وقررت اللجنة الاقتصادية في ذات الاجتماع تكليف كل من الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة أسواق المال لإعداد مذكرة مشتركة تتضمن المقترحات والتصورات اللازمة لتكوين الاحتياطيات النقدية لمواجهة الاخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية، والمدى الزمني المقترح لتكوينها، وطريقة إدارتها، وسحب واسترداد المبالغ المدفوعة منها.

بناءً على هذا التكليف، وبتاريخ 11 أبريل 2019، قامت كل من هيئة أسواق المال والهيئة العامة للاستثمار ووزارة المالية بالتوقيع على المذكرة المشتركة والتي تضمنت تحديد مقدار الاحتياطيات بمبلغ 450 مليون دينار كويتي، وقد حددت المذكرة المشتركة مقدار الاحتياطيات وكيفية تكوينها، حيث سيتم دفعها كالتالي:

- مبلغ 250 مليون دينار كويتي في صورة خطاب ضمان صادر من الهيئة العامة للاستثمار.
- مبلغ نقدي قدره 200 مليون دينار كويتي (يدخل ضمن ذلك ما لهيئة أسواق المال من احتياطيات نقدية حالية)، ويؤدى مبلغ 120 مليون دينار كويتي من الاحتياطي العام للدولة على مدى ثلاث سنوات بواقع 40 مليون دينار كويتي كل سنة اعتباراً من السنة المالية 2019 - 2020. بحيث يكون الاحتياطي العام للهيئة مبلغ وقدره 200 مليون دينار كويتي.

وقد أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (1044) المتخذ في اجتماعه رقم (2019/31) المنعقد بتاريخ 29 يوليو 2019 بالموافقة على طلب هيئة أسواق المال تكوين احتياطيات نقدية بقيمة 450 مليون دينار وآلية تأديتها وفق ما جاء بالمذكرة المشتركة الموقعة بتاريخ 11 أبريل 2019. وكجزء من تطبيق القرار، تم تمويل الاحتياطيات النقدية بهيئة أسواق المال بمبلغ 40 مليون دينار كويتي من قبل الهيئة العامة للإستثمار خلال السنة المنتهية فى 31 مارس 2021 (40 مليون دينار كويتي خلال السنة المنتهية فى 31 مارس 2020).

12.2 بتاريخ 1 أكتوبر 2019، تم فتح باب الاكتتاب العام للمواطنين لتخصيص نسبة 50% من أسهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية تطبيقاً لأحكام المادة (33) من القانون رقم 7 لسنة 2010 والمعدلة بموجب القانون رقم (22) لسنة 2015. بلغ المحصل من أعمال الاكتتاب وتخصيص ال 50% من أسهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية 10,038,787 دينار كويتي. خلال السنة المنتهية فى 31 مارس 2020، تم تحويل تلك المبالغ إلى الاحتياطي النقدي للهيئة وفقاً لقرار مجلس المفوضين رقم م.م.ه 4-5 لسنة 2019.

13. رسوم تراخيص وغرامات

	2021	2020
رسوم تراخيص	1,649,162	1,756,011
رسوم الغرامات والعقوبات	400,111	751,124
	2,049,273	2,507,135

إن إيرادات الهيئة تتمثل في الرسوم المقررة لممارسة أنشطتها مثل رسوم التراخيص والإدراج وعمولة التداول والغرامات المفروضة بموجب أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

14. تكاليف موظفين

	2021	2020
رواتب وأجور	16,686,330	14,515,448
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	2,075,964	1,876,516
إجازات	2,159,223	1,841,442
تأمينات اجتماعية	1,093,675	998,048
مكافآت	3,735,991	4,201,000
	25,751,183	23,432,454

15. مصروفات إدارية أخرى

	2021	2020
مصروفات استشارات	799,935	1,246,363
مصروفات صيانة	540,754	527,736
مصروف فوائد	320,637	203,864
خسائر ائتمان متوقعة	308,026	-
مصروفات تدريب	121,326	757,582
مصروفات إيجارات	53,670	49,710
مصروفات سفر وانتقال	730	223,305
مصروفات أخرى	655,908	501,681
	2,800,986	3,510,241

16. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في رؤساء القطاعات في الهيئة. في إطار النشاط الاعتيادي للهيئة تمت خلال السنة معاملات مع بعض الأطراف ذات الصلة وفيما يلي بيان بالمعاملات والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

	2021	2020
المعاملات		
رواتب ومكافآت	405,337	391,325
الأرصدة		
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	618,013	518,623

إن رواتب ومكافآت مفوضي هيئة أسواق المال تحدد بمرسوم.

17. موجودات / مطلوبات محتملة

17.1 موجودات محتملة

- بالإشارة إلى إيضاح (12) فيما يتعلق بتحديد مقدار الاحتياطيات النقدية للهيئة، استلمت الهيئة خطاب ضمان صادر من الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ 250 مليون دينار كويتي يتم دفعه بالاشتراطات التالية:
  - تم استنفاذ مبلغ الاحتياطي النقدي وذلك لمواجهة الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية على أن تلتزم الهيئة بالتعريف الذي وضعته للخطر النمطي.
  - ألا تستخدم الاحتياطيات النقدية لدعم المراكز المالية للشركات تحسباً من الوقوع في التعثر المالي.
- إن قيمة خطاب الضمان غير مثبتة بالقوائم المالية حيث أنها موجودات محتملة، ويتم إثباتها عند التحصيل الفعلي.
- بتاريخ 6 أكتوبر 2020، صدر قرار مجلس التأديب في المخالفة المقيدة برقم 2019/38 مجلس تأديب وقرر إلزام بعض الأطراف المخالفة برد منفعة متحصلة نتيجة تصرفات المخالفين بمبلغ 8 مليون دينار كويتي وكذلك غرامات جزئية على المخالفين بمبلغ 320 ألف دينار كويتي. وعليه قامت تلك الأطراف بالطعن على قرار مجلس التأديب، وتم رفع دعوى قضائية ضد قرار مجلس التأديب. ومازالت القضية في مراحل التقاضي الأولية. وفي رأي المستشار القانوني للهيئة من الصعب التنبؤ بالموقف النهائي لتلك القضية. بالإضافة الى ذلك بلغت قيمة الغرامات والمخالفات الأخرى التى فرضت من الهيئة وفقا لقرارات مجلس التأديب على الأطراف والجهات المخالفة مبلغ 402,000 كما في 31 مارس 2021. لم يتم اثبات تلك المبالغ ضمن إيرادات الغرامات حيث انها مازالت ضمن المدد القانونية للطعن عليها او لوجود قضايا مرفوعة من قبل الجهات المخالفة.

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

17.2 مطلوبات محتملة

يوجد بعض القضايا المتداولة على الهيئة، كما تحل هيئة أسواق المال محل سوق الكويت للأوراق المالية في حقوقه والتزاماته المقام فيها الدعاوي والطعون القائمة قبل اتفاقية تحويل مرفق البورصة ونقل أصول المرفق المادية والمعنوية والتي أبرمت خلال عام 2016. وبرأي المستشار القانوني للهيئة، ليس من المتوقع أن تكون للقضايا المقامة ضد الهيئة وسوق الكويت للأوراق المالية تأثير مادي على البيانات المالية للهيئة.

18. ارتباطات رأسمالية

كما في 31 مارس 2021، يوجد لدى الهيئة ارتباطات رأسمالية متعلقة بمشروعات قيد التنفيذ بمبلغ 85,349 دينار كويتي.

19. أثر كوفيد-19

أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) باعتباره جائحة عالمية. أدى هذا الحدث إلى تعطل الأعمال بشكل واسع وما تبع ذلك من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي. تراقب الهيئة هذه الأوضاع عن كثب، وقد قامت بتفعيل خطط استمرارية الأعمال الخاصة بها وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة حالة تعطل الأعمال المحتملة وتأثيراتها على عملياتها وأدائها المالي نظراً لتفشي كوفيد-19.

أجرت الهيئة تقييماً لآثار كوفيد-19 على النتائج المالية للهيئة، وذلك في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، وقامت بإدراج النتائج في هذه البيانات المالية، كما قامت بتوضيح التغيرات الواردة أدناه المتعلقة بالأحكام والتقديرات الجوهرية.

أخذت الهيئة في الاعتبار أفضل المعلومات المتاحة حول الأحداث الماضية والظروف الحالية والتنبؤ بالظروف الاقتصادية لتحديد المبالغ المدرجة للموجودات المالية وغير المالية الواردة في هذه البيانات المالية. ومع ذلك، تظل الأسواق متقلبة وتظل المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

الباب التاسع

بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت لعام 2020

هيئة أسواق المال

ملخص تداولات بورصة الكويت للأوراق المالية

قياس تذبذب بورصة الكويت

يوضح الشكل البياني نسبة تذبذب المؤشر العام على فترات: 20 يوم تداول و60 يوم تداول و100 يوم تداول و120 يوم تداول و240 يوم تداول

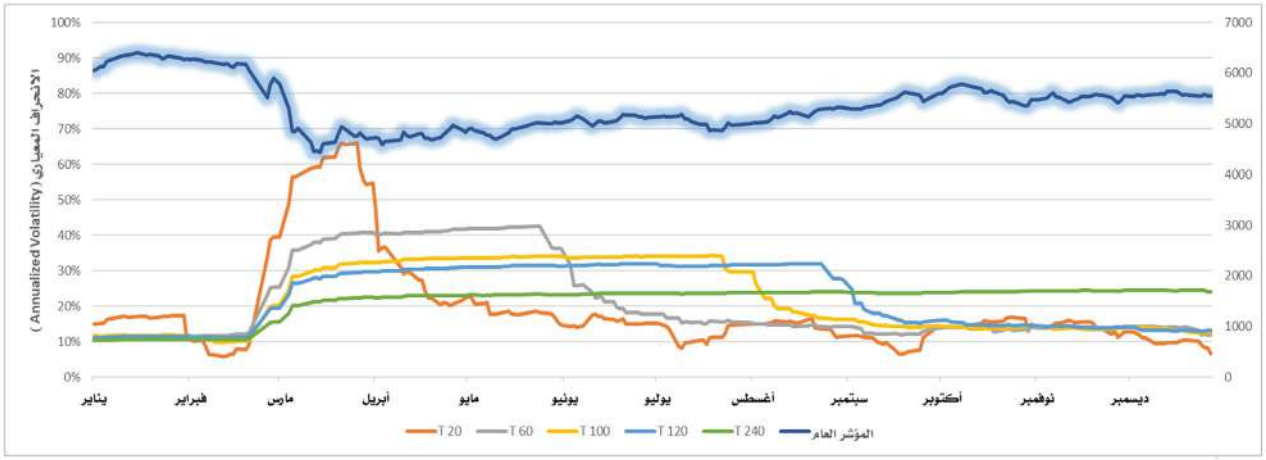

تم احتساب قيم الانحراف المعياري (Trailing Volatility) على أساس سنوي بناءً على تقلبات المؤشر العام للفترات المحددة حيث تزداد هذه النسبة بزيادة انحراف قيم المؤشر اليومية عن المتوسط لنفس الفترة.

قيمة التداولات

يوضح الشكل البياني التالي معدل قيمة التداول اليومية خلال عام 2020 ومقارنتها مع معدل السنوات الخمس السابقة:

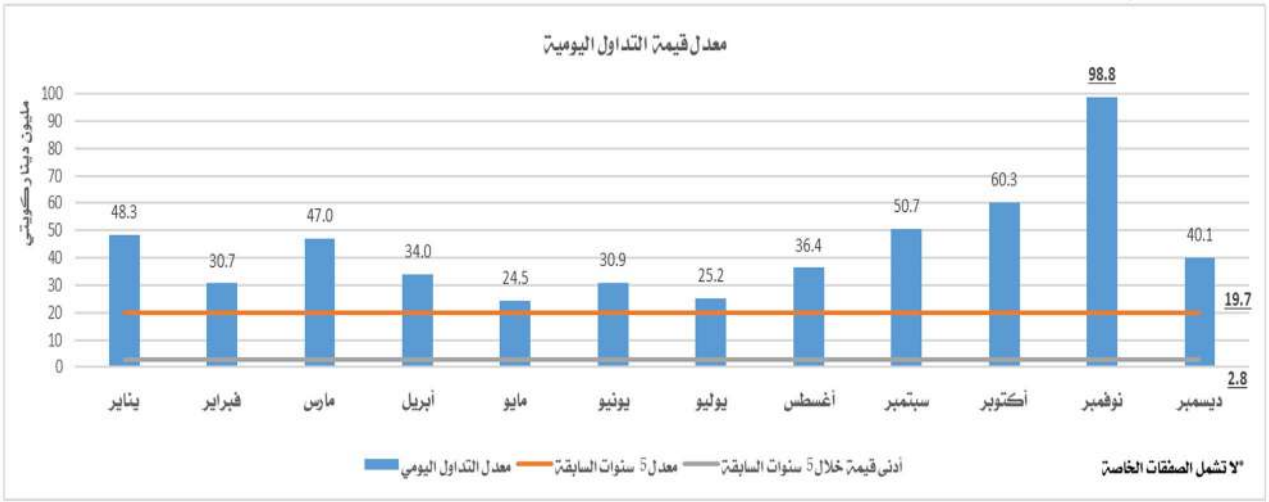

بلغ معدل قيمة التداول اليومية ذروته خلال عام 2020 في شهر نوفمبر بقيمة بلغت 98.8 مليون دينار كويتي وذلك نتيجة لترقية الكويت إلى الأسواق الناشئة ضمن تصنيف وكالة MSCI، كما بلغ متوسط هذا المعدل خلال السنوات الخمسة السابقة 19.7 مليون دينار كويتي، ويعتبر ارتفاع هذا المؤشر استدلالاً إيجابياً.

شكل بياني يوضح قيمة التداول الإجمالية خلال الفترة (2015-2020) ومقارنتها مع معدل السنوات الخمسة السابقة البالغ 5.1 مليار دينار كويتي.

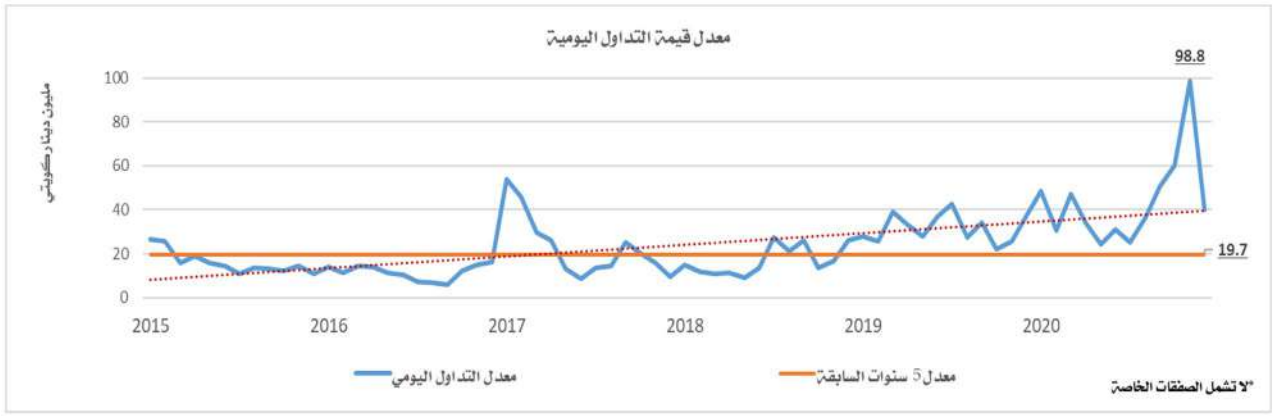

شكل بياني يوضح معدل قيمة التداول اليومية خلال الفترة (2015-2020) ومقارنتها مع معدل السنوات الخمسة السابقة البالغ 19.7 مليون دينار كويتي.

حجم الصفقات

يوضح الشكل البياني التالي معدل حجم الصفقات اليومية خلال العام 2020 ومقارنتها مع معدل السنوات الخمس السابقة:

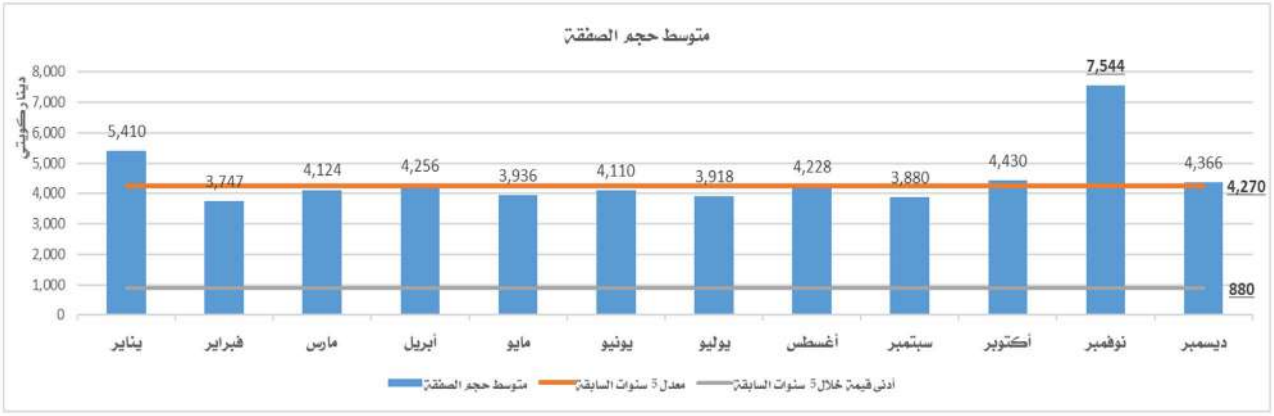

بلغ معدل حجم الصفقات اليومية ذروته خلال العام 2020 في شهر نوفمبر بقيمة بلغت 7,544 دينار كويتي، كما بلغ متوسط قيمة هذا المعدل خلال السنوات الخمسة السابقة 4,270 دينار كويتي، ويعتبر ارتفاع هذا المؤشر استدلالاً إيجابياً.

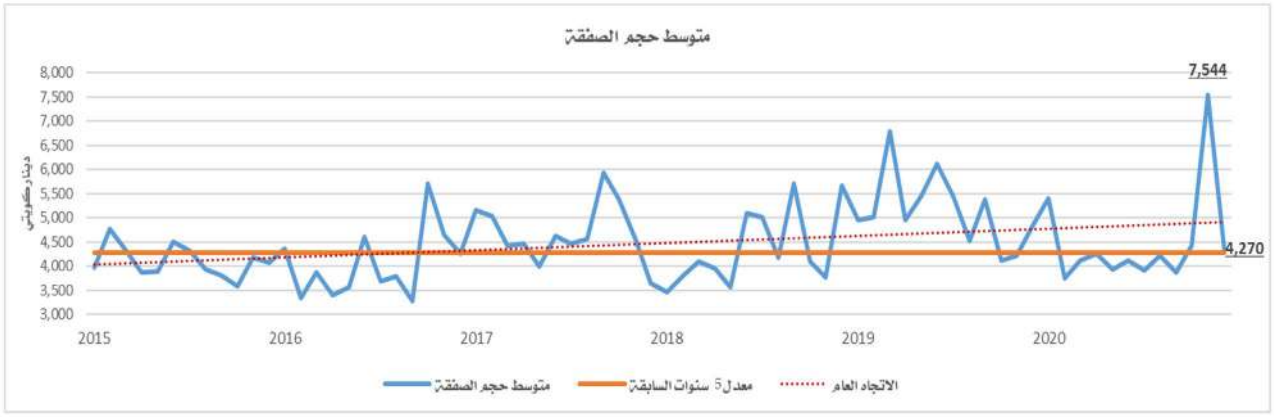

شكل بياني يوضح معدل حجم الصفقات خلال الفترة (2015-2020) ومقارنتها مع معدل السنوات الخمس السابقة

الفواصل السعرية

يوضح الشكل البياني التالي عدد الفواصل السعرية التي تم تفعيلها خلال العام 2020 ومقارنتها مع متوسط تلك الفترة:

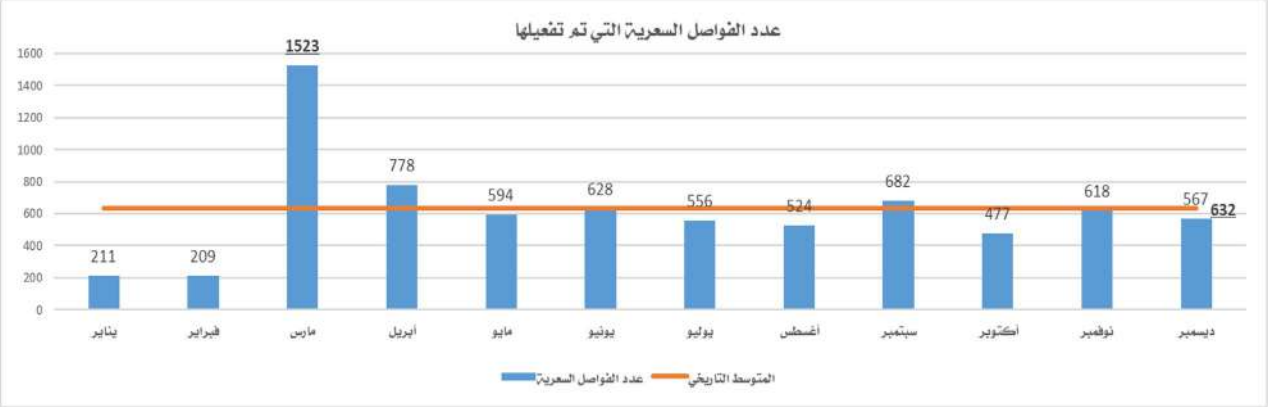

- دخل نظام الفواصل السعرية حيز العمل في شهر أبريل 2018 مع إطلاق المرحلة الثانية من مشروع تطوير منظومة سوق المال، وقد بلغ عدد الفواصل السعرية أعلى مستوياته خلال العام 2020 في شهر مارس حيث تم تفعيل (1523) فاصلاً سعرياً.
- بلغ متوسط عدد الفواصل السعرية التي تم تفعيلها شهرياً منذ بداية العمل بها في شهر أبريل 2018 (632) فاصلاً سعرياً شهرياً.

القيمة السوقية

بلغت القيمة السوقية لبورصة الكويت 32.2 مليار دينار كويتي في نهاية العام 2020، وبلغ معدل القيمة السوقية خلال السنوات الخمس السابقة 28.8 مليار دينار كويتي.

الشكل البياني التالي يوضح القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة الكويت في نهاية سنة 2020 ومقارنتها مع متوسط السنوات الخمس السابقة.

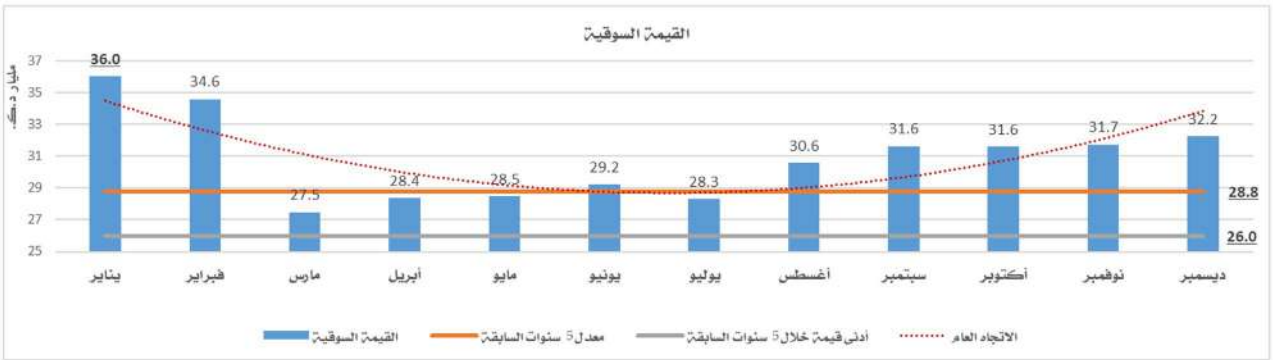

مؤشر سيولة السوق

يوضح الجدول التالي معدل مؤشر سرعة دوران السهم (Turnover Velocity) خلال العام 2020 ومقارنته مع معدل العام 2019:

السنة	قيمة التداول	القيمة السوقية	مؤشر سرعة دوران السهم Annual Turnover Velocity
2019	8,182,127,503	35,797,101,132	22.86%
2020	10,765,962,611	32,243,916,778	33.39%

- بلغ مؤشر سرعة دوران السهم (Annual Turnover Velocity) خلال العام 2020 ما نسبته 33.4%، ارتفع هذا المؤشر بنسبة 10.5% مقارنة بنسبة العام 2018 البالغة 22.9%.
- بلغ المؤشر ذروته خلال هذه السنة في شهر نوفمبر الماضي بنسبة 82.3%، وجاء هذا الارتفاع نتيجة ترقية الكويت إلى الأسواق الناشئة ضمن تصنيف وكالة MSCI.
- تم احتساب مؤشر سرعة دوران السهم خلال الشهر (Monthly Turnover Velocity) على النحو التالي:

$$\text{مؤشر سرعة دوران السهم الشهري Monthly Turnover Velocity} = \frac{\text{قيمة التداول الشهرية}}{\text{القيمة السوقية في نهاية الشهر}} \times 12x$$

- تم احتساب مؤشر سرعة دوران السهم (Annual Turnover Velocity) خلال السنة على النحو التالي:

$$\text{مؤشر سرعة دوران السهم السنوي Annual Turnover Velocity} = \frac{\text{قيمة التداول السنوية}}{\text{القيمة السوقية في نهاية السنة}}$$

القيمة السوقية والتداولات حسب القطاع

يلخص الجدول التالي القيمة السوقية والتداولات حسب القطاع في نهاية سنة 2020:

القطاع	القيمة السوقية	النسبة من إجمالي القيمة السوقية	قيمة التداول	النسبة من إجمالي قيمة التداول	كمية التداول	القيمة من إجمالي كمية التداول	عدد الصفقات	النسبة من إجمالي عدد الصفقات
البنوك	18,422,299,863	57.2%	6,592,971,040	61.4%	16,213,893,266	31.2%	822,813	35.6%
الخدمات المالية	2,577,760,118	8.0%	1,066,377,777	9.9%	15,448,723,867	29.7%	472,807	20.4%
العقار	2,003,672,143	6.2%	557,756,874	5.2%	8,847,370,970	17.0%	281,667	12.2%
التأمين	415,101,014	1.3%	7,974,491	0.1%	75,719,096	0.1%	5,608	0.2%
صناعية	3,051,028,478	9.5%	1,119,578,310	10.4%	3,500,183,068	6.7%	322,776	14.0%
مواد أساسية	755,588,584	2.3%	116,194,052	1.1%	314,466,398	0.6%	42,282	1.8%
الخدمات الاستهلاكية	414,394,967	1.3%	88,705,117	0.8%	720,192,115	1.4%	54,516	2.4%
الإتصالات	3,377,593,985	10.5%	871,004,646	8.1%	3,434,827,634	6.6%	179,028	7.7%
الطاقة	257,595,922	0.8%	52,114,297	0.5%	2,572,837,735	5.0%	50,104	2.2%
التكنولوجيا	6,909,987	0.0%	686,952	0.0%	9,860,099	0.0%	1,032	0.0%
الرعاية الصحية	409,880,695	1.3%	58,706	0.0%	109,012	0.0%	280	0.0%
السلع الاستهلاكية	223,295,423	0.7%	53,443,678	0.5%	218,947,712	0.4%	22,704	1.0%
منافع	304,700,000	0.9%	203,523,553	1.9%	615,308,077	1.2%	56,576	2.4%
إجمالي السوق	32,219,821,178	100%	10,730,389,493	100%	51,972,439,049	100%	2,312,193	100%

- تصدر قطاع البنوك القطاعات الأكبر من حيث القيمة السوقية بقيمة إجمالية بلغت 18.4 مليار دينار كويتي وبنسبه بلغت 57.2% من إجمالي القيمة السوقية.
- كما تصدر قطاع البنوك القطاعات الأعلى من حيث قيمة وكمية التداول وعدد الصفقات، حيث بلغت قيمة التداول 6.6 مليار دينار كويتي وشكلت ما نسبته 61.4% من إجمالي القيمة المتداولة في السوق، وبلغت كمية التداول 16.2 مليار سهم وشكلت ما نسبته 31.2% من إجمالي الكمية المتداولة في السوق، وبلغ عدد الصفقات 822,813 صفقة وشكلت ما نسبته 35.6% من إجمالي عدد الصفقات في السوق.

قيمة ملكيات الجهات الحكومية الكويتية في بورصة الكويت

اسم الجهة	2020		2019		التغير في قيمة الملكية (دينار كويتي)	التغيير في نسبة الملكية
	قيمة الملكية (دينار كويتي)	النسبة من إجمالي القيمة السوقية	قيمة الملكية (دينار كويتي)	النسبة من إجمالي القيمة السوقية		
الامانة العامة للاوقاف	380,905,918	1.18%	415,004,676	1.16%	-34,098,758	0.022%
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	28,486,200	0.09%	161,896,577	0.45%	-133,410,377	-0.364%
الهيئة العامة لشئون القصر	550,084,250	1.71%	597,494,396	1.67%	-47,410,146	0.037%
الهيئة العامة للاستثمار	2,128,137,242	6.60%	2,233,034,836	6.24%	-104,897,593	0.362%
صندوق وفرة	2,885,368	0.01%	3,999,800	0.01%	-1,114,432	-0.002%
مؤسسة البترول الكويتية	23,806,861	0.07%	24,312,486	0.07%	-505,626	0.006%
مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية	25,619,303	0.08%	31,213,022	0.09%	-5,593,719	-0.008%
إجمالي ملكية الجهات الحكومية	3,139,925,142	9.74%	3,466,955,793	9.69%	-327,030,651	0.053%
إجمالي السوق	32,243,916,778	100%	35,797,101,132	100%		

بلغت إجمالي قيمة ملكية الجهات الحكومية الكويتية في بورصة الكويت 3.1 مليار دينار كويتي وتمثل الملكية 9.74% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة الكويت، حيث انخفضت قيمة ملكية الجهات الحكومية الكويتية بمقدار 327 مليون دينار كويتي، في حين ارتفعت نسبة ملكيتهم لتبلغ 9.74% في نهاية عام 2020 مقارنة مع 9.69% في نهاية عام 2019، أي ارتفاع نسبته 0.05%.

ملخص التداول حسب الجنسية والفئة

التداول حسب الجنسية

يوضح الشكل البياني التالي متوسط قيمة تداول الكويتيين والأجانب خلال الفترة من 2015 إلى 2020 ومقارنتها مع متوسط السنوات الخمس السابقة:

- بلغ متوسط قيمة تداول المستثمرين الكويتيين اليومية 32.8 مليون دينار كويتي خلال العام 2020 مرتفعة بقيمة تقدر بـ 6.5 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2019.
- بلغ متوسط قيمة تداول المستثمرين الأجانب اليومية 11.85 مليون دينار كويتي خلال العام 2020 مرتفعة بقيمة تقدر بـ 5.6 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2019، وتمثل قيمة تداول الأجانب اليومية خلال عام 2020 أعلى قيمة خلال الفترة من 2015 إلى 2020 وذلك بعد ضم الكويت في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة في سنة 2020 وانضمام الكويت إلى كل من مؤشر FTSE للأسواق الناشئة الثانوية ومؤشر S&P DJ للأسواق الناشئة.

التداول حسب نوع المستثمر

يوضح الشكل البياني التالي متوسط قيمة تداول الأفراد والمؤسسات خلال الفترة من 2015 إلى 2020 ومقارنتها مع متوسط السنوات الخمس السابقة:

- بلغ متوسط قيمة تداول المستثمرين الأفراد اليومية 17.1 مليون دينار كويتي خلال العام 2020 مرتفعة بقيمة تقدر بـ 3.3 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2019.
- بلغ متوسط قيمة تداول الصناديق والمؤسسات اليومية 27.5 مليون دينار كويتي خلال العام 2020 مرتفعة بقيمة تقدر بـ 8.8 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2019.

هيئة أسواق المال

www.cma.gov.kw

+965 1888898

@cma_kwt

@cma_kwt

@cma_kwt

cma-kw

@cmagovkw